اساس البناء

اساس البناء

في الصرف

(شركت صحافيهٔ عثمانيه)

مركزك بدايت تشكلندنبرو كتب ورسائل عربيه وتركيه غايت مصحح
اولرق نشر اولنديغي كبي له ، احمد اشبو بيك اوچيوز ايكي
سنه‌سي دخي (اساس البناء) تصحيحنه اهتمام ايله طبعنه موفق اولنوب
برنجي شعبه‌سي حكاكلرده (٣) وايكنجي شعبه‌سي صحافلر
چارشوسنده (٦٨) نومرولو دكانلرده، واوچنجي شعبه‌سي
ازميرده كاغدجيلر ايچنده بكارلي زاده حافظ احمد طلعت
افنديتك (١٦) نومرولي دكانده كرك ومصارفات
نقليه‌سي ضم ايله استانبول فياتنه
صاتلقده‌در

(وسلانيكده استانبول چارشوسنده مصطفى صدقي افنديتك
دكاننده دخي صاتلقده‌در)

شمس الدين الأصفهاني
محمود بن أبي القاسم عبد الرحمن
ابن أحمد الأصفهاني
٧٤٩ هـ

اساس البناء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان ❊ وجعل التصريف
ذريعة لمعرفة الاوزان ❊ ووسيلة لعلم الشرايع وتفسير القرآن ❊
والصلاة والسلام على سيد الثقلين ❊ محمد المؤيد بحجج البرهان
❊ وعلى آله وصحبه المتصفين بتضاعف الاحسان ❊ الآمرين
بالمعروف والناهين عن المنكر في كل حين وآن ❊ اما بعد ❊ فيقول
الفقير الى الله العلي ❊ احمد رشدي المفتي القره اغاجي ❊ عامله الله بلطفه
الخفي والجلي ❊ لما كانت الرسالة الشهيرة باساس البناء ❊ مرغوبة متداولة
عند العلماء ❊ مع كونها مختصرة غاية الاختصار وموجزة نهاية الوجازة
وكان اكثر من تصدى لشرحه لم يأت بشيء نافع لدى الافادة
والاستفادة فسألني بعض من كان عندي من الاذكياء ان اكتب له
شرحا يكشف استارها عن اسرارها ويوضح غوامضها وعن بنات
افكارها فشرعته راجيا عموم نفعه على طالبيه بمن من على سائليه
❊ وسميته باساس البناء ❊ مصحوبا بنفائس الادباء ❊ ومشحونا بغرائب
افكار العلماء ❊ والى الله اتضرع ان يهديني سبيل الرشاد ❊ ويجعل ذريعة

الى

الى نيل الدرجات يوم التناد * وهو الهادى الى سواء السبيل وحسبنا الله ونعم الوكيل ❁ بسم الله الرحمن الرحيم ❁ اعلم ان المؤلفين قدموا فى ابتداء تأليفهم التسمية على التحميد اقتداء باسلوب الكتاب المجيد واقتفاء بما نطق به المقالة الاحمدية على قائلها الصلاة الاحدية لكن المصنف اقتصر على ما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذى هو الحمد حقيقة روما للاختصار الذى هو المطلوب فى امثال هذه الرسالة وامثال الحديثين غير مختص بالكتابة بل يجوز ان يمتاز الذكر والكتابة فى التسمية و بالذكر فقط فى التحميد ولا تنافى بين الامتثالين بحمل الباء فى الحديثين على الاستعانة اذ لاشك ان المبتدئ فى ابتداء المقصود يكون مستعينا بهما فى آن واحد ثم الباء فى بسم الله للاستعانة عند البيضاوى وللملابسة عند العلامة الزمخشرى فعليك بالامتثال بحكم القاضى لان الاستعانة وان كانت مشعرة للآلية ٧ لكن للآلية جهتين التبعية وتوقف نفس الفعل اوكماله عليه والمقصود هو الثانى لان كل فعل ذى بال لايكون معتدا به شرعا ولايكون واقعا على السنة مالم يصدر به فالآلية ٧ مشعرة بانه له زيادة مدخل فى الفعل ومشتملة على جعل الموجود لفوات مايعتد به شرعا بمنزلة المعدوم بخلاف كونها للملابسة فانه وان كان دالا على ملابسة جميع اجزاء الفعل باسم الله لكنه لايوجب التوقف والاشعار والاشتمال على ان باء الاستعانة تدل على الاستعانة باسمه تعالى فى اجزاء الفعل وعدم دلالتها على تلك الملابسة فى حيز المنع ثم ان الباء لكونه من الحروف الجارة الموضوعة لافضاء معانى الافعال الى الاسماء لابد له من متعلق مذكور او مقدر عام ان لم توجد قرينة خصوص او خاص ان وجدت وههنا المقدر فعل خاص والقرينة مايحقق بعد التسمية اى نؤلف او اقرأ مثلا فهى جملة فعلية وقيل اسمية اى تأليفى بسم الله والظرف لغو على تقدير كون الباء للاستعانة ومستقر على تقدير كونه للملابسة والاولى كون

---

٧ اشار بذلك الى انه ليس آلة حقيقة بل شبيه بالآلة من حيث توقف كمال الفعل شرعا والاعتداد به عليه فاندفع ماقيل انه لايصح جعل اسم الله آلة لقراءة الفاتحة عند من جعل بسم الله جزأ من الفاتحة (منه)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدر فعلا لانه اقوى ولان فى تقدير الاسم زيادة الاضمار فى عدد الحروف ورجح العلامة الزمخشرى كون المتعلق مؤخرا بوجوه الاول ان تقديم المعمول يفيد الاختصاص مع الاهتمام لان المشركين كانوا يبتدؤن باسم آلهتهم الباطلة فوجب على الموحد ان يقصد قطع شركة الاصنام فيكون قصر افراد على اعتبار حال المخاطب المردود عليه والثانى ان تقديمه احسن وقوعا لكونه اسم نصب عين المؤمن والثانى انه ادخل فى التعظيم لان فى تقديم الاسم تعظيما للمسمى والرابع انه اوفق للوجود لان اسمه تعالى فى نفسه وان كان مقدما فى الوجود على القراءة لكنه اذا اخذ بوصف كونه معمولا يكون مؤخرا عنها لان وجود المعمول من حيث انه معمول انما يكون بعد وجود العامل فيكون التأخير موافقا للوجود الا ان التقديم اوفق لكونه بالقياس الى ذات الاسم من غير ملاحظة وصف زائد عليه اونقول فى الاوفقية ان المسمى مقدم فى الوجود الخارجى على جميع الاشياء كما هو المبرهن فى اثبات الواجب وكذا فى الوجود الذهنى لان معرفته اول المعارف عند العباد المتدبهم ولذا قيل مارأيت شيئا الا ورأيت الله قبله فالاوفق كون الاسم السابق فى هذين الوجودين سابقا على جميع الاشياء فى الوجود الخطى واللفظى وان كان هذان الوجودان مجازيين وايضا يرجح كون المتعلق مؤخرا جعل الاسم آلة للقراءة عند من يجعل الباء للاستعانة اذ الآلة مقدمة على الفعل لتوقفه عليها لايقال ان تقدير المتعلق مؤخرا ينافى مافى الآية الكريمة من قوله تعالى ﴿ اقرأ باسم ربك ﴾ لانا نقول لانم المنافاة فان تقديم العامل فيه لكونه اول سورة نزلت الى قوله تعالى ﴿ مالم يعلم ﴾ على ماصرح به فى اول سورة المدثر رواية عن الزهرى وهو الاصح والاسم من الاسماء المحذوفة الاعجاز عند البصرية ودليلهم انه يجمع على اسماء ويجمع جمعه على اسامى قال فى القاموس جمع اسم اسماء وجمع الجمع اسامى

والثالث : صح

العلق : ١

الاصل اسم ماخوذ من سمو حذفت الواو فاسكنت السين ثم جيء بهمزة وصل في اوله لتعذر النطق بالساكن

كمصابيح واصله عندهم سِمْوٌ بكسر الفاء وسكون العين مثل جِذْعٍ وجمع فِعْل بكسر الفاء أفعال كأجمال فظهر انه مشتق من السمو بمعنى الارتفاع وناقص واوي وحذف آخره ليس لعلة قياسية بل لمجرد التخفيف لكثرة الاستعمال فلذا دار الاعراب على آخر مابقي واجتلبت همزة الوصل ليمكن الابتداء لان السين اسكنت بعد حذف الواو ولانها لما حذفت بقي حرفان الاول متحرك والثاني ساكن ولما اجرى الاعراب على الثاني وجب تسكين المتحرك ليحصل ٩ الاعتدال وتفصيله انه لما كثر استعماله اريد تخفيفه في الطرفين فعمدوا الى الاخير فوجدوا واوا متعاقبة عليها الحركات الاعرابية مع ثقلها فحذفوها ونقلوا حركتها المتعاقبة الى الميم ثم عمدوا الى الاول فحذفوا حركة السين دون السين لئلا يلزم الاجحاف ثم اجتلبت همزة الوصل للسكون وانما جعلت الهمزة مكسورة لان الكسرة اصل في تحريك الساكن كما قالوا الساكن اذا حرك حرك بالكسر ولان حركة السين كسرة في الاصل مطلقا لان ٧ من يضمها يجعل اصلها كسرة على ماحققه بعض المحققين وعند الكوفيين انه مثال واوي واشتقاقه من السمة بمعنى العلامة لانه كالعلامة المعرفة للمسمى فاصله وسم حذفت الواو وعوضت تاء التأنيث في آخره كما في زنة وعدة اصلهما وزن ووعد فهو من الاسماء المحذوفة الاوائل زيدت همزة الوصل في اوله قيل ٦ للابتداء كما مر وقيل عوضا عنها والاول حق لانها لو كانت عوضا لما حذفت ثم الحق هنا مذهب البصريين لان الاصل كون التعويض في غير محل الحذف فجعل همزة الوصل عوضا عن اللام موافق لهذا الاصل ويرد على مذهب الكوفيين بان الهمزة لم تعهد داخلة على ماحذف صدره في كلامهم وبان حذف اللام كثير وحذف الفاء قليل وثمرة الخلاف بينهما انه على كونه من السمو بمعنى الرفعة يلزم ان يكون علوا اي اسمه تعالى ثابتا في الازل لا بتأثير الخلق فيه وانه على تقدير كونه من الوسم

الاصل في تحريك الساكن هو الكسر وبمعنى تحريك الساكن بالكسر

٩ اذ بدوران الحركات الاعرابية على آخر مابقي يحصل الثقلة وبتسكين الاول يحصل الخفة فيكون الخفة الحاصلة في الاول معادلا للثقلة الحاصلة من الثاني فيحصل الاعتدال (منه)

٧ اي لان من قال انه سُمو بضم السين يجعل اصل الضمة كسرة اي يقرأ بالضم بدل الكسرة فافهم (منه)

٦ اي لصحة الابتداء (منه)

اصل اسم ماخوذ من وسم حذفت الواو من اوله ثم جيء بهمزة وصل مكسورة في اوله ... الشرح

اصل كلمة - الله هي إله تحذفت الهمزة من اوله ثم جيء باداة التعريف في اوله فاصبح الله . وان اصله الإله فحذفت الهمزة الثانية مع حركتها وادغمت اللام الاولى في الثانية وصار الله . [illegible]

يلزم ان لايكون فى الازل بل يجعل الخلق له اسما فاحفظه وههنا كلام لايتحمله المقام (والله اصله اله فحذفت الهمزة على غير القياس فلذلك عوض عنها الالف واللام لان ماحذف قياسا فى حكم المثبت فلايعوض عنه شئ فلما كان حرف التعريف عوضا من الحرف الاصلى كان بمنزلته فلذلك يصح ان يقال يا الله بالقطع وقيل اصله الاله حذفت الهمزة مع حركتها على خلاف القياس للتخفيف وليكون الادغام على القياس فاجتمع متحركان من جنس واحد اوليهما ساكن وادغمت الاولى فى الثانية فيكون التزام الادغام قياسا لان الساقط على غير القياس بمنزلة العدم بخلاف حذفها مع نقل حركتها الى اللام قياسا اذ يكون التزام الادغام حينئذ غير قياسى لان المحذوف القياسى كالثابت فلا يكون المتحركان المتجانسان فى كلمة واحدة من كل وجه وهذا عند العلامة الزمخشرى وتبعه العلامة التفتازانى لكنه وان كان مرادهما ان حرف التعريف ليس من الاصل اذ لا نزاع فى كونها خارجة من الاصل لكنه يوهم كلا منهما كونه من الاصل فينافى التعويض عنها واعلم ان العقول كما تحيرت فى ذاته تعالى تحيرت فى اللفظ الدال عليه قيل انه اسم عربى غير مشتق واليه ذهب الخليل والزجاج وقيل انه سريانى معرب وقيل انه مشتق لكن لانعرف المشتق منه ولم نكلف بمعرفته وقيل انه صفة مشتقة صارت علما بالغلبة وهو مختار البيضاوى حيث قال فى انوار التنزيل والاظهر انه وصف فى اصله لكن لما غلب عليه بحيث لم يستعمل ٧ فى غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق ٩ اجرى مجراه فى اجراء الوصف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه انتهى واستدل عليه بدلائل ثلثة حاصل الاول على ماذكره المحقق السيالكوتى فى حاشيته عليه ان ذاته تعالى فى نفسه بلا اعتبار صفة حقيقية او اضافية منه غير معقول للبشر

٧ لانه حيث لم يستعمل اشار بصيغة الجحد الى ان غلبة لفظة الجلالة تقديرية كالثريا يعنى كان مقتضى القياس ان يستعمل فى غيره الا انه لم يستعمل (منه)

٩ لانهما وصفان فى الاصل صارا علمين بالغلبة الا ان الغلبة فى الاول تقديرية وفى الثانى تحقيقية وفى القاموس الثريا تصغير ثروى لامرأة متمولة من ثروان كعطشان جعل اسم النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل منه

فلا يمكن ان يصير مدلولا عليه بلفظ لان الالفاظ انما تدل على ما في الاذهان وذاته تعالى من حيث هو ذاته ليس كذلك فلا يكون موضوعا لذاته تعالى سواء قلنا ان الواضع هو الله او البشر لاستلزامه امكان الدلالة عليه وخلاصته انه لو كان لفظه موضوعا لذاته المخصوصة لامكن الدلالة به عليه لكن التالي باطل والمقدم مثله اما الملازمة فلان الوضع تخصيص اللفظ للمعنى بحيث متى اطلق فهم منه وهذه الحيثية هو امكان الدلالة به عليه واما بطلان اللازم فلان امكان الدلالة عليه يتوقف على تعلقه لان الالفاظ تدل على ما في الاذهان وذاته من حيث هو غير معقول فان قلت امكان الدلالة انما يتوقف على امكان التعقل لا على كونه معقولا بالفعل قلت المراد بالامكان الامكان الوقوعي لانه الذي يستلزمه الوضع ويتفرع عليه ولاشك انه متوقف على التعقل بالفعل فلا يمكن جعله مدلولا عليه بلفظه وحاصل الدليل الثاني انه لو لم يكن وصفا في الاصل لكان علما دالا على ذاته المعينة فيلزم ان لا يفيد ظاهر قوله تعالى ﴿وهو الله في السموات وفي الارض﴾ معنى صحيحا لان ظاهره ان يكون في السموات متعلقا بلفظة الله كما ذهب اليه اكثر المفسرين وذا انما يصح اذا كان فيه معنى الوصفية وحاصل الدليل الثالث ان ثبوت معنى الاشتقاق بين هذه اللفظة الجليلة وبين الوجوه التي ذكرها العلماء من انه مشتق من اله بمعنى عبد اومن اله اذا فزع اومن وله اذا تحير مثلا يدل ٩ دلالة ظنية كافية في المباحث اللغوية على انها مشتقة من احدها فلا يكون علما لذاته المخصوصة ابتداء بل من الاعلام الغالبة ضرورة اختصاصه بذاته تعالى فهو في الاصل اسم اووصف والاظهر هو الثاني وهو مدعى البيضاوي ولما كانت لفظة الجلالة دالة على العظمة والكبرياء المستلزمة للقهر والغلبة وتوهم منها انه موصوف بالجلال دون الجمال ذكر بعدها وصفا دالا على

الانعام (٢)

٩ قوله يدل خبر ان شهد

الجمال ليعلم انه ذو الجلال والاكرام سبقت رحمته غضبه فقال ﴿ الرحمن الرحيم ﴾ فيكون من باب الاحتراس وهو ان يؤتى فى كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه و يسمى هذا تكميلا ايضا بناء على ماتقرر فى علم المعانى فلا يرد ماقيل من ان لفظة الجلالة اذا كانت اسما للذات المستجمع لسائر الصفات فما فائدة ذكرهما بعدها هذا ٧ وهما اسمان بنيا لافادة المبالغة لايقال هذا ينافى كونهما صفتان لانا نقول لانسلم المنافاة كيف وان المراد بالاسم مايقابل الفعل والحرف فلاينافى الصفة فان قيل فالظاهر ان يقال هما صفتان كما اشتهرت قلت لم يقل هكذا تنبيها على ان كونهما من نوع واحد ليس بمتفق عليه عند اهل العربية فان الرحمن صفة مشبهة والرحيم اسم فاعل بنى للمبالغة عند الزجاج وسيبويه فصيغته عندهما صيغة مبالغة لاصفة مشبهة وعند الجمهور هما صفتان مشبهتان مفيدتان للمبالغة لابصيغتهما فان قيل اذا كان الرحمن صفة مشبهة والرحيم كذلك عند الزجاج وسيبويه والرحمن الرحيم كذلك عند الجمهور فكيف تفيد المبالغة قلنا افادة الصفة المشبهة للمبالغة لدلالتها على الثبوت والاستمرار على ماذكر فى الاتقان من ان المبالغة ضربان مبالغة بالوصف بان يخرج الى حد الاستحالة منه قوله تعالى ﴿ ولايدخلون الجنة حتى يلج الجمل فى سم الخياط ﴾ ومبالغة بالصيغة كالرحيم فقول اكثر الشارحين وهما صفتان مشبهتان ليس بصحيح على الاطلاق واعترض بانه كيف يتصور المبالغة فى حقه تعالى والمبالغة عبارة عن اثباتك للشئ باكثر من ماله فى نفسه وصفاته تعالى متناهية فى الكمال لايمكن المبالغة فيها وان المبالغة انما تتصور فى صفة تقبل الزيادة والنقصان وصفاته تعالى ليست كذلك مثلا ان قديرا فى قوله تعالى ﴿ والله على كل شئ قدير ﴾ من صيغ المبالغة فيستلزم الزيادة على معنى قادر وهو محال اذ الايجاد صفة لايمكن فيها التفاضل باعتبار كل فرد فرد واجيب بان صيغ المبالغة فى صفاته تعالى

---

٧ اى خذ هذا (منه)
قوله هذا اى كونهما
اسمين (منه)

الاعراف (٤٠)

البقرة (٢٨٤)

مجاز بكون الكثرة والزيادة بالنسبة الى فهم العقلاء ومأمولهم يعنى ان رحمته تعالى مثلا فوق مايخطر ببال كل عاقل ورجاء كل راج ويمكن ان يكون وجه المجاز بانه ليس معنى المبالغة فى صفاته تعالى ماهو بحسب زيادة الفعل بل ماهو بحسب تعدد المفعولات ولاشك ان تعددها لايوجب نفعل زيادة ويمكن ان يجاب بكون الزيادة اضافيا على ماقاله الفاضل العصام فى قول البيضاوى لمن تاب فى تفسير قوله تعالى ﴿وهو الغفور الودود﴾ وقيد لمن تاب راجع الى المبالغة فى غفور انتهى واعترض ان الصفة المشبهة لاتجيء الامن فعل لازم ورَحِمَ بكسر العين متعد فكيف يشتق اللازم من المتعدى واجيب بانه انما كان بعد جعله لازما بمنزلة الافعال الغريزية او بنقله الى رَحُمَ بضم العين من باب حَسُنَ وهذا معنى قولهم بعد جعله لازما ابتداء اوبعد النقل وهذا مطرد فى باب المدح والذم صرح به فى المفتاح والفائق فان قيل قد فسر الرحمة فى تفسير البيضاوى بالرقة والانعطاف فهذا يدل على انه فعل لازم فلاحاجة الى النقل نعم الرحمة بمعنى الاحسان متعد لكنه معنى مجازى لها قلت لم يستعمل الرحمة الا متعديا فمعناها رقة القلب لاحد لارقة القلب مطلقا وانما ترك مفعوله لعدم تعلق الغرض به فان قيل اذا كان معناها رقة القلب فما المراد من القلب قلت المراد منه الروح مجازا مرسلا بعلاقة الحالية والمحلية على ماجرت العادة الالهية بذكر القلب فى الكلام المجيد وارادة الروح لمابينهما من التعلق الخاص فان قلت مامعنى رقة الروح قلت عبارة عن تأثره عن حال الغير والمراد به الميل النفسانى اعنى الشفقة لا الميل الجسمانى لان ذلك ليس معنى الرحمة وان كان مسببا عنه ومدلولا لبعض مايلاقى الرحمة فى الاشتقاق اعنى الرحم قلت فعلى هذا يكون اطلاق الرحمن والرحيم بالمعنى الحقيقى مستحيلا على الله تعالى لكون معناه الكيفية المزاجية الممتنعة لتأثر الافعال قلت لانم الاستحالة كيف وقد بينوا ضابطة كلية فى اطلاق الالفاظ التى لايمكن اتصافه تعالى بها كالاستهزاء والمكر والغضب والتعجب والخداع والحياء والرحمة

الرحيم
١٤

ونحو ذلك (وحاصله ان لهذه الاحوال آثارا تصدر عنها فى النهاية مثلا الغضب اثره ايصال الضرر الى المغضوب عليه والحياء اثره الامتناع عن ارتكاب القبيح والرحمة اثرها الاحسان الى المرحوم الى غير ذلك واسماؤه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات اى باعتبار هذه الآثار التى لا يمتنع اطلاقها عليه تعالى اما على طريقة المجاز المرسل بذكر لفظ السبب وارادة المسبب واما على طريقة الاستعارة التمثيلية بان شبه حاله تعالى بالقياس الى المرحومين فى ايصال الخير اليهم بحال الملك اذا عطف على رعيته ورق لهم فاصابهم معروفه وانعامه فاستعمل الكلام الموضوع للهيئة الثانية فى الاولى من غير ان يتمحل فى شئ من مفرداته الا انه قد يكتفى فى الاستعارة التمثيلية من الفاظ المشبه به على ماهو العمدة فيها كما فى قوله تعالى ﴿اولئك على هدى من ربهم﴾ فظهر من هذا ان اسماءه تعالى تؤخذ باعتبار الغايات التى هى افعال دون المبادى التى لا يصح اتصافه تعالى بها سواء كانت انفعالات كالرحمة والحياء والغضب اولا كالاستهزاء والمكر والخداع هذا غاية تنقيح الكلام بعون الله الملك العلام ﴿اعلم﴾ امر حاضر من تعلم مبنى على السكون عند البصرية ومعرب مجزوم بلام مقدرة عند الكوفية ثم من دأب المصنفين ان يذكروا كلمة اعلم اعتناء بشان الكلام الذى يذكر بعدها وايقاظا لغفلة السامع وتحديدا لبصيرة وهو اما مستعمل فى معناه الحقيقى وهو الخطاب لمعين كما قاله الخطيب واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا الا ان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا واما غير مستعمل فى معناه الحقيقى فيكون مجازا مرسلا فيستعمل لغير معين كما قال الخطيب وقد يترك الى غيره ليعم كل مخاطب على سبيل البدل نحو * ولو ترى * والمجاز المرسل هنا بتجريد المعين عن الخطاب فيستعمل الامر فى نفس الخطاب فقط بعلاقة التقييد والاطلاق والكلية والجزئية ويجوز ان يكون استعارة فتكون العلاقة مشابهة وما قاله الفاضل الدنوى وهو خطاب لنفسه بطريق التجريد كأنه جرد عن نفسه شخصا

البقرة (٥)

اعلم لفظ خاص خطاب عام

فخاطبه فلبس بوجه وجيه لان المقام مقام الاغراء والتحثيث للمتعلمين على ان قوله وفائدة هذا التنبيه حث الطالب على التعلم والحفظ يشهد بعدم صحة ذلك التوجيه وان هذا الاموجب للتنافي بين كلاميه (أنَّ أبوابَ التصريفِ) ان بفتح الهمزة وتشديد النون حرف من الحروف المشبهة بالفعل وهي تدخل على المبتدأ والخبر فيسمى المبتدأ اسمالها وخبره خبرالها واسمه وخبره جملة اسمية لامحل لها صلة لان وهي في تأويل المفرد منصوبة محلا مفعول به قائمة مقام المفعولين لاعلم عند سيبويه ٦ هذا هو التحقيق فماقاله الشريف المحقق في شرح الزنجاني من ان ان مع اسمها وخبرها سادة مسد المفعولين لاعلم محمول على المسامحة لان المحققين جعلوا كلمة ان موصولا حرفيا والجملة الواقعة بعدها صلة لامحل لها فعلى هذا كيف تكون الجملة التي لامحل لها مفعولا به على ماحققه ابن هشام في المغني والابواب جمع باب اصله بَوَبَ قلبت الواو الفا وجمعه ابواب ويقال في جمعه ابوبة جمع قلة على وزن افعلة وتصغيره بُوَيب ٤ المراد النوع والتصريف علم لهذا العلم ولامه مزيدة للمحل الوصفية وبيانه ان العلم ثلثة اقسام قسم يجب استعماله مع اللام او الاضافة وقسم يجوز استعماله مع اللام وقسم يمتنع استعماله معهما القسم الاول علم اتفاقي وهو ماكان في الاصل اسم جنس خص لفرد منه لخاصية اقتضت ذلك التخصيص ويجيء علما غالبا ايضا وتلك الغلبة اما تحقيقية كالصعق بخويلد وهو خالد اسم اب خديجة رضي الله تعالى عنها سمي به لانه اصابته صاعقة وربماكانت الغلبة فيه تحقيقية لانه ثبت جنسيته لفظا ويعرف منه المعنى الشامل للمسمى المعين واخواته واما تقديرية وهو ثلاثة انحاء الاول مالايتصور له معنى جنسي ولم يثبت جنسية لفظه كالدبران ٣ الخمسة هن كواكب في برج الثور ويقال لها سنام الثور وكذا العيوق لكوكب مضيء مائل الى الحمرة يذهب خلف الثريا ولايجاوزه لمن لايعرف معنى الدبور والعيوق والثاني مايتصور له معنى جنسي ولكن لم يثبت كالاربعاء فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ يعني

٦ وعند الاخفش مفعوله الاول ومفعوله الثاني محذوف (منه)

٤ وفي ذكر جمعه وتصغيره دلالة على انه واوي اذالقاعدة ... لم يعرف اصل الكلمة اهو واوي او يائي ينظر الى اربعة اشياء فيعرف با... ... والباب منه في اللغة اسم لمدخل وفي الاصطلاح مايتوصل الى المقصود ١٤

أَنَّ أبوابَ التصريف

اصل باب بوب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصارت باب

٣ الدبران بفتحتين والعيوق بفتح العين وتشديد الياء المضمومة ... اسمان لمنازل ... (منه)

الجمع والتصغير والمصدر

لا يقال له الرابع والثالث ما يتصور و يثبت لكن لم يعرف ثبوته للمعنى العلمى كالمشترى لكوكب مخصوص فانه لا تدرى ما معنى الاشتراء فيه واما ما يكون بالاضافة من العلم الاتفاقى فكابن عباس وابن الزبير والقسم الثانى وهو ما يجوز استعماله مع اللام ولم يكن علما غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة او المصدر او لا يكون منقولا منهما والاول وهو المنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين و الفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد جزئيها بل انما دخلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك لمحل الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم ولو سمى بها فكانك اخرجت عن العلمية واطلقتها على المسمين بها اوصافا والصفات قبل العلمية اذا استعملت فى بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها والثانى وهو ماليس منقولا من احدهما فان كان فى الاصل المنقول عنه معنى المدح والذم فالاولى جوازها لمحل الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى المسمى بكلب قالوا بنوا الليث فى بنى ليث بن بكر منات وان لم يكن فى الاصل المنقول عنه ذلك لم تدخله اللام وهو القسم الثالث الذى يمتنع استعماله مع اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فح اما ان تضيف العلم نحو زيدنا خير من زيدكم او تجعله معرفا باللام كما فى قول الشاعر ۞ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ۞ وان كان فى الاصل فعلا وليسا بمطرد بن قياسيين اذا عرفت هذا فالتصريف من القسم الثانى لانه منقول من المصدر ولامه عارضة غير لازمة وعروضها لمحل الوصفية وبالجملة ان العلم قسمان الاول اتفاقى وهو الذى يصير علما لا بوضع واضع بل بكثرة الاستعمال مع الاضافة

او اللام لشئ بعينه والثانى علم قصدى وهوما وضع لشئ مع جميع مشخصاته والمراد من المشخصات امارات الشخص لاموجباته لان التشخص حالة يتبعه او يقارنه فالاعراض والصفات كالشكل ۹ والكرة والكم امارات يعرف بها الشخص على ماحقق فى محله فتبدل المشخصات لايوجب تبدل الشخص وانما قالوا مع جميع مشخصاته دون تشخصه لانه انما يتم على القول بكون التشخص زائدا على الماهية ووجوديا واما اذاكان نفسه اوامرا عدميا فلا توجد المقارنة فى الاول ويلزم انعدام التشخص فى الثانى على ماحققه بعض المحققين فالتصريف على هذا من الاعلام القصدية لانه فى اصل الوضع مصدر جعل علما لهذا الفن وهو علم يعرف به احوال ابنية الكلم التى ليست باعراب لمابينهما من المناسبة وهى ان التصريف التغيير وهذا العلم تغييرات الكلمة فعلى هذا يكون معنى قوله ان ابواب التصريف ان انواع الكلمات المبينة فى علم التصريف ويحتمل ان يكون المراد من التصريف معناه الاصطلاحى الآخر ۷ وهو تحويل الاصل الواحد الى امثلة مختلفة لمعان مقصودة لاتحصل الا بها اى لاتحصل تلك المعانى الا بتلك الامثلة المختلفة ويحتمل ان يكون المراد معناه الاصلى المنقول عنه وهو المصدر فعلى هذا يكون المعنى ان انواع الكلمات المتصرفة على ان يكون التصريف مجازا من قبيل ذكر المصدر وارادة اسم الفاعل بعلاقة الحالية والمحلية عند بعض المحققين لان المصدر لكونه عبارة عن الحدث حال واسم المشتق لكونه عبارة عن ذات وحدث محل او الكلية والجزئية عند بعضهم لان المصدر لكونه عبارة عن الحدث فقط جزء واسم المشتق لكونه عبارة عن ذات وحدث معا باعتبار تعلق النسبة من جانب الذات الى الحدث كل او الشرطية والمشروطية عند بعضهم لان اسم المشتق مشروط لكونه عبارة عن ذات وتقييد بحدث والحدث خارج كما يقال التقييد داخل والقيد خارج فيكون المشتق مشروطا والحدث شرطا والاول اصح على ماذكره

۹ الشكل هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب احاطة حد واحد او حدود بالمقدار ❊ الكرة جسم محيط به سطح واحد فى وسطه نقطة بحيث يكون جميع الخطوط الخارجة منها اليه سواء ❊ الكم هو العرض الذى يقتضى الانقسام لذاته وهو على قسمين لانه اما ان ينقسم الى اجزاء لاتشترك فى حد واحد او ينقسم الى اجزاء تشترك والاول هو المنفصل وهو العدد كالعشرين والثلثين والثانى هو المتصل وهو اما قار الذات وهو المقدار المنقسم الى الخط والسطح والجسم التعليمى اوغير قار الذات وهو الزمان منه

۷ اشار بقوله معناه الاصطلاحى الآخر الى ان للتصريف معنيين اصطلاحيين لاهل هذا الفن احدهما اسم هذا الفن والثانى تحويل الاصل الواحد آه منه

الاستاد ٧ روح الله تعالى روحه لان ذكر الجزء وارادة الكل يكون
فى الاعيان الموجودة كذكر الرقبة وارادة شخص واحد وههنا ليس
كذلك فان قيل اذا كان المعنى الكلمات المتصرفة فما المراد منها قلت
المتحولة من الاصل الواحد فهو المصدر على المذهب المنصور الى تسعة
اشياء الماضى والمضارع والامر والنهى واسم الفاعل واسم المفعول
والزمان والمكان والآلة ٩ بطريق الاشتقاق ووجه الحصر على
التسعة هو ان المشتق لايخلو اما ان يكون اسما او فعلا فان كان الاول
فلايخلو اما ان يكون انشائيا او اخباريا فان كان اخباريا فلايخلو
من ان يوجد فى اوله احدى الزوائد الاربع اولا والثانى هو الماضى
والاول المضارع وان كان انشائيا فلا يخلو اما ان يدل على طلب الفعل
او على تركه الاول الامر والثانى النهى هذا اذا كان المشتق فعلا واما
اذا كان اسما فلا يخلو اما ان يدل على صدور الفعل من الشئ او على
وقوعه عليه بلا واسطة شئ او على وقوعه بواسطة شئ او على
وقوعه فيه والاول اسم الفاعل والثانى اسم المفعول والثالث اسم
الآلة والرابع اسم الزمان والمكان ونقض الحصر بالنفى والجحد واجيب
بان النفى يشبه النهى صورة والجحد يشبه معنى ثم اعلم ان الفعل باعتبار
مفهومه مشتمل على نوعين احدهما اصلى وهو ما تجرد ماضيه عن
الزيادة وثانيهما ذو زيادة ٦ وهو ما اشتمل ماضيه على زيادة فالاصلى
على ضربين احدهما ثلاثى وهو ما كان ماضيه على ثلاثة احرف
وهو ستة ابواب وما زيد عليه اثنى عشر بابا وثانيهما رباعى وهو
ما كان على اربعة احرف كلها اصول وهو باب دحرج فقط والملحق به
ستة ابواب وما زيد على الرباعى ثلثة ابواب والملحق لتدحرج خمسة ابواب
والملحق لاحرنجم اثنان فالمجموع (خمسة وثلثون بابا) بمقتضى رتبته
(ستة) بالرفع مبتدأ وخبره قوله الثلاثى (منها) اى من الابواب
الخمسة والثلثين الجار والمجرور ظرف مستقر ٨ فاعله الضمير المنتقل من
متعلقه المحذوف الراجع الى المبتدأ وهو مع فاعله جملة فعلية او مركب
مرفوع محلا صفة مخصصة لستة فان قيل هل لايجوز ان يكون حالا

٧ محمد بن ... الاسلام بولى
٩ احتراز من الافعال التى لاتنصرف مثل نعم وبئس وعسى منه

خمسة وثلثون بابا

ستة منها

٦ والاولى ان يبين اقسام الاصلى واقسام الذوزيادة على حدة لكنه ترك رعاية ترتيب المصنف منه

٨ ثم اعتبار الضمير فى الظرف المستقر الواقع خبرا او صفة او حالا قول طائفة من النحاة واختاره الفاضل الرضى ومن بعده ذهب اليها فى ... ان الخبر والصفة والحال نفس الظرف ... الضمير حذف مع المتعلق المحذوف وصححه ابن هشام فى التوضيح منه

من المبتدأ بالتأويل على مذهب الجمهور او بلا تأويل عند ابن مالك قلت الا انه لو كان حالا من المبتدأ لزم ان يكون المبتدأ نكرة محضة الا يصح وقوعها مبتدأ ولو سلم كون الحال مخصصا فيه مانع آخر وهو عدم تقدم الحال على ذي الحال النكرة وهو ليس بصحيح على قول صحيح وصرح به العلامة التفتازاني في شرح التلخيص (الثلاثي المجرد) منسوب الى ثلاث بضم الاول من غير اعتبار التكرار على مذهب سيبويه فلا يخالف القياس ولا يحتاج الى الحكم بالشذوذ او منسوب الى ثلاث الذي فيه تكرار على مذهب غيره فيكون مجازا مرسلا بعلاقة الاطلاق والتقييد او الكلية والجزئية لان معنى ثلاث هو الثلاثة المقيدة بمثله ويحتمل ان يكون حقيقة لكونه اسما لكلمات متعددة ركبت من الحروف الثلثة لا لكل واحدة منها فلا يجوز اصلا ويحتمل ان يكون بمجرد اصطلاح ونسبته لفظية كالكرسي وكذا اخواته والمجرد صفة للثلاثي ويرد عليه ان الثلاثي ما كان حروفه الاصلية ثلاثة بحيث لا زيادة فيه فكيف يعتبر التجريد فلا يصح كونه صفة له ودفع بان التجريد بمعنى التجرد والخلو او مبني على تنزيل الامكان منزلة الوجود كما في فلان ضيق فم البئر وفي سبحان الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل كذا الحال في الرباعي واخواته وانما انحصرت في الستة لان عين الماضي منه اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فلا يخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما والاول الباب الثالث والثاني الباب الثاني والثالث الباب الاول وان كان مكسورا فلا يخلو اما ان يكون عين مضارعه مفتوحا او مكسورا او مضموما والاول الباب الرابع والثاني السادس والثالث ساقط للزوم اجتماع الثقيلين في باب وان كان مضموما فلا يخلو اما ان يكون عين مضارعه مضموما او مكسورا او مفتوحا والاول الباب الخامس وكل من الثاني والثالث ساقط لان فعل بالضم للانخفض بافعال صادرة من الطبع على نهج واحد كالحسن والكريم لم يرضوا بمخالفة عين مضارعه ايماء الى ذلك واذا استثنت ثلثة من الستة الحسنة فبقي ستة (الباب الاول) اللازم

الثلاثي المجرد

والفعل اما ثلاثي الثلاثي بفتح الثاء الاولى لانها ماخوذة من ثلاث فهو شاذ القياس دون الاستعمال (كاتبي) في الباب الثالث

والرباعي كالثلاثي

الباب الاول

اسكنت الواو الاولى ثم ادغمت في الثانية فصار قول واجتلب الاول ضم قول جيء بهمزة وصل في اوله فاصبح اقول ثم عرفت نصارت ... مصدر الفعل الثلاثي ...

اصله الاول هو أأول حذفت الهمزة الثانية وابدلت واوا ثم قلبت واوا أ فصارت أوّل ثم ادغمت الاولى في الثانية فصار اوّل

حرف تعريف عند سيبويه وهو مختار ابن الحاجب وتبعه المحققون والهمزة زائدة لتعذر الابتداء بالساكن اذ اللام مبنى على السكون وعند الخليل مجموع الالف واللام والهمزة عنده قطع لكنه لما كثر استعماله عومل معاملة همزة وصل فتسقط فى الدرج وعند المبرد الهمزة فقط زيدت اللام للفرق بين اداة التعريف وهمزة الاستفهام ثم المعرف باللام ان اشير بها الى حصة معينة من مفهوم مدخولها فهو المعرف بلام العهد الخارجى وان اشير الى مفهومه فهو المعرف بلام الجنس واما الاستغراق والعهد الذهنى فليس لشئ منهما معنى مستقلا وامرا مغايرا بالذات لمعنى المعرف بلام الجنس وهو المختار عند المحققين فخلاصة ماذكروا فى بيانه ان ضم النشر وتقليل الاقسام بقدر الامكان واجب تسهيلا للضبط فنظروا فى العهد الذهنى والاستغراق فلم يجدوا فى شئ منهما امرا مغايرا بالذات والحقيقة لمعنى المعرف بلام الجنس بل ان وجد تغاير فليس ذلك التغاير الا فى الاسم والاعتبار لا فى الذات والحقيقة فقالوا ان المعرف باللام فى كل من العهد الذهنى والاستغراق اريد به المفهوم وحضوره وتعينه فى الذهن كما ان فى المعرف بلام الجنس كذلك غاية ان ذلك المفهوم ان اخذ من حيث هو هو باعتبار حضوره وتعينه فى الذهن من غير اعتبار تحققه ووجوده فى الخارج يقال له معنى المعرف بلام الجنس ٨ وان اخذ من حيث تحققه ووجوده فى الخارج بمعونة القرائن والمقام فهى ان دلت ايضا على تحققه فى بعض غير معين يقال له معنى المعرف بلام العهد الذهنى والا نقول ان ذلك المفهوم متحقق فى الجميع لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح ويقال له معنى المعرف بلام الاستغراق فالمأخوذ فى كل من الثلثة هو المفهوم من حيث الحضور والتعين فالاختلاف الواقع فى المعانى الثلثة اختلاف بالاعتبار والاخذ فقط لا بالذات والحقيقة واورد بانكم لم تجعلوا العهد الخارجى كالذهنى والاستغراق راجعا الى الجنس واجيب بان معرفة الجنس غير كافية فى تعين شئ من افراده بل يحتاج فيه الى معرفة اخرى فان قيل

٨ وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها فى الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما فى الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع كذا فى المطول (منه)

معرفة الجنس فى العهد الذهنى والاستغراق ايضا غير كافية فلم لم يجعل قسيما للجنس قلنا المطلوب فى العهد الخارجى الحصة المعينة ومعرفة الجنس لا تكفى فيه واما العهد الذهنى والاستغراق فالمطلوب فيهما الحقيقة ومعرفة الجنس كافية فيه وعدم كفايتهما بالنظر الى المستفاد من القرينة وهذا القدر يكفى فى جعل العهد الخارجى قسيما للجنس وجعلهما راجعا الى الجنس اذا عرفت هذا فاللام فى الباب للعهد الخارجى وهو لام قصد به الاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخوله ثم الحصة المعينة المدلولة بلام العهد لا تجب ان تكون شخصية وجزئية بل قد يكون نوعية كما فى ارادة الرومى من الانسان اذا لحصة بمعنى الاخص من المفهوم والاخص لا يجب ان يكون جزئيا حقيقيا ثم تعيين تلك الحصة بين المفيد والمستفيد بلا سبق ذكره كناية فى قوله ستة منها للثلاثى المجرد فوجه الكناية ان المراد منه ستة ابواب منها والمعنى ستة من الابواب الخمسة والثلثين والابواب جمع وهو ما يدل على المجموع والفرد فى ضمنه (فان قيل اذا حمل اللام على العهد الخارجى واريد من مدخوله حصة معينة من مفهومه يلزم ان يكون لفظ الباب وكذا كل ما دخل عليه لام العهد مجازا من باب ذكر العام وارادة الخاص ولا قائل به (قلنا صرح السيد السند قدس سره فى بحث اللام فى حاشيته على المطول بان للاسماء مع لام العهد وضعا آخر نوعيا بازاء الحصص المعينة فيكون حقيقة باعتبار هذا الوضع ثم فى استعمال الباب فى النوع استعارة مصرحة اصلية وقوله الاول ترشيح وتجريد والاول فى اللغة نقيض الآخر اصله وول ادغمت الواو الاولى فى الثانية بعد سلب الحركة ثم زيدت الهمزة فى اوله لتعذر الابتداء بالساكن وله استعمالان احدهما بمعنى قبل ويكون منصرفا وثانيهما ان يكون صفة او افعل تفضيل بمعنى الاسبق فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل وفى الاصطلاح ما يكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق هنا بالذكر فلا يستغنى اللام عن قيد الاول لانه لم يعلم الاولية على ان لام العهد

لايشار بها الى اوصاف المعهود بل الى ذاته ولو كان الاوصاف لازما لانه فرق بين ملاحظة الشئ وحصوله على ماحققه الفاضل العصام فان قيل اذا كان الباب عبارة عن النوع فالمراد من النوع هل هو محمول على المعنى المنطقى وهو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعوارض لابالحقيقة فى جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية اوعلى المعنى اللغوى وهو كلى مقيد بالاخص وهو يشمل الاصناف كالرومى والزنجى والانواع كالانسان والفرس قلنا الظاهر انه على المعنى اللغوى لان الابواب الخمسة والثلثين بمنزلة الجنس والابواب الستة بمنزلة النوع منه والباب الاول كلى مقيد بالاخص (فَعَلَ يفعُلُ) يرد عليه ان الباب الاول ٧ عبارة عن مجموع ٩ كلمات متصرفة خالية عن ماض معلوم مضموم العين اومكسورها ومضارع معلوم مفتوح العين اومكسورها وما يشتق منهما وما يشتقان منه ومجهولهما وكان كل منهما مشاركا للآخر فى الاصول وكان المجموع مشتملا على ماض مفتوح العين ومضارع مضموم العين من غير تداخل اللغتين فبيان الباب الاول بقوله فعل يفعل غير صحيح واجيب بان المراد بهما مجموع موزونيهما ومايشتق منهما ومايشتقان منه والمراد من موزونيهما ماكان على هيئتهما من غير تداخل اللغتين متشاركين فى الاصول والتوجيه الاصوب ان يجعل مجموع فعل يفعل علما لذلك المجموع (فان قيل اذا كان فعل يفعل علما فمن اى قسم من اقسام الكلمة (قلت هو من قسم الاسم (فان قيل اذا كان اسما لزم اثبات وضع آخر فى الافعال (قلت نعم ان للافعال وضعين نوعيين احدهما وضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات الممكنة الطريان على تركيب ف ع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة هى بها وانما كان الوضع نوعيا لان الافعال علما لوحظت حين الوضع بعنوان كل مايطرأ على تركيب ف ع ل فوضع كل منها فى ضمن ذلك العنوان علما لجنس ما يوزن به من الصيغ والوضع فى كل منها ماض مع

فَعَلَ يفعُلُ

٧ وهذا باعتبار الوجه الثانى من التعريف ظاهر (منه)

٩ ويدل على ما قلنا عدم جواز ان يقال نصر باب اول بل يقال من الباب الاول (منه)

مطلب فى ان للافعال وضعين

خصوص الموضوع له وخصوصه لاينافى الوضع النوعى لان العموم
فى الوضع النوعى فى جانب اللفظ وخصوص الوضع انما هو بملاحظة
المعنى حين الوضع على وجه الخصوص وثانيهما ان الواضع وضع
مادة الافعال وضعا نوعيا بملاحظة عنوان كلى شامل لخصوصية
كل نسبة جزئية من النسب التامة فالموضوع له تلك النسب الجزئية
الملحوظة بتلك العنوان الكلى فالوضع عام والموضوع له خاص
(موزونه) المراد بالوزن هنا تصريفى وهو مايعتبر فيه مقابلة المتحرك
بالمتحرك والساكن بالساكن مع التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام
وعن الزائد بلفظه لا الوزن التصغيرى وهو مايعبر فيه مجرد المقابلة
بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين واللام ويقال له وزن
عروضى ايضا ٨ على ماصرح به الفاضل العصام والضمير اما راجع
الى الموزون به اوالى الباب الاول والاول اقرب لفظا ومعنى وقيل
المراد بموزونه مايوازنه اومايشابهه فى الحركات والسكنات وعدد
الحروف اومايقابله والمراد بالمقابلة ان يقابل حرف الموزون بحرف
الميزان مثل ان يقابل النون فى الموزون بالفاء فى الموزون به والصاد بالعين
والراء باللام وفيه شئ فتدبر (نصَرَ ينصُرُ) مثلا فنصر مشابه لفعل
فى الحركات وعدد الحروف وينصر مشابه ليفعل فى الحركات والسكون
وعدد الحروف وانما قلنا مثلا لان الموزونات كثيرة ونصر ينصر
واحد منها الا ان يوجه بان اضافة الموزون للعهد الخارجى فان قيل
لم لم يذكر المصدر قلت تنبيها على ان مصدر الثلاثى غير مندرج تحت
الضابطة لكونه سماعيا فان قلت لانسلم عدم اندراجه تحت الضبط
كيف وانهم بينوا ان المصدر المتعدى من الباب الاول يجئ على وزن
فعل بفتح الفاء وسكون العين كنصر ينصر نصرا والمصدر اللازم
منه على وزن فعول بضم الفاء كدخل يدخل دخولا والمصدر
المتعدى من الباب الثانى يجئ على وزن المصدر المتعدى من الباب
الاول كضرب يضرب ضربا والمصدر اللازم منه كالمصدر اللازم
من الباب الاول مثل جلس يجلس جلوسا والمصدر المتعدى من الباب

موزونه

٨ اى كما يقال الوزن
تصغيرى
مطلب المصادر

نصَرَ ينصُرُ

الثالث كالمصدر المتعدي منهما مثل قطع قطعا واللازم منه كاللازم منهما يجيء على فعول مثل خضع يخضع خضوعا والمصدر المتعدي من الباب الرابع يجيء على وزن فعل بفتح الفاء وكسرها وسكون العين مثل فهم يفهم فهما وعلم يعلم علما والمصدر اللازم منه يجيء على وزن فعل بفتح الفاء والعين نحو طرب يطرب طربا وقد يجيء على فعالة كسلم سلامة ومصدر الباب الخامس قد يجيء على فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حسن حسنا وقد يجيء على فعالة بفتح الفاء مثل ظرف ظرافة وقد يجيء على فعولة بضم الفاء كسهل سهولة والمصدر المتعدي من السادس على فعل بفتحتين كحسب حسبا واللازم منه على فعالة بفتح الفاء كورث وراثة قلت بيانهم مبني على الغالب على ماذكره أئمة اللغة واما جاء من هذا الباب الصحيح والاجوف والناقص الواويان والمضاعف المتعدي واما المثال واويا ويائيا واللفيف مطلقا والاجوف والناقص اليائيان والمهموز العين واللام فلا يجيء منه على ماقالوا (وعلامته) الواو اما استئنافية او عاطفة او اعتراضية والضمير راجع الى الباب الاول اي مايعلم به الباب الاول ٢ فان قيل لم لم يقل وخاصته فهل بينهما فرق قلت قد يفرق بينهما بان العلامة قد تطلق على مايوجد في الشيء وفي غيره ويمتنع انفكاكه عنه والخاصة تطلق على مايوجد في الشيء ولا يوجد في غيره ويجوز انفكاكه ولما امتنع انفكاك كون عين الماضي مفتوحا وعين المضارع مضموما من الباب الاول عبر عن ذلك الكون بالعلامة والتفصيل ان الخاصة معنيين احدهما الخارج المحمول على الشيء وهو قسمان لازم ومفارق والثاني الامر المختص بالشيء محمولا كان او غيره يعني الامر الذي ينفرد به ويمتاز وانما ذكرت الخاصة يتبادر منه المعنى الاول فلو قال وخاصته ان يكون الى آخره لكان كون عين فعله مفتوحا في الماضي ومضموما في المضارع محمولا على الباب الاول ويحتاج في الحمل الى تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى وايضا ٤ يجوز انفكاك ذلك الكون عن الباب الاول لان كون

٢ اذ العلامة في اللغة الامارة كالمنارة تمد يجد على مابينه ابن ملك في شرح المنار شد

مطلب الفرق بين الخاصة والعلامة

٤ يعني لو قال وخاصته الى آخره يلزم ان يكون مشعرا لجواز الانفكاك الى آخره (منه)

وعلامته

الخاصة لازمة غير لازمة وايضا يكون الخاصة شاملة وغير شاملة وشمول ذلك لجميع افراد الباب الاول لازمة واما المعنى الثانى للخاصة فهو ملازم للعلامة لكنه غير متبادر فلذا قال وعلامته دون خاصته (ان يكون عين فعله) وكلمة ان مصدرية ناصبة ويكون فعل مضارع من الافعال الناقصة منصوب بان وعين فعله اسمه والضمير راجع الى الباب الاول وقوله مفتوحا وما عطف عليه خبره والجملة فعلية لا محل لها صلة ان وهى فى تأويل المفرد مرفوعة المحل خبر المبتدأ والجملة اسمية لا محل لها استيناف اومعطوفة على جملة سابقة او اعتراضية والمراد من الفعل الاصطلاحى وهو كلمة دلت على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو اما علاجى ان احتيج فى حدوثه الى تحريك عضو كضرب وشتم واما غير علاجى ان لم يحتج فى حدوثه الى تحريك عضو كعلم وظن (واعلم ان معرفة حقيقة هذا المقام تستدعى بسطا فى الكلام وهو كل معنى يصدر من محل او يظهر فيه لابد له من لفظ دال عليه كالضرب والحسن مثلا واذا اريد الاخبار عن حصوله فى الزمان الماضى اولا حصوله فلا بد من لفظ آخر كضرب ولم يضرب واذا اريد الاخبار عن حصوله فى الزمان الحالى او الاستقبالى اولا حصوله فلا بد له من لفظ آخر كيضرب وما يضرب ولا يضرب واذا اريد طلب فعله من احد فلا بد له من لفظ آخر كاضرب اوطلب تركه كلا تضرب وقس عليهما حسن يحسن وغيرهما ٩ واذا اريد من صدر عنه اوظهر منه فلابد له من لفظ آخر كضارب وحسن واذا اريد من وقع عليه ان وجد فلا بد له من لفظ آخر كمضروب وكذا لموضعه وزمانه وآلته لابد من لفظ آخر كمضرب ومضرب فاصحاب الضبط نظروا فى الالفاظ الموضوعة والاقوال المجموعة فلا حظوها اجمالا فحصل قاعدة كلية اى مسئلة تحتها كثير من الاحكام الجزئية نحو قولنا ما يفيد معنى سابقا فعل ماض قاعدة كلية وقولنا نصر ماض من جزئياته فسموا مايفيد الحدث فقط مصدرا لانه اصل يصدر منه الغير وما يفيد

ان يكون عين فعله — اى محل الباب الاول

مطلب الفعل اما علاجى اوغير علاجى

٩ اى واذا اريد الاخبار عن من صدر او ظهر اوعن من وقع (منه)

اثبات معنى الحدث على المقارنة بالزمان السابق ماضيا لمضى معناه وما يفيد معنى الحدث على المقارنة بالزمان الواقع فى الآن حالا وعلى المقارنة بالزمان الواقع فى الاستقبال مستقبلا لاستقبال الفاعل اليه وايضا قالوا لهذين القسمين مضارعا لمشابهته الاسم لفظا ومعنى واستعمالا وما يفيد معنى الحدث على الطلب امرا وما يفيد معنى الحدث على الترك نهيا وما يفيد خلاف الماضى جحدا وما يفيد خلاف الحال نفى الحال وما يفيد خلاف المستقبل نفى المستقبل وما يفيد مظهر الحدث اسم الفاعل وما يفيد موقعه اسم المفعول وما يفيد موضعه اسم المكان وما يفيد زمانه اسم الزمان وما يفيد آلته اسم الآلة وانما قلنا مظهر الحدث دون فاعله لان زيدا فى حسن زيد فاعل والاسم المأخوذ منه حسن اسم فاعل فى اصطلاحهم مع ان زيدا لا فعل له فى حسنه الذى اوجده الله تعالى فيه والتفصيل فيه ان الآثار الواقعة على قسمين اما بمحض خلق الله تعالى من غير صنع للعبد اصلا كما فى الموجودات التى لا صنع فيها له واما بخلق الله وكسب العبد كالافعال الاختيارية للعبد ولصعوبة فهم هذا المقام افترق اهل اللسان فرقا فمنهم من قال ان اسناد الافعال مطلقا الى الله حقيقة والى العبد مجازا على حسب ما يضاف الشئ الى محله وهو مذهب جهم بن صفوان الترمذى ومن تابعه من الجبرية وهو مخالف للعرف واللغة ومناف للضرورة والنصوص القطعية ومنهم من قال ان اسناد الافعال الاختيارية الى العبد حقيقة قطعا ولا مجاز فيه اصلا لا فى اللفظ ولا فى الحقيقة وهذا ناش من قولهم بكون العبد موجود الافعاله وهو مذهب جمهور المعتزلة وهو ايضا مخالف للضرورة ومناف للنصوص القطعية وعند اهل الحق ان اسناد الافعال مطلقا الى العبد حقيقة فى الظاهر بمدخلية كسبه وباعتبار القيام به واتصافه لا بحسب الحقيقة ٣ وهذا المذهب موافق للعرف واللغة ومؤيد بالادلة العقلية والنقلية على ما فى شرح المواقف وغيره وما قاله حجة الاسلام من لو وجد معنى قائما بمحل فالموجد هو الفاعل الحقيقى والمحل هو الفاعل المجازى فالجلاد قاتل بالمجاز والله قاتل فى الحقيقة ولذا نسب الله تعالى الافعال

مطلب اسناد الفعل الى العبد حقيقة ام لا

٤ ولذا قالوا الكاسب ليس بمؤثر بل [illegible] والخالق مؤثر وليس [illegible] [illegible]
٣ انه فى الافعال الاختيارية [illegible] بمدخلية كسبه وفى الاضطرارية باعتبار القيام به (منه)

الاختيارية فى القرآن تارة الى نفسه واخرى الى عباده كما قال عزوجل ﴿وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى﴾ فبنى على الواقع بحسب الحقيقة وكلامنا بحسب العرف ٢ واللغة دون ما هو بحسب الحقيقة ٩ وتفصيل الكلام فى الكلام اذا عرفت هذا فاعلم انهم لما اراد واضبط الكلمات من الاسماء والافعال قصدوا الى وضع ميزان ومعيار فاختاروا لذلك لفظ الفعل المركب من فعل المناسبة بجميع الكلمات المستعملة لفظا ومعنى اما لفظا فلاشتماله على الحروف الثلثة المذكورة الصادرة عن المخارج الثلثة التى هى المبدأ والوسطى والمنتهى الدائرة عليها جميع الكلمات واما معنى فلما ان معناه الحدث الذى لايكون الكلمات المقصودة علمها خالية عن دلالته فاخرجوا منه اوزانا تتى على ما وجدوا فى استعمال العرب حتى يفيد بها العالم المتعلم ابواب الكلمات ومعانيها على اوزانها اجمالا ثم اصطلحوا على كل حرف من حروف الكلمات المقصودة علمها اجمالا باسم ما يقابله تلك الحروف مثلا قالوا لنون نصر فاء الفعل ولصاده عين الفعل ولرائه لام الفعل وان زيد عليها حرف اوحرفان اوحروف مثل ينصر ومنصور وينصرون واستنصر وغير ذلك سموا المجموع المقابل بالحروف الاصلية ثم اعتبر واتلك الحروف الاصلية المقابلة فى الضبط وتقسيم الاقسام ووضع الاسماء والاحكام فقالوا مثلا ينصر صحيح ثلاثى مع ان فيه حرف علة وهى الياء وان حروفه اربعة لكون حروفه الاصلية صحيحا ثلاثيا وقس عليه غيره ثم اعلم ان النسبة بين الاول وفاء الفعل عموم من وجه لصدقهما فى ضاد ضرب وصدق الاول فى همزة اكرم وصدق الثانى فى خاء استخرج وكذا بين الوسط وعين الفعل لصدقهما فى راء ضرب وصدق الوسط فى قاف انقطع وصدق عين الفعل فى طائه وكذا بين الاخير ولام الفعل لصدقهما فى باء ضرب وصدق الاخر فى نون ضربن وصدق لام الفعل فى بائه وكذا بين الاول وعين الفعل لصدقهما فى عين عدة وصدق عين الفعل فى عين وعد وصدق الاول فى واوه وكذا بين الاول ولام الفعل لصدقهما فى همزة اشياء على من يقول

الانفال ١٧

٢ لانه اذا صدر من العبد فعل فصدوره وان كان بكسب العبد وايجاد الحق فاسناده الى كل منهما حقيقة اذ ليس الصدور الحقيقى مختصا بالايجاد بل شامل للكسب ايضا والا لم يكن اسناد شئ من افعال العباد اليهم اسنادا حقيقيا عند الاشاعرة وذلك بط على ماحققه الكنبوى (منه)

٩ اعلم ان المعتزلة اوردوا على الاشاعرة من انه لو كان افعال العباد مخلوقة له تعالى يصح اسناد القائم والقاعد والآكل والشارب اليه تعالى واللازم بط اجابوا عنه بان المشتقات انما تسند حقيقة الى من قامت به لا الى من اوجدها الا يرى ان اوصاف الجمادات كالابيض والاسود ٣

في تقديره شيئاء لان وزنه حينئذ لفعاء ٩ وصدق الاول في نون نصر وصدق لام الفعل في راء خذ هذا الكلام في هذا المقام فانه ينفعك في غير هذا المقام (مفتوحا في) الفعل (الماضي) وهو الفعل الذي دل على معنى وجد في الزمان الماضي واثبت عليه الدور ودفعه العلامة التفتازاني بان الماضي المرف صناعي والماضي الواقع في التعريف لغوي فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه ولا تقدم الشيء على نفسه و اعترض عليه بعدم المانعية اذ يصدق على لم نضرب انه دل على معنى وجد في الزمان الماضي مع انه ليس بماض وبعدم الجامعية لعدم صدقه على قولنا ان ضربت ضربت لان قولنا هذا لم يدل على معنى وجد في الزمان الماضي بل يدل على معنى وجد في الزمان المستقبل مع ان المعرف وهو الماضي صادق عليه واجيب بان المراد من الدلالة الدلالة الوضعية ودلالة لم يضرب ليست بوضعية بل بواسطة دخول لم ودلالة ان ضربت ضربت على زمان الاستقبال ليست بوضعية ايضا بل بواسطة دخول حرف الشرط فلا ينتقض التعريف لاجمعا ولا منعا لا يقال انه غير جامع ايضا لعدم صدقه على نعم وبئس وليس وعسى لانا نقول المراد من الماضي ليس مطلقا بل الماضي الحاصل من التصريف والكلمات المذكورة من الجوامد ولو سلم ان المراد من المعرف مطلق الماضي لكن لانسلم عدم صدق التعريف عليها كيف وانها افعال ماضية في الاصل وتجردها عن الزمان الماضي عارض فلا اعتداد به كما في صيغ العقود نحو بعت واشتريت على ما ذكره العلامة التفتازاني (ومضموما في) الفعل (المضارع) وهو ما كان في اوله احدى الزوائد الاربع وهي حروف انين واعترض على هذا التعريف بانه غير مانع لدخول ما ليس بمضارع فيه نحو يزيد ويشكر ويعوق ويغوث لوجود احدى الزوائد في اول كل منها واجيب بان كلا منها فعل مضارع في اصل الوضع لكن يعدل عنه الى الاسمية وجعل علما فباعتبار الوضع الاصلي كان كل منها فعل مضارع وداخل في تعريفه وغلبة

مفتوحا في الماضي

٣ مخلوقة لله تعالى وفاقا ويمتنع اسناد الابيض والاسود اليه تعالى وفاقا (منه)

٩ عند الخليل وسيبويه حيث قالا اصلهما شيئاء على وزن فعلاء تقدمت اللام وهو الهمزة الاولى الى موضع الفاء كراهة اجتماع الهمزتين بينهما الف وهو حاجز غير حصين فيكون اسم جمع لاجمع شيء (منه)

مطلب الوارد ات في تعريف الماضي

مضموما في المضارع

لاسمية لا يضر اذ المراد بما كان فى اوله احدى الزوائد الاربع باعتبار الوضع الاصلى واعترض بعدم المانعية ايضا لصدق التعريف على نصر لكون النون من الزوائد الاربع مع انه ليس بمضارع واجيب بان المراد بما كان فى اوله احدى الزوائد فعل ماض زيد فى اوله احدى الزوائد ونون نصر ليس كذلك بل من نفس الكلمة فان قيل فعلى هذا يصدق التعريف على نحو اكرم وتكسر وتباعد لان كلا منها فعل ماض زيد فى اوله احدى الزوائد مع انه ليس بمضارع قلنا المراد بما كان فى اوله احدى الزوائد مازيدت فيه لقصد المضارعة وكل من المذكورات ليس كذلك اذ الهمزة للمتكلم وحده والتاء للغائبة المفردة ولمثناها وللمخاطب مفردا او تثنية او جمعا مذكرا او مؤنثا والياء للغائب مفردا او تثنية او جمعا ولجمع المؤنث الغائبة والنون للمتكلم مع الغير فلا محذور اصلا ثم ان المضارع يصلح بحسب الاستعمال لاحد الزمانين الحال والاستقبال ويحتملها لاشتراك بينهما بالوضع لانك اذا قلت زيد يفعل فانه يحتمل ان يفعل فى الساعة التى انت فيه ويحتمل ان يكون فى ساعة اخرى فلا بد فى استعماله فى احد الزمانين من قرينة مثل الآن ولام الابتداء كاللام فى قوله تعالى انى ليحزننى ونحوها فانهما قرينة للحال ومثل غدا ولن والسين وسوف فانها قرينة للاستقبال فاذا لم توجد قرينة واحد منهما لم يجز للسامع حمله على احد الزمانين قطعا لاحتمال غيره على ما حققه الشريف المحقق فالاشتراك لفظى عند الشريف قدس سره ومعنوى عند التفتازانى لانه عنده يطلق عليهما اطلاق كلى مشترك على افراده وقيل حقيقة فى الحال ومجاز فى الاستقبال وقيل بالعكس والاصح الاشتراك اللفظى فهذا المقام وان كان لتحقيقه مقام آخر ولفهمه مخاطب آخر لكنه لابد من التوضيح فى الجملة لئلا يكون نظر المتعلمين مقصورا على الامور السهلة فاحتاج الى ثلث مقدمات * المقدمة الاولى * ان الزمان موهوم لاوجود له فى الخارج عند المتكلمين وموجود عند الحكماء واحتج المتكلمون بانه

يوسف ١٢

لوكان موجودا فى الخارج لكان اما قار الذات فيلزم اجتماع الحاضر والماضى فحينئذ يلزم ان يكون الحادث اليوم حادثا يوم الطوفان وفساده ظاهر واما غير قار الذات فيلزم تقدم بعض اجزائه على بعض تقدما لا يتحقق الا مع الزمان اذ يحكم العقل حينئذ بان جزأ منه كان موجودا ولم يبق الآن وان جزأ منه حصل الآن فالماضى والآن هو الزمان فيلزم منه وقوع الزمان فى الزمان ويلزم التسلسل وهو محال ايضا واجيب بان تقدم الماضى على الحال بذاته لا بزمان آخر فلا يلزم ان يكون للزمان زمان ولا يلزم التسلسل وتوضيحه ان القبلية والبعدية اللتين لا يجتمع القبل فيهما مع البعد تعرضان لاجزاء الزمان اولا وبالذات وللامور الواقعة فيها ثانيا وبالواسطة يشهد بذلك انه اذا حكم بتقدم واقعة على اخرى يتوجه عند العقل ان يقال لم كانت متقدمة عليها فلو اجيب بانها كانت مع خلافة زيد وخلافة فلان متقدمة على خلافة زيد توجه ايضا السؤال فاذا قيل لان خلافة فلان كانت امس وخلافة زيد اليوم انقطع السؤال فلو كانت القبلية والبعدية عارضتان للخلافة الواقعة فى اجزاء الزمان اولا وبالذات لم يحتج الى السؤال الاخير وجوابه اصلا واحتج الحكماء على وجوده بوجهين والمشهور منهما ان كون الاب قبل الابن معلوم بالضرورة فتلك القبلية ليست وجود الاب ولا عدم الابن لتعقل وجود الاب وعدم الابن مع الغفلة عن تلك القبلية فتعين كون تلك القبلية زائدة على وجود الاب وعدم الابن وليست تلك القبلية امرا عدميا لانها تنفى اللاقبلية التى هى عدم محض فان اللاقبلية صادقة على العدم فتلك القبلية حينئذ زائدة ثابتة لان احد النقيضين اذا كان عدميا يكون الآخر وجوديا والا لزم ارتفاع النقيضين وهو محال واجيب عنه بان القبلية من الامور العقلية كاللاقبلية ولا استحالة فى ارتفاع النقيضين بحسب الوجود الخارجى فلا يلزم وجود الزمان فى الخارج * المقدمة الثانية فى تعيين حقيقته وفيه مذاهب خمسة (الاول) مذهب بعض قدماء الفلاسفة حيث قالوا انه جوهر مجرد لا يقبل العدم لذاته واستدلوا

عليه بانه لو عدم لكان عدمه بعد وجوده بعدية لايجامع البعد القبل وذلك هو البعدية بالزمان اذا البعدية لابالزمان يجامع فيها البعد القبل فيلزم وجود الزمان حال ما فرض معدوما هف (والثانى مذهب بعض الفلاسفة وهو انه الفلك الاعظم واستدلوا عليه بانه محيط بكل الاجسام المتحركة المحتاجة الى مقارنة الزمان والزمان محيط بالاجسام المتحركة محتاجة الى مقارنته فينتج من الشكل الثانى الفلك الاعظم زمان (والثالث لبعض آخر منهما وهو انه حركة الفلك الاعظم واستدلوا عليه بان حركة الفلك الاعظم غير قارة والزمان غير قارة فينتج من الثانى ان حركة الفلك الاعظم زمان وكل من هذين الاستدلالين استدلال بموجبتين من الشكل الثانى وهو غير منتج كما علم فى موضعه (والرابع ماذهب اليه ارسطو من انه مقدار حركة الفلك الاعظم واستدل بانه لتفاوته كم ولامتناع تألفه من الآنات متصل ولعدم استقراره مقدار لهيئة غير قارة هى الحركة ولامتناع فنائه مقدار الحركة المستديرة ولتعذر جميع الحركات به مقدار لاسرعها واسرع الحركات هى الحركة اليومية التى هى حركة الفلك الاعظم فالزمان مقدار حركة الفلك الاعظم ومبنى هذا الدليل على اصول الفلاسفة (والخامس ماذهب اليه الاشاعرة وهو انه امر متجدد معلوم يقدر به امر متجدد مبهم ازالة لابهامه يقال طلع الشمس عند مجئ زيد وجاء زيد عند طلوع الشمس فانعكس بحسب ماهو متصور ومعلوم للمخاطب جائز فيه ومن اراد تفصيل كل مذاهب بمثله وماعليه فليرجع الى المواقف وشرحه * المقدمة الثالثة فى بيان حقيقة الماضى والمستقبل والحال اما الماضى فهو الزمان الذى قبل زمانك اى زمانك الذى انت فيه واعترض عليه بان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون للزمان الماضى زمان آخر وجد فيه اويكون الشئ ظرفا لنفسه واجيب عن الاول بان المراد بالقبلية مجرد التقدم والمعنى هو الزمان المتقدم على زمانك وايضا يجوز ان يكون مبنيا على مذهب المتكلمين فان الزمان عندهم على ماعرفت انها عبارة عن متجدد معلوم يقدر به متجدد آخر

ميهم فلا استحالة فى ان يكون للزمان زمان واجيب عن الثانى بانه
يجوز بان يكون الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء بمعنى ان كل
زمان هو من اجزاء الزمان الذى قبل زمانك ماض يعنى ان الزمان
السابق على زمان التكلم زمان ممتد وكل وله اجزاء وكل جزء ماض
فحاصله اشتمال الكل على الجزء ووجود الجزء فى ضمن الكل فلا يلزم
ظرفية الشئ لنفسه بل يلزم ان يكون الكل ظرفا لجزئه فلا محذور
واما المستقبل فهو الزمان الذى يترقب وجوده بعد هذا الزمان
واعترض عليه من وجوه اما اولا فلان كلمة يترقب لو حملت على
الاستقبال يلزم ان لا يكون الزمان المستقبل حاصلا بعد زمان التكلم
اذ لا وجود لمترقب حال الترقب فيلزم خروج الزمان الحاصل عقيب
الحال عن اقسام الزمان وقيد وجوده بعد هذا الزمان يقتضى حصوله
بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمان
الحاصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما واما ثانيا فلان يترقب ان حمل
على المستقبل يلزم ترقب وجود المستقبل فى المستقبل لان المستقبل
الذى هو مدلول يترقب كما هو ظرف للترقب ظرف لوجود المستقبل
ايضا فيكون المستقبل ظرفا المستقبل فيلزم احد المحذورين وهو ان يكون
للزمان زمان او يكون الشئ ظرفا لنفسه وهذا مع مابعده هو الذى
اورده الشريف المحقق فى حاشيته على المطول واما ثالثا فلان يترقب
ان حمل على الحال كان كل من الحال والاستقبال مأخوذا فى تعريف
الآخر فيلزم الدور وهو محال وقد اجاب بعض المحققين عن الثلثة
بجواب وهو ان الافعال المذكورة فى التعريفات منسلخة عن الزمان
فلا محذور واجاب الشريف المحقق قدس سره بان انقسام الزمان
الى الماضى والحال والاستقبال والتميز بين اقسامه الثلثة معلوم لكل
احد يتحاورون بها فى كلامهم والتعريفات المذكورة تنبيهات قصد بها
ازالة الخفاء لا تحصيل المجهول ويفهم الحق منها كل احد من غير
ملاحظة الظرفية ومايلزم منها واما تدقيق النظر فى تحقيق ماهية
تلك الاقسام فيستفاد فى علوم اخر بلا حظ فيها جانب المعنى فيعبر

واجاب بعضهم بان التغاير الاعتبارى يصحح الظرفية فى امثاله منه

فيها عن المتقدم بالقبل وعن المتأخر بالبعد ويقال الماضي الزمان المتقدم
على ما انت فيه تقدما لايجامع المتقدم للمتأخر سواء كان بالذات
كما في اجزاء الزمان اوبالواسطة كما في الزمانيات ولذا قال قدس سره
والحق انها مناقشات واهية واما الحال فهو اجزاء من اواخر
الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ وهو معنى عرفي
على ماقاله العلامة التفتازاني يعني تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف
بحسب الافعال ولايتعين له مقدار مخصوص فانه يقال زيد يأكل ويمشي
ويحج ويكتب القرآن وكذا يقال زيد يصلي والحال ان بعض صلاته
ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة
في الحال ولاشك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا المذكور على مذهب
المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض لاوجود له واما عند الحكماء
القائلين بان الزمان موجود متصل على ما عرفت آنفا فالحاصل عندهم
وهو الآن عرض حال في الزمان لاجزأ منه فالآن بحسب ظاهر
مقالاتهم عرض موجود في زمان موجود وقال المحقق الكاشي والتحقيق
في هذا ان الزمان متصل لاجزء له بالفعل وانما ينقسم الى الماضي
والمستقبل بحسب فرض العقل المشترك بينهما وهو الحال فالحال
ليس جزأ من الزمان بل هو طرف لاجزاء الزمان المفروضة وهو
بمنزلة النقطة المفروضة في الخط انتهى ولقد اطنبنا الكلام في هذا المقام
ليحيط الناظر باطراف المرام لكونه مما زلت فيه اقدام الافهام وبعد بقي
ابحاث طويناها لئلا ينضجر قلب المتعلمين ويتصغر حدق المحصلين
والله الموفق وهو نعم الوكيل (وبناؤه) الواو كالواو في وعلامته
والبناء مبتدأ مضاف الى الضمير الراجع الى الباب الاول والاضافة
معنوية وهي اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في لان المضاف
اليه فيها اما ان يصح حمله على المضاف اولا فان صح فالاضافة
بمعنى من فوجه كونها بمعنى من لانها مقدرة فيها ووجه كونها مقدرة
لان المضاف اليه من جنس المضاف فتفيد اضافته البيان
فلابد من من البيانية نحو خاتم فضة فان حمل الفضة على

وبناؤه

وبناؤه

٨ واعلم ان المضاف اما مباين للمضاف اليه او مساو له واعم مطلقا او اخص مطلقا او من وجه فان كان مباينا وح ان كان ظرفا فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام وان كان مساويا له كالليث والاسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة وان كان اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه فالاضافة بمعنى اللام وقد يسمى هذا القسم بيانية لايضاحه وكشفه وان كان اعم من وجه فح ان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فبمعنى من والا فبمعنى اللام ايضا كاضافة خاتم الى فضة بيانية وعكسها لامية (منه)

الخاتم يصح واضافته اليها تفيد البيان وان لم يصح حمل المضاف اليه على المضاف فاما ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف اولا فالاول اضافة ظرفية سواء كان ظرفا حقيقيا وهو اما ظرف زمان كضرب اليوم اوظرف مكان كجلوس الخلف اوظرف وعاء كماء الكوز اوغير حقيقي مثل نجاة الصدق وهلاك الكذب فظرفية كل منهما مجاز باعتبار المحل المعنوى بعلاقة الظرفية والثانى هو مالايكون المضاف اليه ظرفا للمضاف اضافة لامية فوجه كونها لامية لان اللام مقدرة فيها ووجه كونها مقدرة لان المضاف عام والمضاف اليه خاص فيفيد اضافة العام الى الخاص تخصيص المضاف اليه فلابد من تقدير لام الاختصاص ولايلزم فى كونها بمعنى اللام صحة التصريح بها فى الاستعمال بل يكفى صحتها بحسب الوضع قال الفاضل الجامى قدس سره السامى واعلم انه لايلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولايصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولايحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد انتهى وقال الفاضل العصام فى حاشيته عليه الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من فيهما خال عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولايظهر ماداعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان تكون الاضافة بمعنى من اى كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه يتناول التعدد على سبيل البدل وانت اذا اتقنت اساليب الكلام عرفته وسائر ما بالظاهر ان اضافته لامية كغلام زيد وعلم الفقه فان البناء هنا عام ٨ لكونه عبارة عن عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركتها وسكونها باعتبار الوضع وشامل لانواع كثيرة والمضاف اليه الذى هو عبارة عن الباب الاول خاص ونوع معين منها كما ان الغلام عام لكل ولزيد علم خاص لشخص معين وكذا العلم عام على فنون العلم والفقه خاص لفن

٨ اي عام [illegible] الاول ولغيره من [illegible] (منه)

مخصوص فاضافة العام الى الخاص لامية فلا يصح حمل الباب الاول عليه والمعنى وبناء مخصوص للباب الاول فان قيل يلزم من هذا مساواة البناء مع الباب الاول لان البناء المخصوص على مقدار الباب الاول فلا تكون الاضافة من اضافة العام الى الخاص قلت هذه المساواة بعد اضافة البناء الى الباب الاول واما قبل الاضافة اليه فعام له ولغيره من الابواب كائن (للتعدية) اى لان يتعدى او يجئ له بان يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق ثم المراد من قوله وبناؤه للتعدية تقسيم هذا النوع باعتبار معناه لانه بذلك الاعتبار على قسمين متعد ولازم لانه لايخلو من ان يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق اولا فان كان موقوفا فهو البناء المتعدى وان لم يكن موقوفا فهو البناء اللازم لكن افراد القسم الاول اكثر واليه اشار بقوله (غالبا) حال من فاعل الظرف وافراد القسم الثانى اقل بالنسبة الى القسم الاول واليه اشار بقوله (وقد يكون) اى بناء الباب الاول (لازما) اى غير متعد بان لا يكون فهم معناه موقوفا على ذكر المتعلق هذا ما بينه الشريف المحقق فى وجه الحصر وله اعتبار آخر على ماسيذكره المصنف وكلمة قد هنا للتقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل اى قلما يصدق وقلما يجود وتقليل متعلقه نحو قوله تعالى ﴿قد يعلم ما انتم عليه﴾ اى ماهم عليه اقل معلوماته تعالى على مافى المغنى فكلمة قد هنا يجوز ان يكون لتقليل الفعل فيكون المعنى قلما يكون بناء الباب الاول لازما ويجوز ان يكون لتقليل متعلقه فيكون المعنى انما هو البناء اللازم اقل بناء الباب الاول والاول اظهر والثانى انسب عند من هو عارف باسلوب الكلام فافهم هذا فان الشارحين قد غفلوا عن هذا التحقيق فى هذا المقام ووجهوا بما لا يرضى به المنصف واعلم انه قد يوجد لغة فى باب واحد متعديا ولازما كالنقص فانه يقال نقص الشئ نقصا من هذا الباب ونقصته ايضا تعدى ولا يتعدى على مافى الصحاح

للتعدية غالبا

وقد يكون لازما

وكلمة قد للتقليل

وغيره وكذا الزيادة يتعدى ولا يتعدى على رواية يعقوب عن الكسائى يقال زاده الله خيرا * قول الشاعر * يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا * ويقال زاد الشيء يزيد زيدا وزيادة وزاد فيما عنده من الباب الثانى وقد يكون فى بابين يكون من احدهما متعديا ومن الآخر لازما مثل حزنه بالضم فهو محزون من الباب الخامس وحزن بالكسر فهو حزين من الباب الرابع ثم الاول قوله تعالى ﴿لا يحزنهم الفزع الاكبر﴾ ومن الثانى قوله تعالى ﴿ولا هم يحزنون﴾ وفى الحديث الشريف * من ضيع سنتى حرمت عليه شفاعتى * وفى الحديث الآخر * من شرب الخمر فى الدنيا ثم لم يتب منها حرمها فى الآخرة * فان حرمت فى الحديث الاول من الباب الخامس لازم بمعنى يكون حراما والمراد عدم الحصول وحرمها فى الحديث الثانى من الباب الثانى يتعدى الى مفعولين اولهما ضمير المفعول القائم مقام الفاعل فى حرم والثانى الضمير المنصوب الراجع الى الخمر (مثال) الفعل (المتعدى)

المثال هو الجزئى الذى يذكر لايضاح القاعدة الكلية وايصالها الى فهم المستفيد واما الشاهد فهو الجزئى الذى يذكر لاثبات القاعدة الكلية لكونه من القرآن او الحديث او من كلام من يوثق به فهو اخص من المثال على ما بينه العلامة التفتازانى فى شرح التلخيص واعترض عليه ان المأخوذ فى حد المثال الذكر للايضاح وفى الشاهد الذكر للاثبات فلو كان الشاهد اخص والمثال اعم لزم ان يستلزم الشاهد المثال وليس كذلك لان كونه مذكورا للاثبات لا يستلزم كونه للايضاح فلا يكون اخص فلا يستقيم ان يقال كل شاهد مثال وليس كل مثال شاهد واجيب بان المراد من الذكر فى الحدين صلاحية الذكر بطريق ذكر المطلق وارادة المقيد على ان يكون مجازا بعلاقة الاطلاق والتقييد وهذا كقولهم قصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين اولا فكل مثال يصلح ان يكون لقصر الافراد والقلب يصلح ان يكون لقصر التعيين من غير عكس فعلى هذا يصح ان يقال كل ما يصلح ان يكون شاهدا يصلح ان يكون

مثال المتعدي

مطلب المثال والشاهد

مثالا من غير عكس كلى والا فالجزئى المذكور بالنظر الى وضعه الاصلى لا يلزم ان يكون مذكورا بعد الحكم الكلى فضلا عن كونه مثالا او شاهدا فكونه مذكورا للايضاح او للاثبات امر خارج عرضى مفارق ولا يمكن اعتباره فى حقيقتهما اذ لو اعتبر ذلك فان اعتبر فى الحدين الذكر للايضاح فى الجملة فربما يتباينان وربما يتصادقان فبينهما على هذا التقدير تباين جزئى وان اعتبر فى الاول الذكر للايضاح فقط دون الاثبات وفى الثانى الذكر للاثبات فقط دون الايضاح فهما بذلك الاعتبار متباينان تباينا كليا وقد اجيب عن اصل الايراد بجواب آخر ذكره التفتازانى فى هامشه على المطول انه يعتبر فى حد الشاهد قيد كونه من القرآن او الحديث او من كلام من يوثق به دون حد المثال فبهذا القيد يكون الشاهد اخص من المثال ثم الغرض من التمثيل رفع الحجاب عن معنى الممثل له وابرازه فى معرض الشاهد (نحو نصر زيد عمرا) و للنحو خمسة معان غالبا يجمعها قول الشاعر * نحونا نحو دارك يا حبيبى * لقينا نحو الف من رقيبى * وجدناهم جياعا نحو كلب * تمنوا منك نحوا من شراب * معنى الاول القصد ومعنى الثانى الجهة ومعنى الثالث المقدار ومعنى الرابع المثل ومعنى الخامس النوع وقد يجئ بمعنى الصرف نحو نحوت بصرى اليه اى صرفته اليه ويجئ اسم قبيلة يقال لهم بنوا نحو وهم قوم من العرب و يطلق على فن مخصوص على ما ذكره السكاكى فى قسم النحو من المفتاح وهو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية اصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب والمراد هنا المعنى الرابع وهو معنى المثل فعلى هذا يرد عليه ان لفظ النحو بعد ذكر لفظ المثال زائد لا دخل تحته بل هو قيد مفسد يقتضى ان لا يكون نفس نصر زيد عمرا مثالا للتعدى بل نحوه وشبهه وليس كذلك لا يقال ان كون نحو الشئ مثالا للتعدى يستلزم كون ذلك الشئ مثالا لانه لانا نقول قد يمنع الاستلزام والجواب بمنع الصغرى بانه يقال لا نسلم انه زائد وقيد مفسد كيف وهو قيد لازم يستعمل فى تكثير الامثلة بمثل

نحو نصر زيد عمراً

هذا المقام واصل التركيب مثال المتعدى نصر زيد عمرا ونحوه بطريق عطف النحو واثبات المضاف اليه بعده ثم حذف المضاف اليه فبقى ونحوه ثم حذف حرف العطف وقدم المضاف الذى هو النحو على التركيب وشاع ذلك بين المؤلفين لتلك الاشارة حتى كأنه حقيقة عرفية على ماحققه الفاضل الاستاذ روح الله روحه وتوضيح المثال ان نصر فعل ماض وزيد فاعله وعمرا مفعوله ولا شك ان فهم الثانى يتوقف على ذكر متعلقه لا فبذلك الاعتبار كما سيجيء تفصيله ان شاء الله تعالى فان قلت اذ قلنا نصر فعل ماض فنصر مبتدأ وفعل ماض خبره فكيف يصح ان يكون نصر مبتدأ مع انه فعل وكونه مبتدأ من خواص الاسم على مابين فى النحو قلت باعتبار انه مراد لفظه ووردعليه انه اراد به مجرد اللفظ لايكون اسما بل لايكون كلمة لانه اللفظ الموضوع لمعنى مفرد واجيب بان المراد انه دال على معنى هو لفظه فان قيل فعلى هذا يكون اسما ولا يصح الحكم عليه بانه فعل ماض فنقول قد حقق الشريف المحقق ان الحكم على ثلثة انواع احدها الحكم على اللفظ فقط كقولك ضرب مركب من ثلثة احرف فالمحكوم عليه نفس ضرب لا انه دال على شيء هو المحكوم عليه وثانيها الحكم على اللفظ بالقياس الى ماوضع بازائه كقولك ضرب فعل ماض فالمحكوم عليه هو مانطقت به وان كان اتصافه بالمحكوم به مستفادا له من غيره لان الفعلية حاصلة بالقياس الى الدلالة على المعنى والمقصود انه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعنى فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل وثالثها الحكم على مدلولات الالفاظ بعد استعمالها فى معانيها كقولك ضرب زيد ومانحن فيه من قبيل الثانى ثم ان الالفاظ كلها متساوية الاقدام فى النوع الاول من الحكم حتى المهملات نحو قولك جسق مركب من ثلثة احرف ويوجد الثانى فى غير المهملات ويختص الثالث بالاسم ولذا قيل الاسناد الى معنى الاسم من خواص الاسم فان قيل هلا يجوز ان يكون علما لنفسه بوضع غير قصدى على ماقاله العلامة التفتازانى لان الالفاظ اذا وضعت

انواع الحكم

٧ لان الضرب يقتضى المضروب (منه)

لمعانيها

لمعانيها قصدا وضعت لانفسها بلاقصد فالوضع عنده اعم من القصدي وغير القصدي حيث قال الاثري تقول في قرائنا خرج زيد من البصرة خرج فعل ماض وزيد اسم ومن حرف جر فجعل كلا من الثلاثة محكوما عليه لكن هذا وضع غير قصدي لايصير به اللفظ مشتركا ولايفهم بذلك معنى مسماه انتهى قلت قد انكره الشريف المحقق قائلا بان للالفاظ دلالة على انفسها من غير وضع لاقصدا ولاضمنا لان الوضع لتحصيل الدلالة وحيث توجه ذهن السامع الى نفس اللفظ بمجرد سماعه ضرورة استغنى عن عبارة الوضع فان قلت ان المحققين من النحاة قد صرحوا في مواضع عديدة من كلامهم بان ضرب ومن واخواتهما اسماء للالفاظ الدالة على معانيها واعلام لها كما قال المحقق الاستراباذي حيث قال اعلم انه قد يقصد بكلمة لفظها دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهي علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره ولاشك ان الاعلمية مستلزمة للوضع فلايصح انكار الشريف قلت قد اجيب عنه من طرف الشريف بان الثابت هناك هو الدلالة بدون الوضع ولاحاجة الى اعتباره لانه يعتبر لاجل تحصيل الدلالة وقد حصلت بدونه فلايمكن اثبات الوضع ههنا لوجود الدلالة واعترض من طرف العلامة التفتازاني بان اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا جاريا على القانون منحصر في الحقيقة والمجاز ولابد فيها من الوضع لان الحقيقة هي اللفظ المستعمل فيما وضع له والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ماوضع له ولاريب في ان استعمال مثل ضرب وامثاله استعمال صحيح مقبول عند الكل وليست بمجازات فيلزم ان يكون لها وضع لما استعملت فيه اعني نفسها من حيث انها دالة على معانيها وكفى بهذا مستندا في الامور المغربة واجيب من طرف الشريف بان الحقيقة والمجاز قسمان من اللفظ الموضوع المستعمل بحيث لايوجد الوضع يكون خارجا عن المقسم فلايبطل الحصر بخروجه ثم ان اللازم في الحقيقة والمجاز كون استعمالهما استعمالا صحيحا مقبولا

لكن لايلزم منه كون كل استعمال صحيح مقبولا داخلا فى الحقيقة والمجاز على ان اثبات وضع غير قصدى امر لايساعده عقل ولانقل واعترض من طرف العلامة ايضا بان الالفاظ اذا ثبت وضعها لانفسها لابد ان يكون وضعها لها قصدا واصالة لئلا يلزم كون الالفاظ مشتركة بين انفسها ومعانيها فتعين القول اضطرارا بوضعها لها وضعا غير قصدى فعلى هذا ليس اثباته امرا لايساعده عقل ولانقل بل اثبات من مقتضى قواعد اللغة واجيب بانه ان اريد بالوضع الغير القصدى فهم السامع نفس اللفظ عند الاطلاق من غير تعيينه له فثبت شوائبه وتسميته وضعا غير قصدى مجرد اصطلاح وان اريد تعيينا من طرف الواضع فيكون وضعا قصديا كسائر الوضع وكون الموضوع له الفاظا لايضر فى كون الوضع قصديا ولزم كون مخترعات اهل الادب من الاسم والفعل والحرف والثلاثة والجملة كلها وضعا غير قصدى ولم يقل به احد هذه مباحث نفيسة يجب على المحصلين حفظها ومما ينبغى ان ينبه عليه ان عمرا الواقع منونا هنا لم يكتب باواو لان الواو الواقعة فيه للفرق بين عمرو وعمر والفرق بينهما واضح حين كونهما مفعولا لان عمرا اذا كان منصوبا ومفعولا يكتب بالالف منونا لكونه اسما مفردا منصرفا وعمر يكتب بلا الف ولاتنوين لكونه غير منصرف للعدل التقديرى والعلمية فلم يحتج الفرق بينهما الى الواو الفارقة وكثير من المحصلين لم يفهموه ويكتبونه بالواو فى الاحوال الثلثة كما لم يفهم المعلمون حرف لا الواقعة فى حرف الهجاء ٨ ويقولون عند تعليمهم الصبيان لام الف وهذا خطأ منهم لانها فى الاصل الف ساكنة زيدت اللام عليها لاجل التلفظ على مانقل عن سر الصناعة لابن جنى (ومثال الفعل (اللازم نحو خرج زيد) واوضح المثال ان خرج فعل وزيد فاعله ولاشك ان فهم المعنى لم يتوقف على شئ غير الفاعل اذ الخروج مثلا لم يتوقف على غير زيد ولم يتجاوز اياه فبذلك الاعتبار يكون لازما ويجئ تفصيله ان شاء الله تعالى واعترض عليه بان هذا

٧ وفى كتاب علم الحروف لعبد الرحمن البسطامى قدس سره روى عن ابى ذر الغفارى انه قال قلت يارسول الله كل نبى مرسل بم يرسل قال بكتاب منزل قلت يارسول الله اى كتاب [illegible] على آدم [illegible] كتاب [illegible] [illegible] كتاب [illegible] [illegible] قلت [illegible] [illegible] تسعة وعشرون [illegible] رسول الله عددت [illegible] ثمانية وعشرين حرفا [illegible] رسول الله [illegible] نحو [illegible] حتى احمرت عيناه فقال [illegible] والذى بعثنى [illegible] نبيا ما انزل الله [illegible] على آدم الا تسعة وعشرين حرفا قلت [illegible] رسول الله ليس فيها [illegible] فقال عليه [illegible] وة ؛

فمثال اللازم

نحو خرج زيد

التركيب على ما مر مسوق لتكثير الامثلة وقد اشير فيما سبق بقوله وقد يكون لازما الى تقليل الافراد وان هذا الا موجب للتنافي بين كلاميه (واجيب بان التقليل المستفاد مما سبق بالنسبة الى التعدية والتكثير المستفاد هنا بالنظر الى نفسها فلا تنافي (المتعدى) اى جنس الفعل المتعدى (فان قيل لم لم تعطف هذه الجملة على ما قبلها (قلت لوجود شبه كمال الاتصال بينهما لان هذه الجملة جواب سؤال اقتضته الجملة الاولى لانه لما قال وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما فكانه قيل وما المتعدى واللازم فاجاب بقوله المتعدى الى آخره ولذا فصل هذه الجملة عما قبلها كما يفصل الجواب عن السؤال على ما قرر فى علم المعانى ثم لما كان مفهوم المتعدى وجوديا ومفهوم اللازم عدميا قدمه على اللازم لشرف الوجودى (هو ما) اى الفعل الاصطلاحى وانما سكت عن الوصول عنه بقرينة المقام (يتجاوز) لم يقل يتعدى كما قال الزنجانى اذ هو يوجب الدور وان ورد على تعريف المصنف ايضا بانه تعريف الشئ بمرادفه لكنه مدفوع بانه جائز عند كون احد المترادفين اجلى من الآخر لقولهم الغضنفر الاسد (فعل الفاعل) والمراد هنا الفعل اللغوى ثم الموصول لابد من صلة وهى جملة خبرية معلومة للسامع ولابد فى تلك الجملة من ضمير عائد الى الموصول عند المحققين وان قال الامام البركوى فى الامتحان بان العائد عام كعائد المبتدأ ويجوز حذفه عند قيام قرينة حذفا كثيرا اذا كان مفعولا وقليلا اذا كان مبتدأ او مجرورا كما هنا والتقدير ما يتجاوز فعل الفاعل فيه كقوله تعالى ﴿ فاصدع بما تؤمر ﴾ اى به ووجه الفاضل الكفوى بان التقدير فعل فاعله على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه ثم قال بعد اسطر ان المراد بالفاعل والمفعول به هنا ليس ما هو المصطلح فى علم النحو بل المراد بالفاعل ذات يقوم به الفعل وبالمفعول ذات يقع عليه الفعل اقول بين كلاميه تناف لان الفاعل المضاف الى ضمير الفعل الاصطلاحى لا يكون الا فاعلا اصطلاحيا فهذا ناش من قلة التدبر بسياق الكلام

٤) والسلام الالف حرف واحد قد انزل الله تعالى على آدم فى صحيفة واحدة وفيها الف ملك من خالف لام الف فقد كفر بما انزل الله تعالى على من لم يعد لام الف حرفا فهو برئ منى وانا برئ منه ومن لم يؤمن بالحروف وهى تسعة وعشرون حرفا لا يخرج من النار ابدا انتهى الحديث فالظاهر منه ان اللازم هو الايمان بكونه حرفا مستقلا واما التعبير فيجوز بلام الف ولا الف وما فى سر الصناعة لابن جنى يخالف بنوع مخالفة فتأمل (منه)

٩) ولا يجوز غيبا الضمير عند سيبويه وابن على وقال الفاضل العصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب (منه)

وسباقه نعم حمل الفاعل على غير ما هو المصطلح صحيح بتقدير فيه
ثم التعريف الاولى ان يقول المصنف هو ما تجاوز عن الفاعل الى
المفعول به لوضوحه لفظا ومعنى لان الموصول حينئذ يكون كناية عن
الفعل اللغوى الذى هو المجاز فى الحقيقة ولا يلزم اخذ اللغوى
والاصطلاحى معا فى الحد ولا اسناد المجاوزة الى غير ما حمل على الحدود
الذى كانت المجاوزة صفة ولا خلو الموصول عن العائد الا بتقدير
بعيد كما ترى وكذا القول فى تعريف اللازم كذا قيل فان قلت المتعدى
والمتجاوز ليس الا الفعل اللغوى ثم جعلوا الفعل اصطلاحى متعديا
قلت جعلهم اياه متعديا باعتبار تضمنه اللغوى كتسميتهم اياه فعلا
فتلك تسمية للكل باسم الجزء مجازا بعلاقة الكلية والجزئية والا فالمجاز
فى الحقيقة هو الفعل اللغوى وكذا الحال فى اللازم (الى المفعول به)
وانما قيد المفعول بقيد به لان المتعدى وغيره سيان فيما عدا المفعول به
نحو اجتمع القوم والامير فى السوق اجتماعا لتأديب زيد على ما قاله
العلامة التفتازانى فى شرح الزنجانى ويسمى الفعل المتعدى فى عرفهم
واقعا ومجاوزا ايضا اما تسميته متعديا فلتعدى الفعل عن الفاعل الى
الى المفعول به واما تسميته واقعا فلوقوعه على المفعول به واما تسميته
مجاوزا فلتجاوزه عن الفاعل فان قيل لا يتجاوز الضرب فى ما ضربت
زيدا لان تجاوزه فرع صدوره ولا صدور هنا فلا يكون التعريف
جامعا قلنا التجاوز المعتبر هنا تجاوز الذهن وانتقاله اليه وفهم ضرب
فى ما ضربت زيدا موقوف على فهم زيد فى الذهن ويمكن ان يجاب
بان تجاوز الضرب فى صورة الاثبات امر اصلى وعدم تجاوزه فى صورة
النفى امر عرضى والمراد من التجاوز المستفاد التجاوز الاصلى
فلا اشكال وبه يندفع نحو ذهبت بزيد لان التجاوز بسبب العارض
وهو الباء ولقائل ان يقول الفعل اللغوى هو الحدث وهو
التأثير ولذلك التأثير شئ وهو الاثر فاذا انفصل ذلك من الفاعل
انتقل الضاربية مثلا الى المفعول فيوجب كون عمرو ضاربا
وزيد غير ضارب والجواب ان المحققين قالوا ٨ ان الفاعل اذا صدر

الى المفعول به

٨ فالتعريف جامع على
الاول ومانع على الثاني
(منه)

٩ ويمكن ايضا [illegible]
ان الافعال [illegible]
موضوعة [illegible]
فى جسم آخر و [illegible]
كل لازم متعد [illegible] لان
التحرك والخروج
وامثالهما [illegible]
الفاعل فى جسمه ايضا
(منه)

منه الفعل المتعدى لابد هناك من حصول اثر حسى اومعنوى ناش من الفاعل بلا واسطة واقع على المفعول بتأثير من الفاعل قائم من حيث الصدور بالفاعل و يقال له الضاربية ومن حيث الوقوع بالمفعول ويقال له المضروبية والمنتقل هو بالاعتبار الثانى لا الاول فلا يلزم كون عمرو ضاربا وزيد غير ضارب (ثم اعلم ان المفعول به الذى يتعدى اليه فعل الفاعل هل يجب ان يكون موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه اولا فيه مذهبان الاول مذهب ابن هشام حيث قال فى المغنى خلق الله السموات قولهم فيه ان السموات مفعول به خطأ والصواب انها مفعول مطلق لان المفعول المطلق مايقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به مالايقع ذلك الامقيدا بتوقث به كضربت زيدا وانت لوقلت السموات مفعول كاتقول الضرب مفعول كان صحيحا ولوقلت السموات مفعول به كاقلت زيدا مفعول به لم يصح اذ المفعول به ماكان موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا آخر والمفعول المطلق ماكان فعل الفاعل فيه هو فعل ايجاده انتهى اقول الوجه فى جعلهم السموات والارض فى قوله تعالى ﴿خلق الله السموات والارض﴾ مفعولا مطلقا لامفعولا به كاقاله بعض محققى الاشاعرة من احتياج بعض الصفات الى بعض آخر حيث قالوا ان الله تعالى يجعل الماهية المتميزة فى علمه موجودة فى الخارج ومبدأ الآثار الخارجية فالفعل الذى هو الايجاد متأخر عن ذلك الفعل لكونها مترتبة عليه ترتب الحاصل بالمصدر على المصدر ولذا جعلوا مفعولا مطلقا لامفعولا به والثانى مذهب المحققين وهو انه لايجب ان يكون موجودا قبل الفعل الذى عمل فيه بل يجوز ان يكون له وجود قبل تعلق الفعل به اولا يكون بل يوجد مع الفعل نحو خلق الله العقل لان العقل وجد مع الخلق والحاصل ان الفعل هو التأثير وايجاد الاثر والاثر هو المفعول المطلق وان المفعول به هو محل الاثر الحاصل ومتعلقه فالتعلق على انواع مختلفة على مايقتضيه خصوصيات الافعال بحسب معانيها المختلفة فتصرفوا فى هذا امتحان الاذكياء و بالجملة

مطلب المفعول والمفعول به

العنكبوت ٤٤

ان كل فعل اذا نظر وتؤمل فيه لابدله من شئ يقوم به يقال له الفاعل
كما سبق فان اقتضى بعد الفاعل مفعولا اى شيئا يتجاوز الفعل من فاعله
اليه ويقع عليه فهو المتعدى وهو اما متعد الى مفعول واحد نحو خلق الله
العالم او الى مفعولين نحو علم المؤمنون الله واحدا او الى ثلثة مفاعيل
نحو اعلم الله السعداء العلم نافعا وان لم يقتض بعد الفاعل مفعولا
بل ينحصر فى فاعله ويلزمه فهو اللازم (واللازم) اى الفعل اللازم
(ما) اى الفعل الاصطلاحى الذى (لم يتجاوز) فيه (فعل الفاعل)
اى الاثر الحاصل بتأثير من الفاعل (الى المفعول به) الذى هو محل الاثر
الحاصل ومتعلقه على ما سبق (بل وقع) ذلك الاثر (فى نفسه)
اى فى نفس الفاعل الذى يقوم به الفعل ولزمه بان لا ينفك اصلا
فان اثر الخروج الحاصل بتأثير من الخارج لا ينفك عنه ولا ينتقل منه
الى آخر فظهر من هذا وجه التسمية اعلم ان للمتعدى معنيين احدهما
ما مر من انه ما يتجاوز فيه فعل الفاعل الى المفعول به وهو مقابل للازم
والمراد عند الاطلاق وثانيهما ما يتعلق معناه بغيره بواسطة حرف الجر
و يسمى متعديا بغيره وهذا عام متناول للازم والمتعدى الى الثانى
والثالث بواسطة حرف الجر ثم المتعدى بغيره اما ثلاثى او غيره والاول
اما مجرد او مزيد فيه فان كان ثلاثيا مجردا فتعديته اما بالتضعيف
او بالهمزة او بحرف الجر مثال التضعيف نحو فرحت زيدا ففرح فعل
ماض والتاء فاعله وزيدا مفعول به واصله فرح فثقل حشوه
واتصل به ضمير الفاعل فتعدى الفعل بواسطة ثقل الحشو الى زيد
فقلت فرحت زيدا فصار ما كان الفاعل مفعولا والمفعول شيئا آخر
لا يقال لو كان اللازم متعديا بالتضعيف لوجب ان يكون موت فى قولهم
موت الابل متعديا وليس كذلك لانا نقول التضعيف ليس بشرط
ولا علة للتعدية بل سبب مفض الى الشئ فى الجملة من غير اضافة
وجوده ووجوبه اليه اذ لو اضيف اليه الوجود يسمى شرطا ولو اضيف
اليه الوجوب يسمى علة الا ترى ان التضعيف فى نحو علم غير مفض
الى تعديته اصلا فلا يكون فيه سببا للمتعدى لحصول التعدية قبله

واللازم هو ما لم يتجاوز فعل الفاعل الى المفعول به بل وقع فى نفسه

معانى المتعدى

سؤال

مطلب

وان كان مطلق التضعيف سببا لمطلق التعدى لافضائه اليه فى الجملة ومثال الهمزة نحو اجلست زيدا فاجلس فعل ماض والتاء فاعله وزيدا مفعول به واصله جلس زيد فزيدت الهمزة فى اوله واتى بضمير الفاعل متصلا بالفعل فقلت اجلست زيدا فصار ما كان الفاعل فى الاول مفعولا فى الثانى والفاعل شيئا آخر ثم الهمزة ايضا سبب مفض الى التعدية فى الجملة فلا يرد مثل اصبح الرجل واورق الشجر على ما سيأتى فى بابه ان شاء الله تعالى ومثال حرف الجر كقولك ذهبت بزيد فذهب فعل ماض والتاء فاعله وزيد المجرور فى محل النصب بانه مفعول به واصله ذهب زيد زيدت الباء للتعدية والحقت باول زيد الذى هو الفاعل واتصل بالفعل ضمير الفاعل وعدى بواسطة الباء الى زيد فقلت ذهبت بزيد فصار ما كان الفاعل فى الاصل مفعولا والفاعل شيئا آخر هذا فى الثلاثى المجرد واما مثال الغير من مزيد الذى لا يكون متعديا الا بحرف الجر فنحو انطلقت بزيد فانطلق فعل ماض والتاء فاعله فبزيد المجرور فى محل النصب على انه مفعول به ثم اعلم ان تعدية اللازم بالجار على وجهين احدهما بتضمين معنى التصيير لذلك الفعل اللازم وجعل فاعله مفعولا وهذا مختص بالباء وثانيهما بمجرد وصل معنى الفعل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالفعل وما قال فى امثاله من ان الجار والمجرور فى محل النصب مبنى على التسامح الكلا على ما تقرر فى القواعد كذا فى شرح الكشاف للشريف المحقق ولقد ارتكب هذا المحقق بهذه المسامحة فى شرح الزنجانى فى هذا البحث ثم هذا التوصل يحصل باى حرف جر كان واما الهمزة والتضعيف فعد بهما بالمعنى الاول لا غير ومن اسباب التعدية سين استفعل نحو استخرجت الحجر والف المفاعلة نحو قاربت زيدا فان خرج وقرب لازمان وهذا الذى ذكرناه هو السبب الوجودى واما السبب العدمى فى صيرورة اللازم متعديا فحذف التاء من تفعلل مكررة اللام وتفعل مشددة العين كما فى تدحرج وتكسر فانهما لازمان بتاء المطاوعة فى الاكثر وهو مانع التعدية فاذا حذف ذلك

اوجه تعدية اللازم

من اسباب التعدية

المانع عادا الى تعديتهما نحو دحرجت الحجر وكسرت الزجاج على
ماسيجئ فان قيل هل يجوز ان يجعل المتعدى لازما كما يجعل اللازم
متعديا اولا قلنا يجوز بان يرد الفعل المتعدى الذى تريد ان تجعله
لازما الى باب الانفعال والافتعال ان كان ثلاثيا كقولك قطع
زيد مد النهر وانقطع الماء بنفسه وجمع زيد القوم واجتمع القوم
بانفسهم وسلق زيد عمرا واسلنقى زيد بنفسه وان كان رباعيا نقل الى
باب التفعلل نحو دحرجت الحجر فانه متعد بنفسه فتقول تدحرج الحجر
فصار لازما وبالجملة ان كل متعد كان فيه اسباب التعدية المذكورة
اذا حذفتها يصير لازما فان قلت ان الفعل قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا
بنفسه وقد يتعدى بحرف الجر فيسمى متعديا بالغير وذلك عند تساوى
الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له فاذا حذفت
اللام التى بها يصير الفعل متعديا بالغير لا يصير لازما فكيف يصح
ماذكر من ان كل متعد كان فيه اسباب التعدية اذا حذفتها يصير
الفعل لازما قلت الحق ان كلا منهما متعد واللام زائدة مطردة لان
معناهما مع اللام هو المعنى بدونها والتعدية واللزوم بحسب المعنى فان
قلت ان الباء كما يكون من اسباب التعدية يكون من اسباب اللزوم كما
فى قوله تعالى ﴿آمن الرسول بما انزل اليه﴾ فيكون سببا للتقابلين لان
الايمان لكونه بمعنى التصديق متعد بنفسه والحال انه يصير متعديا
بالغير بسبب الباء قلت ليس تعديته بالباء باعتبار معنى التصديق فانه
متعد بنفسه كما قلت بل لتضمينه معنى الاعتراف والاقرار فانك اذا
صدقت شيئا فقد اعترفت به ثم انه قيل فى معرفة المتعدى واللازم
ضابطة وهى انه ما يفعل بجميع البدن فهو لازم كقام وذهب ودخل
وخرج وما يفعل بعضو واحد او قلب اوحس فهو متعد نحو ضرب
وعلم وذاق لكن الاستقراء جاز التخلف والحق ان متعلق الفعل ان كان
مما يستغنى عنه تصريحه فلازم والا فمتعد خذ هذا المقام على هذا المنوال
(الباب الثانى) اى النوع الثانى من الابواب الستة (فَعَلَ) بفتح العين
(يفعِل) بكسرها قدمه المصنف فى هذا للامام البيهقى والزوزنى حيث

تحويل اللازم للمتعدي والعكس

البقرة ٢٨٥

ضابط مهم

الباب الثاني

فعَل يفعِل

جعلا ماكان عين ماضيه مفتوحا وعين مضارعه مضموما بابا اول وماكان على هيئة هذا بابا ثانيا فان قيل لم جعلا هما كذلك قلت وجهه ان ماكان على هيئة فعَل بفتح العين و يفعُل بضم العين ادل على المعنى واكثر اشتقاقا واختاره العصام ايضا فى ميزان الادب واما العلامة الزمخشرى فقد عكس الامر نظرا الى ان المخالفة بين الفتحة والكسرة اتم من المخالفة بين الفتحة والضمة اذ الفتحة علوية والكسرة سفلية والضمة بينهما ولذا قدم الثانى على الاول و يرد عليه ان هذه العلة جارية فى باب علم اذ المخالفة فيه بين الفتحة والكسرة ايضا فجعل باب ضرب بابا اول دونه تحكم واجيب بان باب ضرب اكثر استعمالا من باب علم ولان الابتداء بفتح العين فى الماضى اسهل من الابتداء بكسره وعلل الفاضل الكنفوى تقديم هذا الباب بكونه من دعايم الابواب حيث قال فى شرح هذا المقام قدمه على الباب الثالث لكونه من دعايم الابواب اقول الباب الرابع ايضا من دعايم الابواب فلوكان مطلق الكون من دعايم الابواب سببا لتقديمه لصح تقديمه ايضا مع انه اخر عن الباب الثالث بل الوجه كثرة لغاته ووفرة استعماله فان قيل كم الابواب التى يطلق عليها الدعايم ومامعناها المعتبر ههنا قلت ان دعايم الابواب ثلثة نصَر ينصُر وضرَب يضرِب وعلِم يعلَم وان المراد منها ٧ اصول الابواب لان الاختلاف يدل على الاصالة اذ معنى الماضى مخالف لمعنى المضارع فينبغى ان يكون اللفظ مخالفا من جهة الحركة ليكون اللفظ مطابقا للمعنى و بهذا ظهر وجه تسمية الابواب الثلثة بدعايم الابواب واعترض عليه سيد المحققين بان المغايرة بين الماضى والمضارع بحرف المضارعة فلم يكن للحركة مدخل فيها والالا نتفت مخالفة المعنى ٩ عند انتفاء مخالفة اللفظ اقول المخالفة المعتبرة بالحركة لاجل تطابق اللفظ للمعنى لا للدلالة على تغاير المعنى والا فالمؤثر فى تغاير المعنى هيئات الافعال ولامدخل لحرف المضارعة فقط بل الحركات والسكنات والحروف كلها لها دخل فى التغاير فان قلت ٤ فعلى هذا ينبغى ان يقدم باب علم على

٧ اى من دعايم الابواب (منه)

٩ كما فى الثالث والخامس والسادس (منه)

٤ اى على تسمية الابواب الثلثة دعايم الابواب واصولها (منه)

اعرف ترتيب الابواب

باب فتح كما فعله بعض الصرفيين قلت نعم لكنه انما قدم باب فتح لمناسبة ما قبله من البابين فى كون عين ماضيه مفتوحا وان لم يدخل فى الدعايم لانعدام اختلاف الحركات فى عين الماضى والمضارع وابعض الافاضل كلام تركناه مخافة الملال (موزونه) اى موزون الباب الثانى (ضَرَبَ يَضرِب) يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب فى الارض ضربا اذا سار فى ابتغاء الرزق قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى * اذا ضربوا فى الارض * اى سافروا وابعدوا للتجارة وغيرها وضرب مثلا كذا اى وصف وبين وضرب على يد فلان اذا حجر عليه ومنع وضرب البعير فى جهازه اى نفر كل النفرة وضربت فيه فلانة بعرق ذى اشب اى نسبت والاشب بفتحتين بمعنى الالتباس اى ولدت فلانة ابنها بنسبة عرق مشتبه وقد يجيء بمعنى الطال ٨ وبمعنى السكة يقال دراهم مضروبة ٩ وبمعنى خفيف اللحم وبمعنى الطبيعة وبمعنى النوع يقال على ضربين اى على نوعين واطلق بعض اهل اللغة على السير السريع هنا (وعلامته) اى الامر المختص به (ان يكون عين فعله مفتوحا فى الماضى ومكسورا فى المضارع وبناؤه ايضا) اى مثل بناء الباب الاول فى كون اكثر افراده للتعدية وبعضها للازم قال ابن السكيت قولهم ايضا مصدر بمعنى العود يقال آض يئيض ايضا من الباب الثانى اى عاد انتهى ويقال آض فلان الى اهله اذا رجع ويستعمل ايضا بمعنى دفعة ويقال آض بمعنى صار فيكون من الافعال الناقصة وهنا مصدر مفعول مطلق محذوف عامله وجوبا سماعا وهو لا يستعمل الا مع الشيئين اللذين وقع بينهما توافق بحيث يمكن استغناء كل منهما عن الآخر (للتعدية غالبا وقد يكون لازما) تذكر ما سبق ومما يجيء من هذا من بناء واحد ما يكون متعديا ولازما نحو رجع فانه يجيء متعديا مثل قوله تعالى ﴿فان رجعك الله الى طائفة﴾ فحينئذ يكون من الرجع ويجيء لازما مثل قوله تعالى حكاية ﴿ارجعوا الى ابيكم﴾ فحينئذ يكون من الرجوع (مثال المتعدى) من هذا الباب (نحو ضَرَبَ زيدٌ عمراً)

موزونه ضرب يضرب

وعلامته ان يكون

عين فعله مفتوحا

في الماضي ومكسورا

في المضارع وبناؤه

ايضا للتعدية غالبا

وقد يكون لازما

٨ الطال الظهر الضعيف

٩ اي مسكوكة

مثال المتعدي

نحو ضرب زيد عمراً

التوبة ٨٢

يوسف ٨١

فان الضرب الصادر من زيد واقع على عمرو بتأثير من فاعل الفعل المتعدى (ومثال اللازم منه نحو جلس زيد) فان الجلوس صادر من الفاعل قائم به وواقع فى نفسه بحيث لا ينفك عنه اصلا وهو معنى اللزوم (الباب الثالث) اى النوع الثالث منها (فَعَلَ يَفْعَلُ) علما لجنس ما يوزن به من الصيغ (موزونه فتح يفتح) وانما قدم هذا الباب وان كان باب علم من دعايم الابواب لمشابهته للاول والثانى فى كون عين ماضيه مفتوحا ومغايرة باب علم لهما فى حركة عين الماضى والمضارع وتقديم المشابه اولى من المغاير وما قيل ٨ فى وجهه من ان الفتحة علوية واصل والكسرة سفلية وفرع فليس بوجه وجيه ثم فتح يقال لمعان يقال فتح الباب بمعنى ضد الغلق وفتح مير البلدة قهر اهلها وغلبها وفتح اى نصر وظفر وبمعنى الحكم يقال فتح فاحة وفتوحة كما فى قوله تعالى ﴿ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق﴾ اى احكم بيننا والفتاح القاضى والفتوحة الحكومة ويقال فتح المشكل اى بينه وبالجملة كل شئ اوله (وعلامته ان يكون عين فعله مفتوحا فى الماضى والمضارع) لكن لا مطلقا بل (بشرط ان يكون عينه او لامه احدا من حروف الحلق) وبيان ذلك ان القياس يقتضى ان يكون بين الماضى والمضارع مغايرة فى حركة عينهما على ما مر فلا يعدل عنه الا لعذر فاذا كان عينه او لامه احدا من هذه الحروف فقد تحقق الثقالة لخروج هذه الحروف من اقصى الحلق فلو كان مضارعه بضم العين او بكسرها لادى الى الجمع بين الثقلين لكون كل من الضمة والكسرة ثقيلة ايضا فيتعذر رعاية المغايرة التى هى القياس اذ الواجب عندهم سلامة لغتهم من كل الكنة وبشاعة ووضعها على غاية من الاحكام والرصانة فيجئ بفتح العين فيهما ليقاوم خفة فتحة عينهما ثقل هذه الحروف لان الفتحة عندهم اخف الحركات لحصولها بتحريك الهواء المجاور باللسان من غير عمل عضو وما يقال فى بيان وجه الاشتراط ان الباب بالفتح فيهما فى كمال الخفة ولا يكون معادلا لاخواته فاشترط حرف ثقيل فى عينه او لامه ليحصل التعادل فليس بشئ ٧ اذ الغرض من الاشتراط

٨ رد للفاضل الكفوى (منه)

٧ رد للفاضل الكفوى (منه)

بيان وجه صحة العدول عن القياس المذكور لان قوله بشرط حال من الماضى والمضارع فيكون قيدا له مشعرا بوجه صحة عدوله ومن جملة حالا من الضمير المستكن فى قوله مفتوحا فلم يعرف الحال (وهى) اى حروف الحلق (ستة) وقيل سبعة بزيادة الالف والتحقيق انه ليس منها لعدم كونه اصليا (الهمزة) اما مرفوع بالبدلية على ان يكون بدل البعض من الكل او بالخبرية لمبتدأ محذوف تقديره احدها الهمزة واما منصوب بتقدير اعنى والظاهر هو اول الاول لعدم ارتكاب الحذف الذى هو من اغلظ المجاز (والهاء والعين والحاء) المهملتان (والغين والخاء) المعجمتان واعلم انه انما سميت حروف الحلق لان مخرج كل منها الحلق ومخرج الحروف هو المحل الذى يخرج منه الحرف واثنان منها من اقصى الحلق اى من اول المخارج من الحلق وهما الهمزة والهاء واثنان منها من وسط الحلق مائلا الى الداخل وهما العين والحاء المهملتان واثنان منها من ادنى وسط الحلق مائلا الى الخارج وهما الغين والخاء المعجمتان واعترض هنا بوجهين الاول كم من فعل وقع فى عينها او لامها حرف حلق ولم تكن من هذا الباب كدخَل يدخُل ونحَت ينحِت ونكَح ينكِح ورجَع يرجِع وصَح يصِح ورجَح يرجِح وبعُد يبعُد فالاول من الباب الاول والثانى والثالث والرابع والخامس والسادس من الباب الثانى والسابع من الباب الرابع والثامن من الباب الخامس فكيف يصح هذا واجيب بانه يجئ هذا الباب على يفعَل بفتح العين اذا وجد الشرط فمتى انتفى الشرط انتفى المشروط فلا يكون على يفعَل بفتح العين لانه اذا وجد الشرط يجب ان يكون على يفعل بالفتح اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط والا فلا يكون شرطا بل علة وليس كذلك قال الفاضل العصام فى شرح الشافية وليس هذا بضابط لفتح العين بل بيان شرط له فلا يفتح ما لا يوجد هذا الشرط واذا وجد فينظر هل سمع الفتح يعنى اذا سمع يكون مقبولا والا فيكون مردودا على ما سنبين والثانى انهم قالوا ان يجئ هذا الباب على يفعل بفتح العين ليس مطلقا بل اذا وجد

وهي ستة

الهمزة والهاء والعين

والحاء والغين

والخاء

ردف على الاول (منه)

يسمى الباب الثالث بالباب المشروط

يلزم من وجود المشروط (الباب الثالث) وجود الشرط (حروف الحلق)

ولا يلزم من وجود الشرط (حروف الحلق) وجود المشروط (الباب الثالث)

الشرط فمتى انتفى الشرط انتفى المشروط وان ابى يأبى وقلى يقلى
وفنى يفنى وركن بركن مما انتفى الشرط فيه مع ان كلا منها ليس بمنتف
بل يجئ بفتح العين فيهما واجيب بان ابى يأبى شاذ فان قيل الشاذ
على مابينوا ثلثة اقسام الاول مايكون مخالفا للقياس دون الاستعمال
كالقود والصيدوا ستحوذ والثانى مايكون مخالفا للاستعمال ٨ دون
القياس نحو ضرب يضرب بضم الراء فى المضارع وهما مقبولان
لكن الثانى دون الاول على ماقاله نجم الائمة والثالث مخالفا للاستعمال
والقياس مثل قول و بيع ماضيين والحمد لله العلى الاجلل وهو مردود
فابى يأبى من اى قسم من هذه الاقسام قلنا من القسم الاول ٨ فان قيل
كيف يكون ابى يأبى شاذا مخالفا للقياس وهو وارد فى افصح الكلام
قال الله تعالى ﴿فسجد الملئكة كلهم اجمعون الا ابليس ابى ان يكون
مع الساجدين﴾ وقال الله تعالى ﴿و يأبى الله الا ان يتم نوره﴾ قلت كونه شاذا
لاينافى وقوعه فى افصح الكلام لان هذا وان كان مخالفا للقياس
لكنه موافق للاستعمال وهو الشاذ الثابت عن الواضع والشواذ
الثابتة عنه فى حكم المستثنيات فكأنه قيل القياس كذا الا فى هذه الصورة
فمخالفة الثابت عن الواضع للقياس لاينافى فصاحة المفرد اذ المخالفة
المنافية لها عند اهل البلاغة هى المخالفة التى لم تثبت من الواضع
ولذا عدوا هذا القسم من الشواذ المقبولة واما الجواب بان ابى لامه
حرف حلق على ماقال بعضهم من ان الالف من حروف الحلق
فلذا فتح عينه ليس بشئ لانا لانسلم انها من حروف الحلق ولو سلم
انها منها فلايجوز فتح عين يأبى لاجل الالف لان تحقق الالف
ههنا موقوفة على الفتحة لكونها فى الاصل ياء قلبت الفا لتحركها
وانفتاح ماقبلها فلو كانت الفتحة لاجلها لزم الدور لتوقف كل منها
على الاخرى وقال الامام احمد الجاربردى انهم علموا ان الياء
تنقلب الفا على تقدير فتح العين فوضعوا فتحها فاذا يكون فتحته مع
حرف الحلق وفيه نظر لان الفتح شرط انقلابها الفا والشرط
يجب ان يتقدم على المشروط بالوجود لانه موقوف عليه له على

---

٨ اذا المغايرة بين الماضى والمضارع ليس على مامر (منه)

٨ وهو مايكون على خلاف القياس دون الاستعمال (منه)

الحجر (٢٠-٢١)
الصف (٢٢)

الزائد الشذوذ
١٢ لقصاص ١

الحقيقة والموقوف عليه واجب التقدم فاذا لايكون معه واما قلى يقلى فلغة عامرية قال فى القاموس قلاه كرماه ورضيه قلى وقلاء فحينئذ يصح ان يكون من التداخل فاخذ الماضى من باب رمى على لغة والمضارع من باب رضى على لغة اخرى فقيل قلى يقلى وماقاله الجاربردى فى شرح الشافية من انه غير فصيح والفصيح قلى يقلى بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر فمخالف لما فى القاموس واما بقى يبقى وفنى يفنى فهما مبنيان على لغة طائية لانهم قلبوا الكسرة التى قبل الياء فتحة ثم قلبوا الياء الفا طلبا للتخفيف لان الفتحة مع الالف اخف من الكسرة مع الياء فيقولون فى بقى وفنى بكسر العين فيهما بقى وفنى بفتح العين فيهما وان كان الاصل بكسر العين فى الماضى واما ركن يركن فمن اللغات المتداخلة يعنى ان ركن يركن بفتح العين فى الماضى وضمها فى الغابر على ماحكاه ابوعمرو لغة مشهورة وركن يركن بكسرها فى الماضى وفتحها فى الغابر على ماحكاه ابوزيد لغة صحيحة وعليه قوله تعالى ﴿ولا تركنوا الى الذين ظلموا﴾ فاخذ الماضى من اللغة الاولى والمضارع من اللغة الثانية فقيل ركن يركن بالفتح فيهما لا انه من باب فتح فلانقض ونقل عن الزمخشرى انه عد هذا من الشواذ الثلثية كابى يأبى فتفطن فى هذا المقام فانه من مزالق الاقدام (و بناؤه) اى بناء الباب الثالث (ايضا) كبناء الاول لا ثانى (متعدية فى الغالب وقد يكون) اى البناء المذكور (لازما مثال) الفعل (المتعدى نحو فتح زيد الباب) فان الفتح صادر عن زيد وواقع على الباب على ماص (ومثال) الفعل (اللازم) منه (نحو ذهب زيد) فان الذهاب بفتح الذال المعجمة صادر منه وواقع فى نفسه غير متجاوز عنه الى غيره لتخصصه واعلم انه يقال ذهب يذهب ذهابا بفتح الذال وذهوبا بضمتين والعوام يقولون فى مصدره ذهابا بكسر الذال وهو غلط فاحش لان الذهاب بالكسرة جمع ذهبة بكسر الذال المعجمة وسكون الهاء وهى المطر ويقال ذهب الرجل من الباب الرابع اذا رأى فى المعدن ذهبا فبرق بصره من عظمه فى عينه فهو

(قلى يقلى) تداخل الباب

لغة بنى عامر

(بقى يبقى)

(فنى يفنى)

(ركن يركن)

وبناؤه ايضا

للمتعدى غالبا

وقد يكون لازما

مثال المتعدى نحو

فتح زيد الباب

ومثال اللازم نحو

ذهب زيد

لازم ايضا من ذلك الباب والذَهَب بفتحتين اسم جنس ذكر وانث يقال له بالفارسية زر وذَهَبة بفتحتين قطعة منه ويجمع الذهب على اذهاب وذهوب والذهب ايضا كيال معروف لاهل اليمن وجمعه ذهاب وجمع الجمع اذاهيب والمذهب بفتح الميم وفتح الهاء الطريقة يقال ذهب فلان مذهبا حسنا ويطلق على الوسوسة ومنه قولهم به مذهب يعنون الوسوسة في الماء لكثرة استعماله في الوضوء (الباب الرابع) من الابواب الستة (فعِل يفعَل) عما لجنس ماوزن به (موزونه عِلم يعلَم) ومايتصرف منه (وعلامته ان يكون عين فعله مكسورا في الماضي ومفتوحا في المضارع) فان قيل لم لم يضم عين مضارعه مع ان المغايرة المقصودة تحصل بذلك ايضا قلت لاستكراههم الكسرة والضمة الثقيلتين في باب واحد فلا يجئ مضارعه على يفعل بالضم وعورض بفضل يفضل ونعم ينعم بكسر العين في الماضي وضمها في الغابر واجيب بانهما من تداخل اللغتين وذلك لانه قد جاء فضَل يفضُل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وجاء فضِل يفضَل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع والاول مشتق من الفضل والثاني من الفضلة بمعنى الزيادة فاخذ الماضي من الثاني والمضارع من الاول فعلى هذا لا يرد الاعتراض لان يفضل بالضم ليس بمضارع فضل بالكسر وانما هو مضارع فضل بالفتح وكذا حكم نعم ينعم لايقال الاحتراز عن الثقيلين اذا كان لازما في باب واحد فما حالهم في الباب الخامس والسادس لثقل الضمتين في الاول والكسرتين في الثاني لانا نقول ليس فيهما صعود من احد الثقيلين الى الآخر وهنا صعود وهو المستكره عندهم ولذا اختير الفتح في عين مضارعه (وبناؤه ايضا للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي) من هذا الباب (نحو علِم زيد المسئلة) فعلم من الافعال الدالة على احوال القلوب وزيد فاعله والمسئلة مفعوله الذي يقع عليه العلم يرد عليه ان علم يتعدى الى مفعولين لانه لكونه فعلا قلبيا يدخل على المبتدأ والخبر وينصب اياهما على المفعولية فاين مفعوله الثاني ويمكن الجواب

الباب الرابع
فعِل يفعَل
موزونه علم يعلم
وعلامته ان يكون
عين فعله مكسورا
في الماضي ومفتوحا
في المضارع

وبناؤه ايضا للتعدية
وقد يكون لازما
مثال المتعدي
نحو علم زيد المسئلة

بوجهين الاول انه بمعنى المعرفة والفهم وهما وان كانا من افعال القلوب لكنهما ينصبان مفعولا واحدا والثاني ان المسئلة مفعوله الاول ومفعوله الثاني محذوف وهو حقا ونحوه ٧ ويجوز حذف احدهما بقرينة قليلا اذا كان منو يا ثم العلم بمعنى الصفة الحادثة لغة ادراك العقل واصطلاحا عند المتكلمين من اهل السنة صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به واختاره السعد والسيد وعند الحكماء الصورة الحاصلة من الشئ فى العقل المطابقة للواقع ولو من وجه نقله ابو الفتح وتعريفه بحصول صورة الشئ فى العقل مفترى عليهم كما يظهر لمن تتبع كتبهم فهو من مقولة الكيف عندهم وقيل هو تعلق بين العالم والمعلوم فمن مقولة الاضافة وقيل قبول العقل لها من المبدأ الفياض فمن مقولة الانفعال والاصح عند محققى اهل الحق انه صفة ذات اضافة والمسئلة واحدا لمسائل وهى التى يبرهن عليها فى العلم ويكون الغرض من ذلك العلم معرفتها (ومثال) الفعل (اللازم) من هذا الباب (نحو وجل زيدٌ) من الوجل بفتحتين بمعنى الخوف يقال وجل فلان وجلا اى خاف خوفا فهو واجل بكسر الجيم اى خائف وفيه ٧ اربع لغات الاولى يَوْجَل وهو الاصل والثاني يَيجَل بقلب الواو ياء لانها اخف من الواو والثالث يَاجَل بقلب الواو الفا لانها اخف والرابع بِيجَل بكسر حرف المضارعة قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها لانهم يرون الواو بعد الواو ثقيلة كالضمة بعد الكسرة نقلبوا الفتحة كسرة ليتقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بنى اسد لانهم وان كانوا يكسرون حرف المضارعة لكنهم خصوا بغير الياء ولا يقولون هو يعلم بكسر الياء لثقل الكسرة على الياء واهل هذه اللغة يكسرون جميع حرف المضارعة ويقولون هو بيجل وانت تيجل وانا ايجل ونحن نيجل على ما فى الصحاح وغيره واعلم انه يكثر فى هذا الباب العلل والاحزان وضد الاحزان بعنى ان هذه المعانى وان جاءت فى غير فعِل بكسر العين الا انها فيه اكثر منها فى غيره وليس المراد ان يجئ هذه المعانى فى فعِل بكسر العين

﴿ اكثر ﴾

٧ ويمكن ان يجاب ايضا بان حذف المفعول الثاني لعدم تعلق الغرض به اذ الغرض تفهيم معنى التعدية وهو يحصل بذكر مفعول واحد فتأمل (منه)

٧ اى فى مضارعه (منه)

ومثال اللازم نحو وجل زيد

اكثر من مجئ غير هذه المعاني في فعل بكسر العين على ماظن نحو سقم ومرض من العلل وحزن من الاحزان وفرح من ضدها واما الالوان مثل شهب ٧ والعيوب نحو عور والحلى نحو بلج فانما يجئ على فعل بكسر العين لا على غير لكن الكثرة ليست مختصة به على ماوهم

(الباب الخامس فعُل يفعُل) بضم العين فيهما وانما قدم هذا الباب على الباب السادس لكونه واقعا على القياس لايقال لوكان واقعا على القياس لوجد المغايرة المقصود في الدعائم وقد انتفت هنا لانا نقول الضم فيه جبر لنقصان شئ من معنى التعدية وجبر مانقص قياس ايضا على مابينه السيد السند في شرح الزنجاني وايضا لما كان بناء هذا الباب لازما دائما التزم فيه الضم ليكون ثقله عوضا عما نقص من معنى التعدية

(موزونه حسُن يحسُن) اعلم ان فعُل بالضم لافعال الطبايع ونحوها اما الاول فهي الافعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشئ التي لاشعور لها بما يصدر عنها كالحسن والقبح واما نحوها فكالصغر والكبر فانهما لما اختلفا باختلاف الاحوال والاوقات لم يجعلا من افعال الطبايع بل من نحوها واعلم ان الصفة اربع صفة غريزية نحو رجل عالم وصفة حلية نحو رجل طويل وصفة فعلية نحو رجل قائم وصفة نسبية نحو رجل بصري والحسن من قبيل الاولى لانه عبارة عن تناسب الاعضاء على ماينبغي وله معنى آخر وهو مايمكن اكتسابه بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس ونحو ذلك وهذا المعنى ليس بمراد ههنا اذ المكتسب ليس من افعال الطبايع والصفات الغريزية الثابتة لان الصفات الغريزية يكون صاحبها مسلوب الاختيار والاكتساب ليس كذلك فافهم (وعلامته ان يكون عين فعله مضموما في الماضي والمضارع) وانما اختاروا الضم فيهما لان فعُل بالضم لازم لايتجاوز فعله عن الفاعل فارادوا عدم تجاوز حركة عين الماضي عن حركة عين المضارع ليحصل التوافق بينهما ويدل اللزوم اللفظي على اللزوم المعنوي بذلك التوافق وقال بعض الافاضل خص الضم بهما لانضمام الطبيعة الى الذات عند صدور هذه

الباب الخامس

فعُل يفعُل

موزونه حسُن يحسُن

وعلامته ان يكون

عين فعله مضموما

في الماضي والمضارع

٧ يقال شهب الفرس اذا خالط بياض شعرها سوادها (منه)

اى كالمغايرة (منه)

الافعال من الذات كانضمام الشفتين عند خروج الضم (وبناؤه لايكون الا لازما) غير متعد الى مفعول بلا واسطة لان الافعال التي يأتي من هذا الباب اذا كانت للطبيعة لم تكن لها تعلق بغير من صدر عنه فلا تقتضي متعلقا سواه واعترض عليه بان رحب من فعل بضم العين مع انه متعد في قولهم رحبتك الدار لتعديته الى المفعول الذي هو الكاف واجيب عنه بوجوه الاول انه شاذ والثاني انه غير متعد في الحقيقة والاصل رحبت بك الدار لكنه لما كثر استعماله حذف حرف الجر للتخفيف ٧ والثالث انه وان كان لازما في الاصل لكن تعديته لتضمينه معنى وسعتك الدار ووسع متعد فان قلت ان ما ذكره ابن الحاجب في الشافية بقوله وشذ رحبتك الدار اي رحبت بك الدار يقتضي ان يكون الجوابان الاولان جوابا واحدا فما وجهه قلت قد صرح الفاضل العصام في شرحه حيث قال فهو في الحقيقة جوابان لكنه قال بعده ولك ان تقول مراده شذ رحبتك الدار بتقدير رحبت بك الدار استكراها لصورة التعدية في هذا الباب يعني ان هذا مبني على ان مراد ابن الحاجب انه شاذ ولو صورة فلا يجري الحذف والايصال في هذا الباب لاستكراههم صورة التعدية ايضا فهنا يزيف الجواب الثاني فاحفظه فانه من البدايع واعترض ايضا بانه قد جاء فعل بضم العين متعديا كثيرا نحو سدته وقلته فانهما متعديان والاصل فيهما سودته وقولته بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين واجيب بانه ليس ضم الفاء ضم النقل من العين الى الفاء حتى يكون من باب حسن وكرم بل لبيان بناء الواو وذلك لانه لما حذف الالف منه عند اتصال الضمير البارز المرفوع المتصل ضم الفاء ليدل على انه واوي وكذلك حكم قلته على مذهب الجمهور فان قلت لو كان الضم في سدته لبيان بناء الواو لوجب الضم في خفت ايضا بعد قلب واوه الفا وحذف الفه ليحصل بان انه واوي كما وجب في نحو سدته ولكنه لم يكن الفاء في خفت مضمومة بل مكسورة علمنا ان كسرتها كسرة انقل لبنوي الباب في الاعلال قلت انهم

وبناؤه لايكون الا لازما

٧ فهو من قبيل الحذف والايصال منه

راعوا فى نحو خفت بيان البنية اذ اصله خوفت بكسر العين
نقلت كسرة عينه الى فائه وحذفت العين لالتقاء الساكنين او تقول
قلبت عين خفت ايضا الفا ليستوى الباب فى الاعلال وحركت الفاء
بعد حذف الالف بمثل حركة العين للتنبيه على البنية ومراعاة البنية
اولى من التفرقة بين الواوى واليائى فان قلت اذا كان اولى ٩ من التفرقة
فلم لم يراعوا فى نحو سدته بيان البنية بعين هذا الدليل قلت الدلالة
على البنية فى نحو سدته غير ممكن لموافقة حركة العين حركة الفاء
فان اختلاف اوزان الفعل الثلاثى بحركة العين ولما لم يمكن ٨ التنبيه
على البنية فى فعل بفتح العين راعوا فيه التفرقة بين الواوى واليائى خذ
هذا المقام على هذا المنوال فانه من مواهب الملك المتعال وبه يدفع
عنك الكلال عند ايراد السؤال (نحو حسن زيد) فان الحسن لكونه
خلقيا وطبعيا لا ينفك عمن ظهر منه اذ لا تعلق له بغيره ولذا كان لازما
(الباب السادس فعل يفعل) بكسر العين فيهما (موزونه حسب
يحسب) من الحسبان بكسر الحاء وهو الظن الذى هو الاعتقاد
الراجح ومقابله الوهم وهو الاعتقاد المرجوح واما الحسبان
بضم الحاء كقوله تعالى ﴿الشمس والقمر بحسبان﴾ والحسب بفتح
الحاء وسكون السين والحساب بكسر الحاء والحسابة كذلك فليس
من هذا الباب بل يقال حسبته احسبه بضم السين فى الثانى من الباب
الاول حسبا بسكون السين اذا عددته (وعلامته ان يكون عين فعله
مكسورا فى الماضى والمضارع) فان قلت من القواعد المقررة عندهم
ان الماضى اذا كان على فعل بكسر العين فمضارعه على يفعل
بفتح العين نحو علم يعلم وحسب يحسب كقوله تعالى ﴿ام حسب
الذين يعملون السيئات﴾ وقوله تعالى ﴿يحسبون الاحزاب﴾ ﴿وتحسبهم
ايقاظا﴾ وبئس ييئس كقوله تعالى ﴿كما يئس الكفار﴾ وقوله تعالى
﴿ولا تيئسوا من روح الله انه لا ييئس من روح الله﴾ ويقال حسبته
صالحا احسبه بفتح السين محسبة بفتح الميم والسين فما وضع هذا
الباب قلت مبنى هذا الباب على الشذوذ وذلك لانهم لما رأوا اربعة

---

٩ اى اذا كان مراعاة البنية اولى آه (منه)

٨ وانما لم يمكن لانه اذا قيل سدته بفتح الفاء لم يعلم ان تلك الفتحة اصلية ولبيان البنية فلم يمكن التنبيه على الوزن فروعى التفرقة بين الواوى واليائى (منه)

نوادر من الافعال الصحيحة مستعملة وهى حسب يحسب و يئس ييئس ونعم ينعم و يبس ييبس وثمانية نوادر من المعتل مستعملة ايضا وهى ومق يمق مقة بمعنى الكون عاشقا ووفق يفق وفقا بمعنى المناسبة ووثق يثق ثقة بمعنى الاعتماد وورع يرع رعة بمعنى الزهد وورم يرم رمة بمعنى التنفخ وورث يرث بمعنى الوارثة وورى الزند يرى بمعنى القئ وولى يلى بمعنى العقب فلاجرم وضعوا لهذه النوادر بابا مستقلا وان كان حسب و يئس مستعملين على القياس ايضا على ما فصل وعليك بالتأمل الصادق فى هذا المقام فان الشراح كلهم قد غفلوا عن هذا المرام (و بناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدى نحو حسب زيد عمرا فاضلا) فحسب من افعال القلوب يتعدى الى مفعولين وزيد فاعله وعمرا مفعوله الاول وفاضلا مفعوله الثانى (ومثال اللازم نحو ورث زيد) ولقائل ان يقول ان هذا المثال فاسد لعدم كونه مطابقا للممثل له لان ورث متعد كما فى قوله تعالى ﴿ وورثه ابواه ﴾ على ما فى القاموس وغيره فالصواب التمثيل بوثق يثق ونحوه من النوادر ولما فرغ عن بيان ابواب الثلاثى المجرد شرع فى بيان ابواب المنشعب وهى الابنية المتفرعة عن اصل بزيادة حرف اوحرفين اوثلثة احرف فان قيل لم لم يزد الزيادة على الثلثة قلنا احترازا عن الثقل اوتوهم التركيب اذ يمكن ان يذهب السامع الى انه كلمتان ركبت احديهما بالاخرى ولئلا يلزم مزية الفرع على الاصل فان قيل ينبغى ان يذكر الرباعى المجرد بعد ذكر الثلاثى كما ذكره غيره كالامام الزنجانى قلنا ان الثلاثى المجرد اصل والرباعى المجرد اصل آخر فلما قدم الثلاثى المجرد لبساطته بالنسبة الى الرباعى المجرد اراد ان يذكر فروعه ليمتاز احد الاصلين بفرعه عن الاصل الآخر بالامتياز التام واما غيره كالزنجانى فقد راعى المناسبة بين الاصلين فلم يفصل بينهما والمص قد راعى المناسبة بين الاصل وفرعه فجمع بينهما فقال (واثنى عشر بابا) من الابواب الخمسة والثلثين كائنة (لما) اى بناء (زيد) فيه (على الثلاثى المجرد) غير الملحق بالرباعى على مذاق المصنف والا

وبناؤه للتعدية غالبا
وقد يكون لازما
مثال المتعدى نحو
حسب زيد عمرا فاضلا

اعلم ان الجزئيات المندرجة تحت الكلى اما ان يكون تباينها بالذاتيات او بالعرضيات او بهما والاول يسمى انواعا والثانى اصنافا والثالث اقساما على ما نقله المحقق الاصفهانى ولاشك ان الظاهر انه محمول على المعنى اللغوى وهو كونه بالاخص وهو يشمل الاصناف على ما هو تحقيقه (منه)

ومثال اللازم
نحو ورث زيد

واثنى عشر بابا
لما زيد على الثلاثى
المجرد

فتحقق ما زيد خمسة وعشرون ستة منها الملحق دحرج وخمسة منها الملحق تدحرج واثنان منها الملحق احرنجم واثنى عشر منها غير الملحق بشئ فالمجموع خمسة وعشرون ولذاقيدنا قوله مازيد بقولنا غير الملحق بالرباعى وبعض المحققين جعل الملحق بدحرج سبعة والملحق بتدحرج ايضا سبعة فالمجموع ثمانية وعشرون بابا (وهو) اى البناء الذى زيد فيه (ثلثة انواع) لان الزائد على الحروف الاصلية اما حرف واحد وهو النوع الاول واما حرفان وهو النوع الثانى واما ثلثة احرف وهو النوع الثالث (النوع الاول) اللام للعهد الخارجى التى وضعت للاشارة الى حصة معينة من مفهوم مدخولها والاول مايكون سابقا على الغير غير مسبوق بالغير والسبق هنا ذكرى على مامر تفصيله فى الباب الاول فتذكر (هو ما) اى الفعل على ان يكون كلمة ما موصولة اوفعل على ان يكون موصوفة (زيد فيه) اى فى ذلك الفعل (حرف واحد على الثلاثى) المجرد غير الملحق بالرباعى فيكون هذا النوع على اربعة احرف ثلثة منها اصلية وواحد منها زائد ويسمى هذا النوع الرباعى المزيد على الثلاثى (وهو) الضمير اما راجع الى النوع الاول اوالى الموصول (ثلثة ابواب) بحكم السماع (الباب الاول) اللام كلام النوع الاول وباقى التصرفات قد مرت فى الباب الاول فتذكر اى الباب الاول من الابواب الثلثة (أفعَلَ يُفعِلُ إفعالاً) قدمه لان الزيادة فيه فى الاول واعلم ان الحروف التى تزاد فى الافعال والاسماء لاتكون الا من حروف سألتمونيها الافى الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما اى حرف كان وهذا كما ترى ايضا علم لجنس مايوزن به من الصيغ فلذا يصح حمله على الباب الاول فان قيل قد ترك المصنف المصدر فى الثلاثى المجرد واكتفى فى الموزون به بذكر الماضى والمضارع فقط وهنا قد ذكر المصدر ايضا فما وجهه قلنا ان تسمية الابواب فى الثلاثى بفعله لكون مصدره غير مبنى على القياس وهنا بمصادره لكونها قياسية لانهم قالوا الضابطة فيه ان كل فعل زيد فى اول ماضيه همزة يزاد قبل اخر مصدره الف كاكرم اكراما

وهو ثلاثة انواع

النوع الاول

هو ما زيد فيه

حرف واحد على

الثلاثي وهو

ثلاثة ابواب

الباب الاول

أفعَلَ يُفعِلُ إفعالاً

صاغوا المصدر هنا

البتة

وانكسر انكسارا واستخرج استخراجا وكل فعل زيد في اول ماضيه تاء
بضم في مصدره ما قبل الآخر كتكسر تكسرا وتباعد تباعدا
وتدخرج تدخرجا وفي الرباعي المجرد وملحقاته يزاد في المصدر تاء
في آخر ماضيه كدحرج دحرجة وحوقل حوقلة وفي فاعل مفاعلة
وهذا هو القياس المطرد وقد يجيء في بعضها على غيره ايضا على
ما سيفصل كل منها في بابه ان شاء الله تعالى وانما كسرت الهمزة
في المصدر لانها مفتوحة في فعله فرقا بينه وبين الجمع كالادبار
والادبار بكسر الهمزة في الاول وفتحها في الثاني فان قيل لم لم يجعل
الامر بالعكس اجيب بان الجمع اثقل من المفرد فالخفة اولى به فان قيل
قد ثبت ان القياس المطرد في ان كل فعل زيد في اول ماضيه همزة
يزاد قبل آخر مصدره الف وبكسر الهمزة في اوله والحال ان
مصدر آذى يجيء على اذى واذاء واذية ولا يجيء على ايذاء على
ما في القاموس فيبطل القياس المطرد قلنا هذا من الشواذ الثابتة
وقد يجيء مصدر هذا الباب على خلاف القياس على فعال بفتح الفاء
نحو انبت الله نباتا وعلى مفعل بضم الميم وسكون الفاء وفتح العين
نحو وادخلني مدخل صدق (وزونه آكرم يكرم اكراما) واصل
يكرم يؤكرم حذفت الهمزة منه لدفع الاستكراه الناشي من اجتماع
الهمزتين في المتكلم وحده فان قلت اذا كان الاستكراه ناشيا من الاجتماع
فلم حذفوا في غيره قلت حذفهم اطرادا للباب (وعلامته ان يكون
ماضيه) المفرد المذكر الغائب مبنيا (على اربعة احرف) اذ اصله
كرم ثم صار اكرم (بزيادة الهمزة) وان كان على صورة الالف الساكنة
طلبا للخفة في الخط لا في اللفظ لعدم امكان تخفيفها في اللفظ فان قيل
اذا كانت الهمزة في الخط في صورة الالف فباي قرينة يفهم انها
همزة قلت وقوعها في الابتداء ثم هذه الهمزة همزة قطع لكونها
كلمة برأسها زائدة لمعان غير زائد للتوصل بها الى النطق بالساكن
كما كانت كذلك في غير هذا (في اوله) هكذا عبارتهم في هذا البيان
لكنه تسامح منهم لان الاول المضاف الى ضمير الفعل عبارة عن حرف

العبارة التي المصدر ... ازيد

(٢٠) الاستدراك ...

مع وزنه
أكرم يكرم اكراما
وعلامته ان
يكون ماضيه كلا
اربعة احرف
بزيادة الهمزة
في اوله

واقع فى الابتداء فيكون ذلك الحرف ظرفا للهمزة الزائدة وهو خلاف الواقع ومرادهم من هذه العبارة فى محل قريب من اوله كما لا يخفى وتوجيه الفاضل الكفوى بان المراد فى محل اول ماضيه بتقدير المضاف اوعلى اول مجرده اواصوله بتقدير المضاف اليه وجعل فى بمعنى على محل نظر (وبناؤه للتعدية غالبا) اى تعدية ماكان ثلاثيا بزيادة مفعول بمعنى الجعل فان الهمزة صارت سببا لاحداث معنى الجعل والتصيير فى الفعل فيصير الفاعل بفعل الثلاثى مفعولا لافعل كما فى خرج زيد فان زيدا وان كان فاعلا لخرج لكنه اذا زيدت الهمزة وقيل اخرجت زيدا يكون مفعولا لأخرج هذا اذا كان الفعل ثلاثيا لازما وان كان متعديا الى واحد صار متعديا الى اثنين اولهما مفعول الجعل والثانى مفعول اصل الفعل وان كان متعديا الى اثنين صار متعديا الى ثلثة اولها مفعول الجعل وهو فعلان اعلم وارى وبالجملة انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ثم جئت باسم وصيرت فاعلا لهذا الفعل المتضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك فى المثال المذكور خرج زيد واخرجته فمعنى اخرجته هو الذى صيرته خارجا فان قلت ؟ قد اسند صاحب المتن هذا المعنى ونحوه من المعانى الستة الى الهمزة نفسها حيث قال وهمزة افعل يجئ لمعان التعدية آه فكيف يصح هنا جعل الهمزة سببا لذلك المعنى وكيف يصح قول المصنف وبناؤه للتعدية غالبا باسناد مجئ ذلك المعنى الى البناء دون الهمزة بل المعانى المذكورة معانى الهمزة على ما يفصح عبارة الامام الاعظم رحمه الله قلت الدال على المعانى المذكورة ليس هو الهمزة فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غاية مافى الباب انه صار دخول الهمزة سببا لهذه المعانى وجزأ من الدال عليها واسناد المعانى المذكورة الى الهمزة مجاز من قبيل اسناد الشئ الى سببه والا فالهمزة من حروف المبانى لا من حروف المعانى اذ لو كانت معها لكان اكرم ونحوه مركبا من حرف وفعل فلا يكون كلمة ولا كلاما والحال انه كلمة

وبناؤه للتعدية غالبا

؟ هذا سؤال ناش من قولنا فان الهمزة صارت سببا لاحداث الجعل ومورده قول المصنف وبناؤه (منه)

اضافة ولذلك البناء معان اخر للتعريض للشئ وهو ٩ ان يجعل فاعل افعل مفعوله معرضا لاصل الفعل هو البيع نحوا بعته اى عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه قال الشيخ المظهر فى شرح المفصل الغرض التقديم والتعريض تقديم احد الامر اى ادخاله فى امر وايقاعه فيه والبناء بهذا المعنى متعد لفظا ومعنى وللصيرورة اى لصيرورة شئ هو فاعل افعل صاحب شئ وهو على قسمين اما ان يصير صاحب اصل الفعل نحو اغد البعير اى صار ذا غدة وغدة البعير طاعونه واما ان يصير صاحب شئ وهو صاحب اصل الفعل نحو اجرب الرجل اى صار ذا ابل ذات جرب وللدخول فى الشئ نحو اصبح الرجل اى دخل فى الصباح فان قيل جعل بعضهم هذا المعنى ٧ داخلا فى القسم الاول من معنى الصيرورة وقال معنى اصبح الرجل صار ذا صباح قلنا المفهوم من اصبح هو الدخول فى الصباح لا صيرورة ذى صباح وان لزم والمراد من بيان المعنى هنا بيان معناه المطابقى لا الالتزامى على ما قاله الامام البركوى فالبناء على هذين المعنيين اى الصيرورة والدخول لازم لفظا متعد معنى وللحينونة ومعناها ان يجئ وقت يستحق فاعل افعل ان يوقع عليه اصل الفعل نحو احصد الزرع اى حان وقت حصاده وهو بهذا المعنى لازم وجعل بعضهم احصد الزرع للصيرورة ايضا لكن الفرق بينهما ظاهر لان اصل الفعل حاصل للفاعل فى نحو اغد البعير بخلاف احصد الزرع فانه غير حاصل له الا يرى انك تقول احصد الزرع وهو لم يحصد بعد لا يقال لم لا يجوز ان يكون مبنيا على تنزيل قرب الحصول منزلة الحصول لانا نقول هذا معنى مجازى والمراد بيان المعنى الحقيقى وللوجدان اى لوجود الشئ على صفة ومعناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة فى معنى اسم الفاعل ان كان اصل الفعل لازما نحو ابخلته اى وجدته بخيلا او فى معنى اسم المفعول ان كان اصل الفعل متعديا نحو احمدته اى وجدته محمودا فالبناء على كلا التقديرين متعد وللازالة اى لسلب الفاعل

معانى الصهر

وعدم التعرض هنا لمعنى الكثرة لدخوله فى الصيرورة لكون معنى البن الرجل صار ذا لبن كثير ناس منه

٧ كابن الحاجب منه

٩ ان يجعل بالبناء لفاعل وفاعل افعل فاعله ومفعوله مفعوله ومعرضا اسم مفعول من التعريض حال من مفعوله منه

عن المفعول اصل الفعل نحو اشكيته اى ازلت عنه شكواه وهو متعد ايضا وللزيادة فى المعنى نحو شغلته واشغلته وللتمكين نحو اقبرته اى جعلت له قبرا بمعنى اعطيت له مكانا يقبر فيه وللتمكن نحو احفرت البئر اى مكنت من حفره وللحمل نحو اكذبته اى حملته على الكذب وللدعاء نحو اشفيته اى دعوت له بالشفاء وقديكون بمعنى فعل اى بنسبة اصل الفعل الى الفاعل نحو قلت البيع واقلته بمعنى فسخته وهذه ٨ الابنية كلها متعدية ايضا ولذا قال غالبا (وقديكون لازما مثال المتعدى) اى المتعدى (نحو اكرم زيد عمرا) فان اصل التركيب كرم عمرو فاذا زيدت الهمزة حدث فى الفعل بسببها معنى الجعل والتصيير فيصير فاعل كرم مفعولا لاكرم (ومثال اللازم نحو اصبح الرجل) اى دخل الرجل فى الصباح قدعرفت ان ماذكر من المعانى اكثرها متعد وبعضها لازم ولذا قال وقديكون قال التفتازانى فى شرح الزنجانى واعلم انه قدينقل الشئ الى افعل فيصير لازما وذلك نحو اكب واعرض يقال كبه اى القاه على وجهه فاكب وعرضه اى اظهره فاعرض قال الزوزنى ولاثالث لهما فيما سمعناه انتهى كلام التفتازانى وزاد عليهما دده خليفه عشرة معان على ماذكره الفاضل الكفوى اقول هذا مبنى على صحة جعل اكب مطاوع كبه ٣ وليس بصحيح اذلاشئ من بناء افعل مطاوعا ولايتقن نحو هذا الاجلة كتاب سيبويه وانما كان اكب من باب انقض ٩ والامراى الهمزة فيه للصيرورة اوالدخول ومعناه صار ذاكب اودخل فى الكب وكذلك اقشع السحاب صار ذاقشع والقشع الكشف ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع قال البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ﴿افمن يمشى مكبا﴾ والتحقيق ان اكب واقشع من باب انقض بمعنى صار ذاكب وذاقشع وليس مطاوع كب بل المطاوع لهما انكب وانقشع انتهى والكب الصرع يقال كبه الله لوجهه اى صرعه فظهر من هذا ان ماقاله التفتازانى والزوزنى ودده خليفه والكفوى مما لايلتفت اليه والحق ماقاله البيضاوى (الباب الثانى) من الابواب الثلثة (فعّل يفعّل تفعيلا) قدمه لكون الزائد

وقد يكون لازما

مثال المتعدى نحو

اكرم زيد عمرا

٨ من قوله و[illegible] الى هنا من الابنية [illegible] (منه)

٣ ويقال كبته [illegible] كب من الغرائب و[illegible] اى مجئ الفعل لازما وفعل متعديا من النوادر والغرائب ونحو قشعت الريح السحاب فاقشع (منه)

٩ من انقض بمعنى الهلاك يقال انقض القوم هلكت اموالهم ويقال الام اذا فعل مايلام عليه كأنه صار ذاملامة (منه)

ومثال اللازم نحو

اصبح الرجل

الباب الثانى

فعّل يفعّل تفعيلا

فيه من جنس بعض حروفه ويجئ مصدر هذا الباب على فِعّال بكسر الفاء وتشديد العين نحو كذب كذابا فى القاموس كذب بالامر تكذيبا وكذابا وانكره صاحب الكشاف قال فى تفسير قوله تعالى ﴿ وكذبوا بآياتنا كذابا ﴾ وفعال فى باب فعل كله فاش فى كلام فصحاء العرب لايقولون غيره وسمعنى بعضهم افسر آية فقال فقد فسرتها فسارا ماسمع بمثله انتهى ويجئ على تفعال بفتح التاء وسكون الفاء وهو القياس نحو تذكار وتكرار وتوكاف ٧ ولم يجئ من هذا الباب بكسر التاء الا كلمتين نحو بين تبيانا ولقى تلقاء قال الزمخشرى فى الكشاف والقياس ان تكون على تفعال بفتح التاء ولم يجئ من هذا الباب بكسر التاء الا التبيان وتلقاء وقد جوز الزجاج فتحهما فى غير القرآن انتهى ويجى على تَفعِلة بفتح التاء وسكون الفاء وكسر العين نحو تبصرة وتكرمة وتذكرة بحذف الياء وتعويض التاء اذ اصله تكريما وتبصيرا وتذكيرا فحذفت الياء وعوضت عنها التاء والتزموهما ٩ فى نحو تجزية وتعزية وتوصية اى فى مصدر الناقص من باب فعل واصله تجزى وتعزى وتوصى على وزن تفعيل فحذف ياء التفعيل وعوض عنها التاء وانما لم يحذف الياء الثانية التى هى لام الفعل لانه لايحذف لام التفعيل فى الصحيح ٧ وانما يحذف ياؤه نحو تكرمة حفظا لمناسبة بين المعتل والصحيح ان يوجد فى الصحيح ماهو الملتزم فى المعتل ولان الياء الباقية ٤ متحركة وياء التفعيل ساكن والساكن لضعفه اولى بالحذف ويجئ على مُفَعَّل بضم الميم وفتح الفاء وتشديد العين نحو مزق من مزق تمزيقا وممزقا قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ﴿ ومزقناهم كل ممزق ﴾ فان قلت قد جعل الممزق مصدرا فهل يجوز ان يكون مكانا قلت نعم ومعناه ماحصل من الاموات فى بطون الطير والسباع ومرت به السيول فذهب به كل مذهب ومانسفته الرياح فطرحته كل مطرح انتهى (موزونه فرّح يُفرّح تفريحا وتفرحة) بالحذف والتعويض وفراحا بكسر الفاء وتشديد الراء على ما التزمه فصحاء العرب (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد

٧ الترك كاف للتفسير ... (منه)

٩ فى الحذف والايصال (منه)

٧ لا فى الفعل الصحيح

٤ تعليل لعدم حذف الياء الثانية (منه)

المذكر الغائب (على اربعة احرف بزيادة حرف واحد من جنس
عين فعله) فعلى هذا يقتضى ان يكون مصدره تفررحا باسكان الراء
الثانية وكذا الحال فى تكربما وتخربجا ونحوهما لكنه ابدلت الثانية
ياء لثقل المتجانسين على ماقالوا فى نحو املبت فى امللت وتقضى البازى
فى تقضض واختلف فى ان الزائدة هى الاولى ام الثانية فعند الاكثرين
هى الثانية لان الزيادة بالآخر اولى وعند الخليل الاولى لان الحكم
بزيادة الساكن اولى وعند سيبويه الوجهان جائزان لتعارض الدليلين
ورجح ابن الحاجب فى الشافية قول الاكثرين حيث قال والزائد فى كرم
الثانى وقال الخليل الاولى وجوز سيبويه الامرين انتهى وعلل
بعض شارحيه بانه لما علم ان الدال الثانية فى قردد زائدة للالحاق
فكذلك الثانى هنا زائدة والتفصيل بانا نعلم ان الدال فى قردد انما
جعلت بازاء الراء من جعفر للالحاق به والدال التى بازاء جعفر هى
الثانية واذا كان فى قردد كذلك كان الزائد فى غير قردد هو الثانى ايضا
دفعا للتحكم لكن المصنف اختار هنا مذهب الخليل فقال (بين الفاء
والعين) لظهوره وسهولته ولان فى قول الاكثرين كلفة وهو اسكان
الحرف المتحرك وتحريك الحرف الزائد الساكن بخلاف قول الخليل
(وبناؤه للتكثير غالبا) اللام فى التكثير للعهد الخارجى عند البصريين
وللعوض عن المضاف اليه عند الكوفيين وبعض البصرية ووافقهم
كثير من المتأخرين كما فى مغنى اللبيب اى لتكثير فاعله اصل الفعل اما
بالنسبة الى نفس الفعل او بالنسبة الى الفاعل او بالنسبة الى المفعول
ولذا فصل المصنف وقال (وهو) اى التكثير (قد يكون فى الفعل
نحو طوّف زيد الكعبة) اى كثر الطواف وجول زيد اى كثر الجولان
(وقد يكون فى الفاعل نحو موّتت الابل) بكسر الباء جمع لاواحد له
من لفظه كذا فى اللغات والتفاسير فالتكثير فيه بالنسبة الى الفاعل اورد
الفاعل جمعا ايذانا بانه يجب ان لا يكون مفردا فيما يكون التكثير فيه فى
الفعل ومن ثم لا يقال موتت الشاة لشاة واحدة لانه لا يتصور فيه التكثير
بوجه من الوجوه لانه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة الى الشاة

على اربعة
احرف بزيادة
حرف واحد من
جنس عين
فعله بين
الفاء والعين

وبناؤه للتكثير
غالبا وهو
قد يكون في
الفعل نحو
طوّف زيد الكعبة
وقد يكون في
الفاعل نحو
موّتت الابل

الواحدة ولا تكثير فاعل لانه واحد وليس له مفعول حتى يكون التكثير له
(وقد يكون في المفعول نحو غلّق زيدٌ الابواب) فالتكثير فيه بالنسبة
الى المفعول اورد المفعول جمعا ايضا ايذانا بانه يجب ان لا يكون مفردا
فيما يكون التكثير فيه في المفعول ولهذا لا يقال غلق زيد الباب بل
يقال غلق زيد الابواب كما في قوله تعالى ﴿وغلقت الابواب﴾ وقال
بعض المحققين المراد بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت
بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان واحدا وغلق
مرات كثيرة لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف فاندفع ماقاله الشارح
الاول من ان التكثير انما يتحقق في الفعل وقد يستلزم تكثيره تكثير
الفاعل والمفعول في بعض الصور كما رأيت ولهذا جاز غلّقت الباب
اي مرارا مع وحدة المفعول تأمل انتهى ويحتمل ان يكون وجه التأمل
الاشارة الى ماذكرنا من الحق و ينبغي ان يعلم ان هذا بخلاف قولك
قطعت الثياب فان ذلك يجوز ان يكون المفعول واحدا لان هذا
اعنى القطع يستقيم تكثيره بالنسبة الى ثوب واحد اذ يجوز ان يقطع
الثوب الواحد مرات كثيرة كذا في ايضاح المفصل لكن المستفيض
من كتب اللغة خلافه وله معان اخر لنسبة المفعول الى اصل الفعل
نحو فسقته اى نسبته الى الفسق وليس المعنى صيرته فاسقا كما وهم
وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو فزعته اى ازلت فزعه وللاعتقاد
نحو وحدت الله وقدسته اى اعتقدت انه واحد وطاهر عن كل نقص
ولقبول الشئ كقوله عليه الصلوة والسلام (القرآن شافع مشفع)
اى مقبول شفاعته ومنه قولهم في دعاء جنازة الصبي واجعله لنا شافعا
مشفعا وللحضور في شئ مثل جمع ووسم اى حضر الجمعة والموسم
ولنسبة اصل الفعل الى فاعله من غير زيادة نحو زلته وزيلته فانهما بمعنى
فرقته لكن في زيلته من المبالغة مالم تكن في زلته لانه لابد للزيادة من فائدة
مثل التأكيد ولاختصار الحكاية مثل قولهم هلل وكبر وسبح وحمد
ومجد وصلى ولبى والمعنى قال لا اله الا الله والله اكبر وسبحان الله
والحمد لله وقرأ ما يدل على مجد الله وقال اللهم صل على محمد وعلى آل

وقد يكون في المفعول نحو غلّق زيدٌ الابواب
يوسف (٢٣)

محمد ولبيك اللهم لبيك واعلم انه قد يوجد بين الافعال والتفعيل تمام التقابل مثل الافراط الذى هو غاية التجاوز عن الحد والتفريط الذى هو غاية البعد عن الحد لعل الاول لتعدية فرط بمعنى سبق والثانى لتكثير فرط بمعنى قصر وله معان غير ذلك مستوفاة فى المفصلات

(الباب الثالث فاعَلَ يُفاعِل مفاعلة وَفِعَالاً وَفِيعالاً موزونه قاتَلَ يُقاتِل مقاتلة وَقِتالا وقِيتالا) قال العلامة التفتازانى ومن قال كذب كذابا قال قاتل قيتالا وروى ماريته مراء وقاتلته قتالا انتهى يعنى ان من جعل كذابا بالتخفيف مصدر كذب بمعنى التكذيب جعل قتالا بالتخفيف مصدر قتل من التفعيل منهم ابن الحاجب حيث اثبت فى الشافية الكذاب بالتخفيف ايضا مصدر التفعيل وحينئذ الانسب جعله بمعنى المشدد على ماقاله افاضل العصام فى حاشية انوار التنزيل ومن جعله مصدر كاذب يكون بمعنى المكاذبة قتال قتالا وقيتالا وقوله ماريته مِرّاء بكسر الميم وتشديد الراء بمعنى المجادلة وقتالا بالتشديد ايضا على ماروى فقد قال المحققون انه شاذ فى المفاعلة ولذا لم يحمل المفسرون كذابا بالتشديد فى سورة النباء على معنى المكاذبة لكونه شاذا فى المفاعلة قال افاضل العصام فى الحاشية المذكورة ولم يحمل المشددة على معنى المكاذبة لانه شاذ فى المفاعلة نحو مراء بالتشديد انتهى وتوضيح المقام انهم اختلفوا فى فعالا وفيعالا مصدرين لهذا الباب فذهب بعضهم الى ان فعالا اصل لان حروف الفعل ثابتة فيه بلا زيادة لكن الالف الزائدة قلبت مكانها وفيعالا فرعه لان الياء حاصلة باشباع كسرة الفاء وهو المختار عند الزمخشرى ولان فيعالا مبنى على لغة اصل اهل اليمن دون غيرهم وذهب بعضهم الى ان الاصل فيعالا دون فعالا بدليل ان حروف الفعل ثابتة فيه بتمامها الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ماقبلها وهو مذهب سيبويه حيث قال الاصل فى قتالا قيتالا حذفوا الياء التى جاء بها اهل اليمن وقال بعض المحققين وفيعالا مثل قيتالا عد الجوهرى من كلام العرب لكنه قليل انتهى ولعل لهذا رجح المصنف فعالا

الباب الثالث
فاعل يفاعل
مفاعلة وفعالا
وفيعالا موزونه
قاتل يقاتل مقاتلة
وقتالا وقيتالا

عـلى فيعالا وقدمه عليه (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على اربعة احرف بزيادة الالف بين الفاء والعين) وانما زيد بينهما لابين العين واللام ودون مابعد اللام لان مابين العين واللام محل زيادة الف المصدر ومابعد اللام محل زيادة الف التثنية ولذا خصت الزيادة بمابين الفاء والعين (وبناؤه للمشاركة بين الاثنين) هذا محمول عـلى التفسير باللازم على ماحققه السيد السند فى حاشية المطول حيث قال فى بحث التشبيه وماقيل من ان باب فاعل وتفاعل لمشاركة والتشارك فتفسير باللازم انتهى والتحقيق ان معنى قولهم قاتل زيد عمرا ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر لزوما فى الجملة فالفرق بين قولهم قاتل زيد عمرا و بين قولهم شارك زيد عمرا فى القتل ان الاول يدل على ثبوت القتل لشيئين والثانى يدل عـلى ثبوت الشركة لكل منهما متعلقـا بالآخر ويلزم منه المشاركة فى الشركة لكنهـا غيرمقصودة فلوكان مفهوم فاعل نفس المشاركة لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا مشاركتين احديهما من جوهر اللفظ والاخرى من الصيغة فظهر الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين و بين مشاركة احدهما للآخر فيـه والحق انهمـا مفهومان متغـايران متلازمان فليس دلالة اللفظ عـلى احدهما عين الدلالة عـلى الآخر وان استلزمتها وهذا نظير قولهم جاءنى زيد وعمرو فانه يدل على ثبوت المجئ لكل واحدمنهما و يلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر فى المجئ فعلى هذا يكون بناء هذا الباب لنسبة اصل فاعل وهو مصدر فعله الثلاثى الى احـد الامرين متعلقـا بالآخر صريحـا بان يكون الامر الاول وهو زيد فى المثال المذكور مرفوعا والامر الثـانى وهو عمرو منصوبا ولنسبة اصل الفعل الى عمرو وهو الامر الثانى متعلقا بزيد وهو الامر الاول تعلقـا ضمنيا و يلزم من ذلك مشـاركتهما فى اصل الفعـل فان قيل ان مانقل عن الشريف المحقق هنـا ينافى ماذكره فى شرح الزنجـانى حيث قال قدس سره ان غالب هذا الباب لمشاركة الامرين فى اصل

وعلامته ان
يكون ماضيه
على اربعة
احرف بزيادة
الالف بين
الفاء والعين
وبناؤه
للمشاركة
بين الاثنين

غالبا

الفعل فى الصدور والوقوع بشرط ان يكون احدهما غالبا والآخر مغلوبا فيكون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا لاشتراكهما فيه لكن الغالب يكون فاعلا والمغلوب مفعولا لفظا وبالعكس معنى انتهى قلنا لا لان ماقاله فى حاشية المطول مبنى على التحقيق وما نقل عنه من شرحه على الزنجانى مبنى على التفسير باللازم على ما نبهه عليه فى تلك الحاشية وما قاله بعض المحققين من ان بناء فاعل يجئ لمشاركة الاثنين فى فعل لكن يسند الى من كان متقدما فى الفعل وينصب الثانى على المفعولية نحو ضارب زيدا اذا تقدمته فى مباشرة الضرب وضاربنى زيد اذا تقدمك فيها فمبنى على التفسير باللازم ايضا والحاصل ان بناء هذا الباب اذا كان للمشاركة بناء على اللزوم المذكور لا يكون الا بين اثنين احدهما فاعل والآخر مفعول سواء كان كل منهما شخصا او اشخاصا على ما نقل عن الائمة هذا هو التحقيق اللائق فى هذا المقام فتفطن وكن من الشاكرين ولا تكن من القاصرين قوله (غالبا) حال من فاعل الظرف وقيد له وقد عرفت ماحققناه ان هذا تنبيه على ان لزوم المشاركة بين الاثنين للمعنى الموضوع له ٧ لباب فاعل ليس بكلى بل غالبى واكثرى ومن غفل عن هذا التحقيق مثل الفاضل الكفوى قال بان كلام المصنف مبنى على التمثيل او من قبيل الاخذ بالاولى ويحتمل ان يكون قوله غالبا ناظرا الى قوله بين الاثنين اى يكون المشاركة بين الاثنين غالبا وان كانت بين الزيادة ايضا فى بعض الاوقات وقوله وقد يكون للواحد ناظرا الى قوله للمشاركة انتهى وانت خبير بان هذا توجيه بما لا يرضى به المحققون (وقد يكون) اى بناء هذا الباب (للواحد) اى لثبوت اصل الفعل الى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة امر آخر فى تلك النسبة وهذا مطرد فى الافعال المنسوبة الى الله تعالى ولهذا الباب معنى آخر كثير الاستعمال وهو ان يكون من احد الطرفين صدور اصل الفعل ومن الطرف الآخر مايقابله قائما مقامه مثل بايع زيد عمرا فان الصادر من احدهما اصل الفعل وهو البيع ومن الآخر مايقابله وهو الشراء حتى قال بعضهم

٧ ثم ان المعنى الموضوع له اذا اقتضى المشاركة يكون غير المتعدى من الثلاثى متعديا اذا نقل الى هذا الباب نحو كارمته وشاعرته فانهما متعديان مع ان ثلاثيهما لازم ويكون المتعدى الى مفعول واحد متعديا الى مفعولين احدهما لاصل الفعل والثانى مااقتضاه معنى المشاركة نحو جاذبته الثوب فانه لما كان مفعول جذب وهو الثوب لم يصلح ان يكون مشاركا للفاعل فى المجاذبة احتيج الى مفعول آخر وهو الضمير ويلزم منه مشاركة احد الشخصين الآخر فى جذب الثوب بخلاف شاتمته فانه لما كان المفعول فى قولهم شتمت زيدا صالحا لان يكون مشاركا للفاعل ٧

وقد يكون للواحد

ان باب المفاعلة حقيقة فى القدر المشترك بين هذا القسم و بين القسم المشهور كذا نقل عن بعض حواشى الكشاف و يجئ بمعنى الثلاثى نحو سافرت بمعنى سفرت لكن فى الاول دلالة على زيادة المكابدة والمشقة قال نجم الائمة وفاضل الامة رضى الدين الاسترابادى الزائد لغير الالحاق لابد له من معنى واقله انه لابد له من نوع مبالغة وفى الحديث ❊ من جاوز الاربعين ولم يغلب خيره على شره فليتجهز الى النار ❊ اى من جاز الاربعين و بمعنى التعدية نحو عافاك الله بمعنى عفاك الله وعفى متعد ايضا الا انه يتعدى الى الذنب المعفو يقال عفى عنه ذنبه ولايتعدى الى المعفو عنه الا بعن كقوله تعالى ﴿ عفا الله عنك ﴾ وعافى يتعدى اليه بدون عن وهو مراد من كونه للتعدية كذا فى حواشى القاضى وما قال بعضهم من ان عافاك اعفك فى بيان التعدية بمعنى صيرك الله ذا عافية فمبنى على القول عما قلنا و بمعنى التكثير كقوله تعالى ﴿ والله يضاعف لمن يشاء ﴾ من ضاعفته بمعنى ضعفته اى كثرت اضعافه و بمعنى تفاعل كسارع بمعنى تسارع وللاغناء عن اصل الفعل كبارك الله هذا الامر ليك اى جعل الله ذلك الامر مباركا فى حقك (مثال المشاركة) اى مثال المشاركة اللازمة للمعنى الموضوع له لهذا الباب (نحو قاتل زيد عمرا) فقد عرفت معناه آنفا فتذكر (ومثال الواحد) اى مثاله على ان يكون لنسبة اصل الفعل الى الفاعل فقط بلا اقتضاء مشاركة امر آخر فى تلك النسبة (نحو ﴿ قاتلهم الله ﴾) قاتل لكونه فعلا مسندا الى الله تعالى لنسبة اصل الفعل الى الفاعل فقط وهو الله تعالى جعل الشراح هنا كونه للواحد مبنيا على كون فاعل بمعنى الثلاثى ولذا مثل الفاضل الكفوى بعد هذا المثال بقوله وسافر زيد وليس بصحيح لما بينهما من المغايرة لان كونه للواحد مبنى على انه لنسبة اصل الفعل الى الفاعل فقط حقيقة بلا اقتضاء مشاركة على مايشعره اللزوم العرفى وكونه بمعنى الثلاثى مجاز على ماصرح فى شرح الشافية وغيره فليتأمل ❊ ولما فرغ من بيان الابواب الثلاثة التى اشتملها النوع الاول من الانواع الثلثة شرع فى النوع الثانى فقال (النوع الثانى)

البقرة (٢٤٣)

٧ اقتصر على ذلك المفعول ولايحتاج الى مفعول آخر وقد قلنا [illegible] شامل لما يكون معناه ثبوت [illegible] لاحدهما متعلقا بالآخر صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر (منه)

العمرة (٦٦١)

مثال المشاركة

البقرة (٢٠٤)

بين الاثنين

نحو قاتل زيد عمرا

ومثال الواحد

نحو قاتلهم الله

النوع الثانى

١٧ محرم ١٤٢٠

وهى الطائفة المخصوصة من الالفاظ المخصوصة الدالة على الكلمات المتنوعة الواقعة فى المرتبة الثانية المعبر عنها بالنوع الثانى (هوما) اى فعل (زيد فيه حرفان على الثلاثى) المجرد وهو المسمى بالخماسى المزيد فيه على الثلاثى وانما قال فيه حرفان ولم يقل زاد حرفان لان المبحوث عنها نفس الكلمة المشتملة على الزائد لا الحروف الزائد على الثلاثى تأمل فانه دقيق و بالقبول حقيق (وهو خمسة ابواب) بحكم الاستقراء باب الانفعال و باب الافتعال وباب الافعلال و باب التفعل و باب التفاعل (الباب الاول) من الابواب الخمسة (اِنْفَعَلَ يَنْفَعِلُ اِنْفِعَالًا) بكسر الفاء وزيادة الف قبل لام الفعل (موزونه اِنْكَسَرَ يَنْكَسِرُ اِنْكِسَارًا) فان قيل ان ابن الحاجب وصاحب المراح والزنجانى قدموا من هذه الابواب الخمسة ما كان اوله تاء وتبعهم الفاضل الهمام فى ميزان الادب فلم خالفهم المصنف بتقديم ما فى اوله همزة قلت انما قدمه تبعا للامام الاعظم حيث قدمه فى المقصود اولانه لما كان فى اوائل هذه الافعال همزة وصل وهى تسقط عند الوصل وتثبت عند الابتداء واثباتها عند الوصل لحن فاذا سقطت حين الوصل من اللفظ تتشابهت الافعال الرباعية التى سبقت قبل فحصلت المناسبة بين الافعال الرباعية و بين هذه الافعال ولهذا قدمه لايقال ان هذه المناسبة موجودة ايضا فيما فى اوله تاء لانهم قالوا اذا اجتمع تاآن فى اول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل يجوز اثباتهما و يجوز حذف احداهما كما فى قوله تعالى ﴿فانت له تصدى﴾ و ﴿نارا تلظى﴾ و ﴿تنزل الملائكة﴾ اى تتصدى وتتلظى وتتنزل لان التاء المحذوفة هى المزيدة عند البصرية لانا نقول ان حذف التاء مع كونه فى المضارع قليل وحذف الهمزة عند الوصل مع كونه فى الماضى دائمى و المناسبة بين الماضيين ولهذا اعتبرت المناسبة بين الماضيين دون المناسبة بين المضارعين فافهم (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على خمسة احرف) ثلثة منها اصلية و باقيها زائدة اذ اصله كسر فصار انكسر (بزيادة الهمزة والنون) على اصوله (فى) محل قريب

هو مازيد فيه
حرفان على
الثلاثي
وهو خمسة
ابواب
الباب الاول
انفعل ينفعل
انفعالا توزونه
انكسر ينكسر
انكسارا
وعلامته ان
يكون ماضيه
على خمسة احرف
بزيادة الهمزة
والنون في

عبس (٦)
الليل (١٤)
القدر (٤)

من (اوله) لكن الهمزة الزائدة في الماضي والمصادر من كل باب سوى باب الانفعال همزة وصل ثابتة مكسورة في الابتداء لكونها في الاصل ساكنة والاصل في تحريك الساكن الكسرة وساقطة من التلفظ في الوصل لحصول امكان النطق بالساكن الذي بعدها (و بناؤه للمطاوعة) اى للدلالة على التأثر وقبول الاثر ولما كان معنى المطاوعة في اللغة هو المنافسة والموافقة مطلقا لكن هذا المعنى ليس بمراد هنا اراد ان بين معناها الاصطلاحي فقال (ومعنى المطاوعة حصول اثر الشيء) والمراد من الشيء الفعل المتعدى اللغوى الذى هو المعنى المصدرى وهو الايقاع و التجديد والتأثير كالكسر في المثال المذكور ومما ينبغى ان يعلم ان الشيء في اللغة ما يصح ان يعلم ويخبر عنه واما الشيء بمعنى المتقرر الثابت في الخارج فعند الاشاعرة يطلق على الموجود فقط فكل شيء عندهم موجود وكل موجود شيء وعند الجاحظ والبصرية من المعتزلة هو المعلوم و يرديهم اطلاق الشيء على المستحيل لانه معلوم وعند [illegible] ابي العباس هو القديم والحادث مجاز و ينافيه قوله تعالى ﴿ والله على كل شيء قدير ﴾ لان القدرة انما تتعلق بالحادث دون القديم والاصل في الاطلاق الحقيقة فلا يكون لفظ الشيء مختصا بالقديم وعند جهمية هو الحادث و ينافيه قول لبيد * الا كل شيء ما خلا الله باطل * [illegible] لانه يفيد اطلاق لفظ الشيء اذ الاصل في الاستثناء الاتصال فلا يكون مختصا بالحادث وعند هشم بن الحكم هو الجسم و ينافيه قوله تعالى ﴿ ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله ﴾ لان الآية عام الحكم فلا يكون مختصا بالجسم وعند ابي الحسين البصري و النصيبي من معتزلة بصرة حقيقة في الموجود ومجاز في المعدوم والنزاع فيما بينهم متعلق بلفظ الشيء وانه على ماذا يطلق والحق ما ساعد عليه اللغة والنقل اذ لا مجال للعقل في اثبات اللغات والظاهر مع الاشاعرة لان قوله تعالى ﴿ وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا ﴾ ينفي اطلاقه بطريق الحقيقة على المعدوم لان الحقيقة لا يصح نفيها فبطل به قول الجاحظ والبصرية ثم ان عامة المعتزلة

٩ واخره * وكل نعيم لامحالة زائل * وعن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتمثل بهذا البيت كثيرا كذا في شرح اللمعات وقال شهاب الدين القبجاغي في شرح اللمعات (الا كل شيء هالك غير وجهه كصورة مرآة بغير حقيقة فكل شيء مبتدأ مضاف هالك وغير وجهه نصب على الاستثناء المتصل لدخوله تحت في كل شيء وقوله وجهه هنا زائد والمعنى غيره وقوله كصورة مرآة يجوز ان يكون في محل الرفع على ان يكون خبرا ثانيا لكل و يجوز ان يكون في محل النصب على ان يكون صفة لمصدر محذوف التقدير كل شيء هالك كهلاك صورة تظهر في المرآة وقوله بغير حقيقة حال عن صورة يقال فلان ماله حقيقة اي لا له ثبات ولا له دوام كذا في شرح [illegible] (منه)

﴿ غير ﴾

حصول اثر الشيء

غير ابى الحسين وابى الهذيل والكعبى ومتبعيهم من البغداديين قالوا المعدوم الممكن شئ اى بمعنى انه ثابت متقرر فى الخارج منفكا عن صفة الوجود واستدلت عليه بان الماهية غير الوجود ومعروضة له وقد تخلو عنه مع كونها متقررة متحققة فى الخارج وانما قيدوا المعدوم بالممكن لان الممتنع منه لا تقرر له اصلا اتفاقا ومنعه الاشاعرة مطلقا وقالوا المعدوم الممكن ليس بشئ كالمعدوم الممتنع لان الوجود عندهم نفس الحقيقة فرفعه رفعها فلو تقررت الماهية فى العدم منفكة عن الوجود لكانت موجودة ومعدومة معا فلا يمكنهم القول بان المعدوم شئ وبه قال الحكماء ايضا فان الماهية الممكنة وان كان وجودها زائدا على ذاتها عندهم لكنها لا تخلو عن الوجود الخارجى والذهنى يعنى انها اذا كانت متقررة متحققة فهى موجودة باحد الوجودين لان تقررها وتحققها عين وجودها وقيل هى مطلقا لا تخلو عنهما لان كل ماهية يجب كونها محكوما عليها بانها ممتازة عن غيرها اولانها ثابتة فى الملأ الاعلى مع مالها من الاحكام كما هو قاعدتهم فالماهية تم المعدوم فى الخارج فيكون عندهم شيئا فى الذهن واما ان المعدوم شئ فى الخارج او المعدوم المطلق شئ مطلقا او المعدوم فى الذهن شئ فى الذهن فكان الشيئية تساوق الوجود عندهم وان غايرته لان قولنا السواد موجود يفيد فائدة يعتد بها دون قولنا السواد شئ والسر فيه ان احد المتلازمين يجوز ان يكون واضح الثبوت لشئ دون الآخر فمسئلة كون المعدوم شئ ام لا من امهات مسائل الكلامية اذ يتفرع عليها احكام كثيرة من جملتها ان الماهية غير مجعولة على ما فى المواقف وشرحه وانت اذا اتقنت ما حررناه يرد على هذا المقام ان الشئ عند الاشاعرة عبارة عن الموجود والفعل المتعدى اللغوى الذى هو المعنى المصدرى من قبيل الحال عند محققيهم وهى ليست بموجودة ولا معدومة فكيف يصح ان يجعل الشئ عبارة عنه قلنا ندفع الايراد المذكور بان المراد بالشئ هنا الشئ

[illegible] الحال

عن تعلق

الفعل المتعدي

المعدوم وهو مايصح ان يعلم و يخبر عنه ولو سلم فالحال وان لم يكن لها تحقق باعتبار نفسها لكن لهـا تحقق بتبعية تحقق الغير اذ الحال واسطة بين الموجود والمعدوم باعتبار ان الموجود هو ما يتحقق باعتبار نفسه والمعدوم ما لايكون متحققا فى الخارج والحال مايتحقق باعتبار غيره اى يكون تحققه تابعا لتحقق غيره فهى بهذا الاعتبار يطلق عليه الشئ و بهذا يندفع الايراد بلزوم ارتفاع النقيضين وتوضيح هذا المقام على هذا النظام من مواهب الملك العلام (عن تعلق الفعل المتعدى) اى الكسر والجار متعلق بالحصول وانما اظهر فى مقام الضمير لئلا يتوهم رجوعه الى الاثر فاندفع ماقيل الاولى عن تعلقه بالضمير الراجع الى الشئ فانه عبارة عن الفعل المتعدى بمفعوله اى مفعول الفعل المتعدى الذى هو الكسر وذلك المفعول هو الزجاج فى المثال الآتى وانما قال من تعلق الفعل المتعدى بمفعوله تحقيقا لمعنى المطاوعة لان الاثر الحاصل اعم من ان يكون حاصلا فى الفاعل او فى المفعول والاول الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل والثانى الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول والمعتبرهنا هو الثانى لان الفعل المتعدى الذى هو الكسر اذا تعلق بالزجاج الذى هو المفعول حصل منه اثر وهو هيئة المكسورية وحصول تلك الهيئة للزجاج عند التعلق وهو معنى المطاوعة ولابد من بيان معانى المصدر حتى يتضح لك تحقيق هذا المقام قد حقق بعض المحققين ان من صيغ المصادر ماهو موضوع للتأثير والانفعال وماهو موضوع للامر العدمى غيرهما كالامكان والامتناع والعدم فلمطلق صيغ المصادر سواء كانت موضوعة للتأثير اوللتأثر اولغيرهما معنى مصدرى يقال له الحدث سمى به لحدوث اكثر افراده وهو قائم بالفعل وبسببه يحصل بالفاعل هيئة موجودة حقيقة ان كان تأثيرا وتأثرا كما فى الضرب والقيام والانكسار او اعتبارية ان لم يكن تأثيرا اوتأثرا كالوجوب والامكان ويحصل للمفعول ايضا احدى الهيئتين ان كان متعديا

هذا وقد حقق بعض المحققين ان المعانى المصدرية امور خمسة الكسر والكون كاسرا والكون مكسورا والكاسرية والمكسورية والاول معنى المصدر الاصلى والثانى معنى المصدر المبنى للفاعل والثالث معنى المصدرى المبنى للمفعول والرابع الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل والخامس الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول واستعمال المصدر فى الثلثة الاول حقيقة وفى الاخيرين مجاز وان انكر الفاضل الحلبى الثانى والثالث فى حاشيته على المطول نقلا عن جده المولى الفنارى حيث قال وههنا بحث شريف ذكره جدى فى تفسير الفاتحة ينبغى ان ينبه له وهو ان صيغ المصادر تستعمل فى اصل النسبة وتسمى مصدرا واما فى الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت اوحسية كهيئة المتحركية الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر وتلك الهيئة اما ان يكون فقط فى اللازم كالمتحركية والقائمية الحاصلتين من الحركة والقيام اوللفاعل والمفعول وذلك فى المتعدى كالعالمية والمعلومية الحاصلتين من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية فى قولهم المصدر المتعدى قديكون مصدرا للمعلوم وقد يكون مصدرا للمجهول ويعنون بهما الهيئتين اللتين هما معنا الحاصل بالمصدر والالكان كل مصدر متعد مشتركا ولاقائل به بل استعمال المصدر فى المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشئ فى لازم معناه انتهى كلامه فظهر من هذا انكار المعنى الثانى والثالث وادعاء عينيتهما للرابع والخامس وظهر ايضا ادعاء انه حقيقة فى النسبة مجاز فى الباقى ورده الاساتذة الكرام نور الله تعالى مراقدهم بان قالوا ان انكاره ٧ لما هو المشهور بين المحققين من ان بناء المصدر تارة للفاعل وتارة للمفعول وحمله على التسامح ليس ببعيد مع ان الفرق بين المصدر المبنى للفاعل والمصدر المبنى للمفعول وبين الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل والحاصل بالمصدر المبنى للمفعول ظاهر باعتبار الذات وباعتبار التعبير اما الفرق باعتبار الذات فلان الحاصل بالمصدر اثر والمصدر

٧ انكاره اسم ان وجله بالنصب عطف عليه وقوله ليس ببعيد خبران (منه)

المبنى للفاعل مؤثر والمصدر المبنى للمفعول وقوع الاثر فيه واما الفرق باعتبار التعبيران المبنى للفاعل يعبر عنه بالكون ضاربا وعن المبنى للمفعول بالكون مضروبا ويعبر عن الحاصل بالمصدر المبنى للفاعل بالضاربية وعن الحاصل بالمصدر المبنى للمفعول بالمضروبية ولان علامة الحقيقة ان يتبادر المعنى من اللفظ من غير حاجة الى القرينة وهى ههنا موجودة كما فى الالفاظ المشتركة وقالوا ايضا ان اتباع ما هو المشهور بين المحققين وهى مصطلحات القوم واعتباراتهم اولى من اتباع غيره اذا لم يكن الحجة القاطعة صارفة عنان العناية نحوه فالعمدة فى تحقيق معنى صيغ المصادر والحاصل بالمصدر ولفظ المصدر وكون المصدر مبنيا للفاعل ومبنيا للمفعول على ما هو المشهور بين النحول وانكر الفاضل العصام المصدر المبنى للمفعول بالكلية واستدل عليه بانه لو وجد لكان معنى قائما بالمفعول به وكان اسناده اليه على طريق القيام به لا على طريق الوقوع عليه فلم يخرج نائب الفاعل عن تعريف الفاعل بقيد على جهة قيامه به مع انهم ساقوه لاخراجه بل المصدر المتعدى لم يوضع الا لمعنى المصدرى والفعل المعروف وشبهه وضع لنسبته الى الفاعل من جهة القيام والفعل المجهول وشبهه وضع لنسبته الى المفعول به من جهة الوقوع عليه واوله بعض المحققين بانه يستفاد من كلام ذلك الفاضل انه انكر المصدر المبنى للمفعول القائم بالمفعول به واثبته بوجه آخر غير ما اورده فان المصدر قد يضاف الى فاعله وقد يضاف الى نائبه فالمضاف الى الفاعل نحو كسر زيد الزجاج مصدر بمعنى الفاعل والمضاف الى نائبه نحو كسر الزجاج بمعنى وقوع الكسر عليه لا بمعنى قيام المكسورية به ثم يجوز ان يكون المصادر مشتركة لكن لا تنسب ولا تضاف الا باعتبار استعمالها فى المعنى المصدر المقتضى للنسبة الى الفاعل او المفعول به فحينئذ يتجه على دليل الانكار ان غاية ما اورده نفى اشتراك صيغ الافعال وشبهها الموضوعة لنسبة معينة اما من حيث القيام او من حيث الوقوع لا نفى اشتراك المصادر الغير الموضوعة لشئ من النسبتين

فاحفظ فانه من نفايس المباحث فان قلت اذا كان الكون ضاربا مصدرا مبنيا للفاعل والكون مضروبا مصدرا مبنيا للمفعول يلزم التسلسل والدور من جهتين اما الاول فلان الكون مصدر ايضا فيلزم تصويره بالكون كائناً وهلم جرا فاما ان يتسلسل اويدور واما الثانى فلان ضاربا اومضروبا يتوقف تعلقهما على تعلق الضرب فلوفسر الضرب بما يتضمنه الضارب اوالمضروب يلزم الدور قلت الكون ضاربا اومضروبا غير معتبر فى مفهوم المصدر وانما هو تصوير للمعنى وبيان لحاصله ثم ان الايقاع الذى هو حقيقة معنى المصدر جزء من مفهوم الفعل وهو امر اعتبارى لاوجود له فى الخارج واستدلوا عليه بانه لوكان الايقاع موجودا لكان له موقع فيكون للموقع ايقاع آخر وهكذا الى غير النهاية وكل ايقاع معلول لايقاعه والمفروض ان الايقاعات امور موجودة فيلزم التسلسل فى جانب العلة فى امور متغايرة موجودة فى الخارج على ما هو المفروض لافى امور اعتبارية حتى ينقطع بانقطاع الاعتبار او يكون ايقاع الايقاع عين الايقاع كما فى لزوم اللزوم وامكان الامكان وايضا لوكان الايقاع موجودا يلزم عند ايجاد الفاعل شيئا ان يوجد امورا محققة غير متناهية هى الايقاعات المترتبة وهو باطل قطعا لاستلزامه التسلسل ورده العلامة الثانى المحقق التفتازانى فى التلويح بمنع لزوم التسلسل مستندا بانه انما يلزم لوكان ايقاع الايقاع ايضا فعله فلم لايجوز ان يوجد شيئا بايقاعه وكان ايقاعه بايقاع فاعل آخر كالبارى تعالى عز اسمه فلايلزم التسلسل واذا انتهى الى ايقاع قديم كالوصف الذى يسمى تكوينا لم يلزم التسلسل ايضا واجاب عنه بانه يمتنع انتهاؤه الى ايقاع قديم لانه يستلزم قدم الحادث ضرورة انه لايتصور ايقاع بالمعنى المصدرى عن غير شئ يقع به هذا غاية توضيح الكلام فى تفهيم المرام والعلم عند العزيز العلام وانما اطنبنا الكلام اذ لم ار احدا حام حول كلام المصنف فى هذا المقام (فخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين) (نحو كسرت الزجاج فانكسر ذلك الزجاج) وما نحن بصدده فى المثال لفظ انكسر فانه يدل على الانكسار وهو التأثر وقبول الاثر (فان انكسار الزجاج

أثر) مرتب على الكسر وذلك الأثر ان حصل فى الفاعل يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للفاعل وان حصل فى المفعول يسمى حاصلا بالمصدر المبنى للمفعول والمراد هنا هو الثانى ولذا وصفه بقوله (حصل) ذلك الاثر المعبر عنه بالمكسورية (عن تعلق الكسر الذى هو انفعل المتعدى) بمفعوله الذى هو الزجاج وذلك الحصول هو المطاوعة وقد يعبر عنها بالتأثر وقبول الاثر الذى هو من مقولة الانفعال وهى عبارة عن كون الشئ متأثرا مادام متأثرا كالمنقطع مادام منقطعا فان قيل فحينئذ يكون المطاوع بكسر الواو المفعول الذى هو الزجاج لانه الذى قبل الاثر من الفاعل وطاوع ذلك الزجاج اياه فيكون الفاعل مطاوعا بالفتح فلم اطلق المص المطاوع بالفتح على الفعل المتعدى فان اطلاق المطاوع بالفتح على الفاعل وان كانت حقيقة لكن الشايع فيما بينهم اطلاقه على الفعل مجازا تسمية للشئ باسم متعلقه على مابينه الشريف المحقق فى شرح الزنجانى فاطلاق المص مبنى على الاستعمال الشايع قال الفاضل الكفوى واعلم ان هذا الباب لاينقطع عن المطاوعة ولذا لايكون الا لازما انتهى هكذا قال اكثر الشراح اقول ان ارادوا انه لاينقطع عن المطاوعة مطلقا سواء كان مطاوعة المتعدى الى واحد او الى ازيد منه فممنوع لان هذا الباب يجئ لمطاوع فعل الذى يتعدى الى واحد وقد جاء قليلا لمطاوع افعل نحو اسفقته اى فانسفق اى رددته وازعجته فانزعج اى ابعدته وان ارادوا انه لاينقطع عن مطاوعة المتعدى الى واحد فمسلم لكن لايدل عليه كلامهم وايضا يوجب كلامهم ان يكون مطلق المطاوعة سببا لكون هذا الباب لازما ومستلزما له وليس كذلك اذ قد يجئ المطاوعة بدون الفعل اللازم كما فى علمته الفقه فتعلمه وقد يجئ الفعل اللازم بدون المطاوعة كما فى ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو وقد يجتمع كما فى مثال المص فبينهما عموم وخصوص من وجه كما فصل فى شرح الشافية لسيد عبد الله فظهر منه ان المطاوعة مطلقا لاتوجب لزوم الفعل فيقال اللزوم من خصائص هذا الباب من غير ان يتوقف على المطاوعة كما فى قوله

تعالى

أثر حصل
عن تعلق
الكسر الذي
هو الفعل
المتعدي

تعالى ﴿فانفجرت منه اثنتى عشرة عينا﴾ وقوله تعالى ﴿فانبجست﴾
الا ان يكون مرادهم بقولهم لاينقطع عن المطاوعة المطاوعة المعتبرة
فى هذا الباب بحمل اللام على العهد الخارجى واعلم ان هذا الباب
يختص بالعلاج والتأثير اى بالافعال التى يكون فيها علاج وتأثير
اى احداث فعل بالجوارح اذ العلاج فعل يتوقف حصوله على عضو
من اعضاء الانسان وانما خص بالافعال العلاجية لانه موضوع
للمطاوعة فخص بالمعانى الواضحة المحسوسة فلايقال علمته فانعلم
وانما جاز علمته فتعلم فى باب التفعل وان لم يكن علاجا مع انه وضع
لمطاوعة فعل لان تفعل يجئ للعمل المكرر فتكرره جعل كالمحسوس
فان قيل ما الفرق بين تكسر وانكسر قلنا ان تكسر للكسر الكثير
دون انكسر وفى بعض شروح المق انه قديجئ لمشاركة المجرد
كانطفأ النار بمعنى طفئت وللاغناء عن المجرد كانطلق بمعنى ذهب
وغيره (الباب الثانى) من تلك الابواب الخمسة (افتعل يفتعل افتعالا)
قدم هذا الباب لمناسبته لما قبله فى كونهما للمطاوعة قال الفاضل
الكفوى فى وجه التقديم انه يشترك بين اللازم والمتعدى بخلاف
باب الافعلال اقول لوكان اشتراكه وجها لتقدمه لناسب تقدمه
ايضا على باب الانفعال وليس فليس (موزونه اجتمع يجتمع اجتماعا)
اصله جمع فزيدت الهمزة فى اوله والتاء بين الفاء والعين فصار اجتمع
• واعلم ان هذا الباب لايختص بالعلاج لايقال ان بيان الموزون باجتمع
من الافعال العلاجية يوهم اختصاصه به لانا نقول ذكر الشئ ليس
بمناف لما عداه لقولهم غممته فاغتم فى غير العلاج (وعلامته ان يكون
ماضيه على خمسة احرف) اذ اصله جمع ثم صار اجتمع (بزيادة الهمزة
فى) محل قريب من (اوله و) زيادة (التاء بين الفاء والعين وبناؤه ايضا)
كبناء باب الانفعال (للمطاوعة) لمطاوعة فعل سواء كان علاجا
اولا والاولى ان يقول غالبا كما قاله ابن الحاجب فى الشافية لان بناء
هذا الباب قديجئ لمعان اخر كالاتخاذ والتصرف على ما سنذكره
(نحو جمعت الابل فاجتمع ذلك الابل) الاولى اجتمعت باضمار الفاعل

الباب الثانى
إفتعل يفتعل
إفتعالاً موزونه
إجتمع يجتمع
إجتماعاً
وعلامته ان
يكون ماضيه
على خمسة احرف
بزيادة الهمزة
فى اوله والتاء
بين الفاء والعين
وبناؤه ايضاً
للمطاوعة نحو
جمعتُ الابل
فاجتمع ذلك
الابلُ

لكن المصنف اظهره هنا وفيما قبله من باب الانفعال تفهيما للمبتدئين لغموض بحث المطاوعة ويجئ بناء هذا الباب بمعنى تفاعل الذى يكون للمشاركة كما سيجئ نحو اجتوروا واختصموا فانهما بمعنى تجاوروا وتخاصموا ولذا لم تقلب واوا اجتوروا الفا وان كانت علة القلب حاصلة فيه لانه لما كان تابعا لتجاور فى المعنى جعل تابعا له فى اللفظ فى عدم الاعلال وكذلك قوله تعالى ❊ وأتمروا بينكم بمعروف ❊ فان الايتمار فيه بمعنى التآمر كالاشتوار بمعنى التشاور يقال ايتمروا القوم وتأمروا اذا امر بعضهم بعضا والمعنى وليأمر بعضكم بعضا وبمعنى اتخاذ الشئ اى اتخاذ فاعل افتعل شيئا نحو اذبح واشتوى اذا اتخذ ذبيحة وشواء لنفسه اى عمل الشواء وصنعه ومنه قوله تعالى ❊ وقالوا اساطير الاولين اكتتبها ❊ اى كتبها لنفسه واخذها على ما فى الكشاف ومنه اكتال واتزن ويجئ ايضا لتصرف اى لتصرف فاعله فى تحصيل الفعل وفى تهيئة اسبابه نحو اكتسب فان معناه اضطرب واجتهد فى تحصيل الكسب بخلاف كسب فان معناه تحصيل الشئ على اى وجه كان سواء بولغ فيه ام لا قال الله تعالى ❊ لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ❊ حيث اثبت ثواب الفعل على اى وجه كان بقوله ❊ لها ما كسبت ❊ ولم يثبت العقاب الا على وجه المبالغة بقوله ❊ وعليها ما اكتسبت ❊ وفيه دلالة على ان العباد لا يؤاخذون الا بما اجتهدوا فى تحصيل المعاصى هذا اى مجئ بناء اكتسبت للتصرف على قول الشيخ ابن الحاجب رحمه الله فان قلت قد جعل صاحب المفتاح بمعنى كسب للثلاثى المجرد فالاعتماد على اى القولين قلنا كلاهما موثوق به كيف لا والشيخان جامعان قصبات السبق ووحيدا عصرهما ويدل على ما قلنا ما قاله صاحب القاموس من ان كسبه يكسبه كسبا وكسبا بفتح الكاف وكسرها وتكسب واكتسب طلب الرزق وكسب اصاب واكتسب تصرف فيه واجتهد هذا كلامه فان اول كلامه يدل على ان اكتسب بمعنى كسب وآخر كلامه يدل على ان اكتسب بمعنى تصرف فيه وكلا المعنيين جاريان فى اللغة قال الزمخشرى

الطلاق (٦)

الفرقان (٥)

البقرة ٢٨٦

في تفسير قوله تعالى ❁ لها ماكسبت وعليها ما اكتسبت ❁ انما خص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان في الاكتساب اعتمالا فلما كان الشر مما تشتهيه الانفس وهي تجذبه اليه وامارة به كانت في تحصيله عمل واحد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم تكن كذلك في باب الخير وصفت بما لادلالة له على الاعتمال لنفورها في تحصيله انتهى كلامه وقال الفاضل العصام هذا بالنسبة الى النفوس الامارة اما بالنسبة الى النفوس المطمئنة فالنكتة في استعمال الكسب في الخيرات انها تصدر عنهم بسهولة فلا حاجة لهم الى الاعتمال بخلاف الشر فانه لو صدر عنهم كان باجتهاد ومزيد تصرف انتهى ويجئ بناء هذا الباب بمعنى فعل نحو اجتذب بمعنى جذب ذكره التفتازاني ولاظهار اصل الفعل نحو اعتذر اي اظهر عذره ذكره صاحب روح الشروح وجعل بعضهم اعتذر بمعنى افعل للصيرورة اي بمعنى اعذر اي صار ذا عذر ذكره صاحب النوابغ وللقبول نحو اتعظ اي قبل الوعظ ولمعنى تفعل نحو اجتزع بمعنى تجزع ولمعنى استفعل كاتقد بمعنى استوقد وجعل بعض المفسرين اكتسبها من هذا القبيل ولمعنى المجرد كقرب واقترب وقدر واقتدر وللاغناء عن المجرد نحو استلم الحجر (الباب الثالث) من الابواب الخمسة (افعلّ يفعلّ افعلالا) بزيادة الالف قبل الآخر قدمه لاشتراكه مع الاولين في زيادة الهمزة التي للوصل (موزونه احمرّ) اصله احمرر فادغم احدى الرائين في الاخرى بعد سلب حركة الراء الاولى لاجتماع الحرفين المتجانسين فان قلت ان كلمة ارعوى من باب افعلّ اصله ارعوو فالقياس فيه يقتضي ان يقال ارعوّ بالادغام كاحمرّ واعورّ فلم يدغم احدى الواوين في الاخرى قلت لانعدام الجنسية بعد قلب الواو الثانية الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وانما كتب الالف بصورة الياء حملا على مضارعه وتحقيق هذا الكلام انه اذا اجتمع في الكلمة مقتضيان مقتضى الاعلال وهو تحرك حرف العلة مع فتحة ماقبلها ومقتضى الادغام وهو اجتماع الحرفين المتجانسين المتحركين فحينئذ اما

الباب الثالث
افعلّ يفعلّ افعلالاً
احمرّ

ان يجب اعمالهما او الغاؤهما او اعمال احدهما والغاء الآخر ولا يجوز اعمالهما معا لان باعمال احدهما يبطل مقتضى الآخر ولا الغاؤهما معا لان قيام المقتضى يستلزم قيام المقتضى فتعين اعمال احدهما والغاء الآخر ولا يجوز اعمال مقتضى الادغام دون مقتضى الاعلال لان الاعلال سابق على الادغام اذ الاعلال يجب بمجرد النظر الى الحرف الواحد من حروف علة بخلاف الادغام فانه لم يجب مالم ينظر اليهما وايضا ان القلب هنا مقدم على الادغام لان القلب اعلال فى الآخر والادغام اعلال فى الوسط وما فى الآخر اسبق واولى لان الآخر محل التغيير فلا تعل لمسبق موجب الادغام (يحمرّ) اصله يحمرر فادغم كما فى السابق (احمرارا) على وزن افعلالا بزيادة الالف قبل الآخر وكسر عين الفعل (وعلامته ان يكون ماضيه) المفرد المذكر الغائب (على خمسة احرف) اذ اصله حمر ثم صار احمر (بزيادة الهمزة فى) محل قريب من (اوله و) بزيادة (حرف واحد من جنس لام فعله) اى من مثل لام فعله ومما ينبغى ان يعلم فى هذا المقام ان من دأب الصرفيين ان يقولوا من جنس عين فعله او من جنس لام فعله وما مرادهم من هذا مثلا فى احمر قالوا اصله حمر فزيدت الهمزة فى اوله وحرف واحد من جنس لام فعله وهو الراء فكأنهم قالوا الراء جنس الراء والحال انه ليس جنسه بل مثله فكيف يصح قولهم هذا فتنبيهم هذا المقام يتوقف على معرفة مفهوم الحرف واقسامه عرف ابن سينا الحرف بانه كيفية تعرض للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر مثله فى الحدة والثقل تميزا فى المسموع ثم انه ينقسم من وجوه

• الوجه الاول • الحروف اما مصوتة واما صامتة اما المصوتة فهى التى يسمى فى العربية حروف المد واللين وهى الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة متولدة من اشباع ما قبلها من الحركات المجانسة لها فان الضم مجانس للواو والفتح للالف والكسر للياء واما الصامتة فهى ماسوى الحروف المذكورة لكنها قد تكون متحركة وقد تكون ساكنة بخلاف المصوتة فانها لا تكون الا ساكنة مع كون حركة

يحمرّ احمرارا
وعلامته ان
يكون ماضيه
بزيادة الهمزة
في اوله
وحرف واحد من
جنس لام
فعله
مفهوم
الحرف

ماقبلها من جنسها كما عرفت فالالف لايكون الامصوتا لامتناع كونه متحركا مع وجوب كون الحركة السابقة عليه فتحة واطلاق اسم الالف على الهمزة بالاشتراك اللفظى واما الواو والياء فكل واحد منهما قديكون مصوتا كما عرفت وقديكون صامتا بان يكون متحركا اوساكنا ليس حركة ماقبله من جنسه * الوجه الثانى * الحروف اما زمانية صرفة واما آنية صرفة واما آنية تشبه الزمانية اما الاول فكالحروف المصوتة وكالفاء والقاف والسين والشين فان المصوتة زمانية عارضة للصوت باقية معه زمانا بلاشبهة وكذلك الصوامت المذكورة ونظائرها مما يمكن تمديدها بلا توهم تكرار فان الغالب على الظن انها زمانية ايضا واما الثانى فكالتاء والطاء والدال وغيرها من الصوامت التى لايمكن تمديدها اصلا فانها لاتوجد الا فى آخر زمان حبس النفس كما فى لفظ بيت وفرط وولد اوفى اوله كما فى ترب وطرب ودول اوفى آن يتوسطهما كما اذا وقعت هذه الصوامت فى اواسط الكلمات فهى بالنسبة الى الصوت كالنقطة والآن بالنسبة الى الخط والزمان وتسمية هذا القسم بالحروف اولى من تسمية غيره لان هذا القسم من الحروف طرف الصوت والحرف هو الطرف وقد علم بذلك تسمية الحرف ايضا بوجه دقيق واما الثالث فهى ان يتوارد افراد آنية مرارا نظن انها فرد واحد زمانى كالراء والحاء والخاء فان الغالب على الظن ان الراء التى فى آخر الدار مثلا راآت متوالية كل واحد منها آنى الوجود الا ان الحس لا يشعر بامتياز ازمنتها فتظنها حرفا واحدا زمانيا وكذا الحاء والخاء * الوجه الثالث * ان الحروف اما متماثلة لا اختلاف بينها بذواتها ولا بعوارضها المسماة بالحركة والسكون كالباءين الساكنين او المتحركين بنوع واحد من الحركة او متخالفة اما بالذات والحقيقة كالباء والميم فانهما حقيقتان مختلفتان سواء كانا ساكنين او متحركين بحركتين متماثلتين او مختلفتين او بالعرض كالباء الساكنة والمتحركة فانهما متفقتان فى الحقيقة ومختلفتان بسبب العارض الذى هو الحركة

والسكون فظهر من هذا التحقيق ان الحروف كلها باعتبار التقسيم الثالث لاتخلو من هذين القسمين على ما فى المواقف وشرحه فتعبيرهم عن المثل بالجنس الدال على المجانسة اما مبنى على مسامحتهم المشهورة اومبنى على اصطلاحهم ولامشاحة فى الاصطلاح فتدبر (فى) محل قريب من (آخره) واختلفوا فى هذه الزيادة هل هى اللام الاولى او الثانية واختار المحققون الثانى منهم المصنف لان الزائد بالآخر اولى فان قيل قد اختار المصنف فى زيادة احد المثلين فى فعل الاولى تبعا للخليل بدليل ان الحكم بزيادة الساكن اولى فلم عكس الامر باختيار قول الاكثرين هنا قلنا لان دليل الخليل لايتمشى هنا لكون سكون الاول هنا للادغام بخلاف سكون فعل فانه للفرار عن توالى الحركات الاربع من اول الامر فتدبر قال الفاضل الكفوى والامران جائزان عند سيبويه لتعارض الادلة اقول هذا النقل يشعر جواز الامرين هنا وليس كذلك لانهم قالوا اذا تعارض الدليلان يرجح الاقوى فقول الاكثرين وهم المحققون اولى واقوى هنا كما لايخفى ولذا اخذه المصنف (وبنؤه لمبالغة) الفعل ٧ (اللازم) كاحمر فان ثلاثيه حمر وهو لازم فاذا اريد المبالغة قيل احمر ومايكون لمبالغة اللازم يكون لازما فبناء هذا الباب لايكون الا لازما ظاهر هذا الكلام انه لمبالغة اللازم مطلقا سواء كان لونا اوعيبا اوغيرهما والتخصيص بالالوان والعيوب غير مرضى عنده ولذا مرضه بصيغة المجهول فقال (وقيل للالوان والعيوب) ولعل هذا لقولهم ارعوى عن القبيح اى كف ورجع اصله ارعوو من هذا الباب مما ليس لعيب ولالون والتحقيق ان ٤ هذا الباب مع كونه لمبالغة اللازم مختص بالالون والعيوب على ماذكره العلامة التفتازانى وايضا شرط بعضهم فى هذا الباب عدم كونه مضاعف العين ولامعتل اللام فعلى هذا يكون ارعوى شاذ اوعلى اى تقدير لاوجه لتمريض المصنف الا ان يقال مراده انه كونه لمبالغة اللازم وصف مشتهر فى كونه للالوان والعيوب بلا احتياج الى ذكرهما لاختصاصه بهما لانفهامهما منه لمن له ممارسة بهذا الفن قال الفاضل

٧ اللام فى قوله لمبالغة اللازم للاختصاص وكذا اللام فى قول القائل للالوان والعيوب اى بنؤه مختص لمبالغة اللازم اومختص للالوان والعيوب مع كون لمبالغة اللازم (منه)

٤ اى من كونه لمبالغة اللازم (منه)

فى آخره

وبناؤه لمبالغة

اللازم

وقيل

للالوان

والعيوب

الكفوى فى شرح قوله للالوان والعيوب اى غالبا والا فهذا قد يكون لغير لون ولا عيب كانقض الحائط ذكره دده خليفة انتهى اقول التمثيل بانقض الحائط خطأ فاحش لان انقض من الانقاض من باب الانفعال من القضض على ما فى الصحاح وغيره لا من باب الافعلال من النقض من ان هذا مشهور فى التمثيل النحوى فى جواز وقوع النكرة المحضة مبتدأ بقولهم كوكب انقض الساعة اى سقط فياعجبا لم لم يفهم هذان النحريران مع عظمة شانهما وكونهما اشهر زمانهما ولم يتفطنا انه من اى باب هو والحق ان هذا الباب لا يبنى الا للمبالغة فى النعوت فان احمر ابلغ من حمر ولا تعتبر زيادته الا على ثلاثى لازم دال على اللون نحو احمر واشهب او على العيب كاعور قال السيد السند قدس سره وهذا البناء مختص بالالوان والعيوب وفيه مبالغة انتهى فلو لم يكن كلام السيد السند سندا فاى كلام يكون سندا (مثال الالوان) اى مثال فعل الالوان بتقدير المضاف والاضافة بمعنى اللام ٧ يعنى مثال الفعل الذى هو للالوان (نحو احمر زيد) لانه يقال حمر زيد اذا حصل له حمرة فى الجملة ويقال احمر زيد اذا حصل له حمرة كثيرة على ما سيذكره المصنف فى باب الافعيلال (ومثال) فعل (العيوب) اى مثال الفعل الذى هو للعيوب (نحو اعور زيد) يقال عارت العين تعار من الباب الرابع وعورت عينه بابقاء الواو على حالها لان اصله اعورت العين ولما كان ما قبل الواو فى اعورت ساكنا كان الواو صحيحا ولما حذفت الزوائد ورفع التشديد بقى عور والدليل على ان عور اصله اعور سائر اخواته من اسود وابيض واحمر واصفر واخضر لان الالوان لا تستعمل فى غير هذا الوزن فكذا العيوب كذا فى الصحاح وغيره والعور بفتحتين عدم رؤية احدى العينين (الباب الرابع تفعل يتفعل تفعلا) القياس فيه اوله تاء ضم ما قبل اللام فرقا بين المصدر وفعله الا فى الناقص فانه مكسور ابدا لتجانس الياء كالتعدى والتوقى والتمنى والتحرى لانه لو ضم ما قبل الياء لانقلب واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فعدلوا عن الضم ليسلم بناء الياء ويجئ

٧ وقيل مثال ما يكون للالوان وقيل مثال الفعل من الالوان والاظهر ما قلنا على ما دل عليه لام الاختصاص فى قوله للالوان (منه)

مصدر هذا الباب على تفعال بكسر التاء والفاء وتشديد العين نحو
تملاق يقال تملقه وتملق له تملقا وتملاقا اذا تودد اليه وتلطف له قال
الشاعر ❊ ثلثة احباب فحب علاقة ❊ وحب تملاق وحب هو القتل
❊ وهو قياس اهل اليمن فانهم قالوا فى فعل فعالا نحو كلم كلاما بكسر
الكاف وتشديد اللام وقالوا فى تفعل تفعالا نحو تحملته تحمالا بكسر التاء
والحاء وتشديد الميم قيل وقد يجيء على فعلة بكسر الفاء وفتح العين نحو
الطيرة والخيرة من تطير وتخير قال فى النهاية ان طيرة مصدر كما يقال
تخير خيرة ولم يجيء من المصادر على هذه الزنة غيرهما انتهى لكن الحق
انهما اسمان على مابينه المفسرون فى تفسير قوله تعالى ❊ ان يكون لهم
الخيرة من امرهم ❊ وكذا صرح فى الصحاح وغيره اسميتهما بان الطيرة
اسم لما يتشاءم والخيرة اسم بمعنى الاختيار مأخوذ من قولهم اختاره الله
ويجيء بمعنى المختار يقال محمد خيرة الله من خلقه (موزونه تكلم تكلم
تكلما) قدمه على باب تفاعل لانه يجيء لمطاوع فعل وباب تفاعل يجيء
لمطاوع فاعل وفعل مقدم على فاعل فكذا يقدم تفعل على تفاعل
اولان مصدر هذا الباب يصدر عن الواحد ومصدر تفاعل يصدر
عن الاثنين فصاعدا والواحد مقدم على الاثنين ولذا اخر فيما سبق
باب المفاعلة عن الافعال والتفعيل (وعلامته ان يكون ماضيه على
خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله و) بزيادة (حرف آخر من جنس
عين فعله بين الفاء والعين) قد سبق ما يتعلق بهذا فتذكر (وبناؤه
للتكلف) اى للدلالة على التكلف وهو فى اللغة التجشم يقال
تكلفت الشيء اذا تجشمته ولما كان الاصل فى بيان معنى التكلف
ان فاعل تفعل اى يتعانى فى اصل ذلك الفعل وتمرنه فى حصوله حقيقة
ويجتهد فى الزيادة كما قال الشاعر ❊ كريم اذ زرناه لم يقتصر بنا ❊
على الكرم المولود ٧ او تكرما ❊ ونحو تشجع وتحلم اى تكلف
فى الشجاعة والحلم وطلب حصوله على ما فى الشافية وشرحها اوان
الفاعل يريد اظهار شيء عن نفسه وليس فيه ذلك الشيء له كتشجع
وتحلم اى اظهر من نفسه الشجاعة والحلم على ماذكره الشريف

٧ وكذا او هنا بمعنى بل (منه)

وماذكره المصنف معنى كونه للعمل المكرر فى مهلة وهو عبارة عن حصول اصل الفعل للفاعل مرة بعد اخرى سواء كان حسيا نحو تجرعته اى شربته جرعة بعد جرعة اومعنويا نحو تفهم وتعلم اى حصل الفهم والعلم مرة بعد اخرى وكان مراده ارجاعه هذا اليه مع كونه غير ظاهر منه فسره بقوله (ومعنى التكلف تحصيل المطلوب) اى تمام المطلوب وكماله (شيئا) منصوب بنزع الخافض اى بشئ يعنى تحصيل تمام المطلوب بتحصيل شئ من افراده ان اعتبر تمام المطلوب تحصيله ذا افراد او بتحصيل شئ من اجزائه ان اعتبر تمام المطلوب تحصيله كلا ذا اجزاء (بعد) تحصيل (شئ) آخر من افراده او من اجزائه مثلا اذا كان تمام المطلوب علما من العلوم المدونة التى لها اسماء مخصوصة كالنحو والصرف والمعانى وغيرها فهو قد يطلق على معلومات مخصوصة ومسائل وهى ذات افراد وكل مسئلة منها فرد فتحصيلها بتحصيل فرد من افرادها وقد يطلق على ادراكاتها وهى ذات اجزاء لما قيل ان اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات والمبادى والمسائل فتحصيلها بتحصيل شئ من اجزائها بعد تحصيل شئ آخر من اجزائها وغير ذلك من التصويرات فليتأمل (نحو تعلمت العلم) اى مسائله لان حقيقة كل علم مسائله فعلى هكذا يكون قوله (مسئلة) منصوبا بنزع الخافض بتقدير المضاف اى تعانيت ٨ وتجشمت فى تحصيل تمام العلم المطلوب بتحصيل المسئلة (بعد) تحصيل (مسئلة) اخرى اوظرف تعلمت ويجوز ان يكون قوله مسئلة بدلا من العلم على نهج بدل البعض من الكل والمعنى تعلمت العلم مسئلة بعد تعلمى مسئلة اخرى فيدخل المسائل كلها فى تعلم المتكلم واعلم ان غالب بناء هذا الباب ان يكون لمطاوعة عند صاحب المفتاح وابن الحاجب والعلامة التفتازانى والشريف المحقق الجرجانى فترجيح المصنف مخصصا بالذكر يوجب مخالفة لجمهور المحققين وهو فى قوة الخطأ مع كونه مخالفا لدأبهم ٧ ايضا فى هذه الرسالة الا ان يقال مراده ادعاء اندراج معنى المطاوعة تحت معنى التكلف وبؤيده ماقلنا

٨ من الاعتناء والمشقة (منه)

٧ لان دأبه اخذ المعانى الغالبة فى هذه الرسالة (منه)

ومعنى التكلف تحصيل المطلوب شيئا بعد شئ

نحو تعلمت العلم مسئلة بعد مسئلة

ماذكر فى روح الشروح حيث قال و بناؤه غالبا للتكلف اما مطاوعا
لفعل مشددة العين نحو علمته الفقه فتعلم اوغير مطاوع نحو تشجع
انتهى وهذا من قبيل ضم النشر وتقليل الاقسام وهو معتبر عند
المحققين ثم اعلم ان تفعل وتفاعل يشتركان فى كونهما للتكلف الاان
بينهما فرقا وهو ان تفعل يظهر صاحبه عن نفسه ماليس فيه وتفاعل
ايضا يظهر صاحبه عن نفسه ماليس فيه ولكن يريد حصوله
فى نفسه والى هذا اشار اليه الزمخشرى فى المفصل بقوله وليس تحلم
مثل تجاهل لان الفاعل فى تحلم يطلب انيكون حليما والفاعل
فى تجاهل لايطلب انيكون جاهلا وقديجئ بناء هذا الباب للاتخاذ
والمراد به جعل الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسدت الحجر اى
اتخذته وسادة فان الفاعل جعل المفعول وهو الحجر اصل الفعل وهو
الوسادة ولابد انيكون تفعل بهذا المعنى متعديا وللتجنب اى للدلالة
على ان الفاعل جانب الفعل نحو تحوب اى بعد من الحوب وهو
الاثم وتخرج وتهجد اى بعد من الخروج والهجود وهو النوم كما قال
الله تعالى فى الامر لرسول الله عليه الصلاة والسلام ﴿ ومن الليل
فتهجد به نافلة لك ﴾ و بمعنى استفعل نحو تكبر وتعظم وتيقن وتبين
اى طلب الكبر والعظمة واليقين والبيان وتحين اى طلب الحين كما قال
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ❊ تحينوا ليلة القدر فى العشر
الاواخر اوقال فى السبع الاخر ❊ اى اطلبوا حينه و يومه فيه و يكون
لافادة الكمال فى حق الله تعالى نحو تقدس وتوحد وتفرد وللتشبيه
نحو تهجر اى تشبه بالمهاجرين كما قال النبى صلى الله تعالى عليه
❊ هاجروا ولاتهجروا ❊ وللصيرورة نحو تمول اى صار ذا مال
ولمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وللانقلاب كتحجر الطين اى
انقلب حجرا وللاغناء عن المجرد كتكلم وتصدى ولحصول الشئ
بلا عمل نحو تولد وتكون وللاعتقاد نحو تعظم اى اعتقد انه عظيم
[illegible] انه اذا كان فاء تفعل قريبا فى المخرج من التاء جاز ان تقلب
التاء بما تقاربه فى المخرج وتدغم فيها وتجتلب الهمزة لسكون اول المدغم

٤ ٤٧ النحل ٣ ٩٤ الأعراف ٥ ٧٥ التوبة ٧ ١٨ الصافات
٤٤ يونس ٤ ١٥٨ البقرة ٥ ٦٨ المؤمنون ٨ ٧٩ التوبة

وتعذر الابتداء بالساكن نحو اذثر وازمل اى تلفف بثيابه وفى القرآن
﴿ قالوا اطيرنابك واز ينت وظن اهلها وفى البأساء والضراء لعلهم
يضرعون وان يطوف بهما ولنصدقن وافلم يدبروا القول ولا يسمعون
والذين يظزون المطوعين ﴾ من التدثر والتزمل والتطير والتزين
والتضرع والتطوف وهو الاقدام فى الطواف والتصدق والتدبر
بمعنى التفكر والتأمل والتسمع والتطوع (الباب الخامس) من الابواب
الخمسة (تفاعل يتفاعل تفاعلا) وحال مصدره كحال مصدر تفعل
فى الصحيح والناقص نحو تصالحا وتجافيا فتذكر (موزونه تباعد
يتباعد تباعدا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كتباعد
اصله بعد ثم صار تباعد (بزيادة التاء فى اوله والالف بين الفاء والعين
وبناؤه للمشاركة بين الاثنين) فى اصل الفعل مع تساو بينهما فيه
(فصاعدا) اى فذهب الاشتراك حال كونه آخذا فى الزيادة الى ثلثة
واربعة وهلم جرا والاولى ان يقول بدل قوله للمشاركة للاشتراك
اوللتشارك لان المشاركة لاتحقق الابعد الصدور من الفاعل والتعلق
بالمفعول كما تقدم ولذا لاتضاف الاالى الفاعل اوالمفعول يقال اعجبنى
مشاركة زيد عمرا اومشاركة عمرو زيدا بخلاف الاشتراك والتشارك
فانهما يضافان اليهما جميعا الاان يقال المراد بالمشاركة التشارك لان بناء
المفاعلة قديجئ بمعنى التفاعل كسارع بمعنى تسارع وفيه مافيه بل الاولى
ان يقال وبناؤه لنسبة اصله الى شريكين فصاعدا كتضاربا وتجاذبوا
الثوب كما ان الاولى فى باب المفاعلة ان يقال وبناؤه لنسبة اصله الى
احد الشريكين وتعلقه بالآخر صريحا فيلزم عكسه ضمنا كما قال العصام
فى ميزان الادب حتى يظهر بينهما فرق لان تفاعل لافادة الشركة بين
اجزاء الفاعل فى اصل الفعل ولذا يكون الفعل فيه منسوبا الى اثنين
فصاعدا على سبيل التصريح فاذا قلت تصالح القوم كان القوم مشتركا
فى الصلح واذاقلت تضارب زيد وعمرو كان الضرب منسوبا اليهما
على سبيل التصريح بالفاعلية فيكون معناهما تشارك القوم باسرهم
فى الصلح وتشارك زيد وعمرو فى الضرب ولاجل ان التشارك فى تفاعل

الباب الخامس
تفاعل يتفاعل
تفاعلا
موزونه
تباعد يتباعد
تباعدا
وعلامته ان
يكون ماضيه
على خمسة
احرف
بزيادة التاء
في أوله
والالف بين
الفاء والعين
وبناؤه للمشاركة
بين الاثنين
فصاعدا

صريحا كل فعل اذا تعدى فى فاعل الى مفعول واحد لايتعدى فى تفاعل اصلا نحو ضارب زيد عمرا وتضارب زيد وعمرو لان وضعه لنسبته الى امرين من غير قصد الى متعلق له بخلاف فاعل فانه لنسبه الفعل الى فاعله مع تعلقه بغيره صريحا واذا تعدى فى فاعل الى مفعولين يتعدى فى تفاعل الى مفعول واحد نحو نازع زيد وعمرو الحديث وبالجملة ان بناء تفاعل لافادة مايوجد بين اثنين فصاعدا بدون تعيين البادى اى الذى بدأ وباشر الفاعل اولا ولذا يسند الى الكل نحو تصالحا وتصالحوا ومنه التكاثر والتفاخر بخلاف فاعل كما مر فان البادى او الغالب فيه معين فان قيل هلا يجىء بناء هذا الباب لمعان اخر وعلى تقدير مجيئه يكون ما ذكره من المعانى الغالبة فلم لم يقل وبناؤه للمشاركة بين الاثنين فصاعدا غالبا قلت دأبه بيان المعنى الغالب ولذا خصصه بالذكر من غير حاجة الى قوله غالبا (مثال المشاركة) اى التشارك (بين الاثنين نحو تباعد زيد عمراً) الصواب ان يقول تباعد زيد وعمرو اذ قد عرفت مما قررناه آنفا ان كل فعل اذا تعدى فى فاعل الى مفعول واحد نحو باعد زيد عمرا لايتعدى فى تفاعل اصلا كتباعد (و) مثالها فصاعدا اى مثال المشاركة بين الاكثر (نحو تصالح القوم قوما) الصواب ترك قوله قوما لايقال ان تباعد وتصالح بمعنى باعد وصالح لان بناء تفاعل قد يجىء بمعنى فاعل كما جاء عكسه لانا نقول هذا مناف لما هو الغرض من المثال لانه على هذا لايكون مطابقا للممثل له ويجىء بناء هذا الباب بمعنى فعل نحو توانيت بمعنى ونيت من الونى وهو الضعف ويجىء مطاوع فاعل لكن لامطلقا بل اذا كان الفاعل لجعل الشىء وهو المفعول صاحب اصله نحو باعدته فتباعد اى جعلته بعيدا فتباعد ولارادة ماليس فى الواقع نحو تغافلت وتمارضت وتجاهلت اى اريت الغفلة والمرض والجهل وليست لى هذه الاشياء فى الواقع ولا اريد حصولها (النوع الثالث) من الانواع الثلثة (هو ما) اى فعل او الفعل الذى (زيد فيه) اى ماضيه المفرد المذكر الغائب (ثلثة احرف) ويسمى هذا النوع

مثال المشاركة بين الاثنين نحو تباعد زيد عمراً ونحو تصالح القوم قوماً.

النوع الثالث صوما زيد فيه ثلاثة احرف

السداسى المزيد على الثلاثى لكون ماضيه على ستة احرف بزيادة ثلثة احرف (على الثلاثى المجرد وهو) الضمير اما راجع الى ما او النوع الثالث وهو الاقرب (اربعة ابواب) الاستفعال والافعيعال والافعوال والافعيلال (الباب الاول استفعل) بفتح العين (يستفعل) بكسر العين (استفعالا) بزيادة الالف قبل الآخر وكسر التاء من غير الاجوف واما فى الاجوف فيجوز فيه الوجهان كما فى استقام فانه يجوز فيه استقامة على وزن استفالة بكون التاء التى فى الآخر عوضا عن العين المحذوفة وهى الواو ويجوز التكام على اصله مثل استقواما على ما فى كتب اللغة (موزونه استخرج يستخرج استخراجا) قدمه لوقوع الزوائد كلها فى الاول (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة) اى بسبب زيادة (الهمزة والسين والتاء فى) محل قريب من (اوله) وقد يحذف التاء للتخفيف نحو اسطاع يسطيع وتوضيح الكلام فى هذا المقام ان فيه قولان الاول قول سيبويه فعنده زيادة السين شاذة لان اصله اطاع يطيع من باب الافعال فزيدت السين جبرا لما دخل عليه من التغيير اذ اصله اطوع يطوع فكان اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم حرف المضارعة لان كل فعل ماضيه على اربعة احرف بالوضع فحرف المضارعة مضمومة وفى غيره مفتوحة والثانى قول الفراء فعنده ليس الشاذ زيادة السين وانما الشاذ فتح الهمزة مع جعلها همزة قطع فحذف التاء لان اصله استطاع من باب الاستفعال فحذفت التاء وفتحت الهمزة فصار اسطاع ومضارعه يسطيع بالفتح وقال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى ﴿فما اسطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا﴾ بحذف التاء للخفة لان التاء قريبة المخرج من الطاء وعلل البيضاوى حذف التاء بقوله حذرا عن تلاقى متقاربين وقال فى تفسير قوله تعالى ﴿ذلك تأويل ما لم تسطع﴾ اى ما لم تستطع فحذف التاء تخفيفا فان قيل ما الفرق بين قول الفراء وبين صاحب الكشاف قلت ان فى قول الفراء شذوذين فتح الهمزة وحذف التاء وفى قول صاحب الكشاف شذوذ واحد وهو حذف

التاء و بالجملة ان اسطاع يسطيع بزيادة السين من اطاع يطيع ومن قال اسطاع بفتح الهمزة وكسرها يسطيع بفتح الياء من الاستفعال بحذف التاء استثقالا مع الطاء وروى الاخفش عن بعض العرب استاع يستيع بحذف الطاء وابقاء تاء الاستفعال والحاصل ان الغالب اثبات الطاء والتاء معا وعليه اكثر الاستعمال في القرآن ومن ذلك قرؤا عقيب قوله تعالى ﴿فما اسطاعوا ان يظهروه وما استطاعوا له نقبا﴾ وقد يحذف تخفيفا وقد يدغم كقراءة حمزة وقد يحذف الطاء كما هو المروي عن الاخفش وقرئ فما اصطاعوا بقلب السين صادا ولكل وجهة هو موليها * وكذا استكان يجوز فيه وجهان على ما قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ﴿ولقد اخذناهم بالعذاب فما استكانوا لربهم وما يتضرعون﴾ فان قلت ماوزن استكان قلت استفعل من الكون اى انتقل من كون الى كون كما قيل استحال اذا انتقل من حال الى حال ويجوز ان يكون افتعل من السكون اشبعت فتحة عينه كما جاء بمنتزاح انتهى كلامه اى كما جاء بمنتزاح في قول الشاعر * وانت من الغوائل حين ترمى * ومن ذم الرجال بمنتزاح * اى انت بمنتزح من الغوائل ومن ذم الرجال اى بعيد منهما فاشبعت فتحة الزاء فصار منتزاح والاصل استكن فاشبعت فتحة الكاف فصار استكان

(وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال المتعدي نحو استخرج زيد المال) اصله خرج وهو لازم فنقل الى استخرج بمعنى اخرج فيكون متعديا هذا على تقدير ان يكون بناء هذا الباب لافادة معنى افعل كاستيقن بمعنى ايقن (ومثال اللازم نحو استحجر الطين) اى تحول الطين الى الحجرية هذا على تقدير ان يكون البناء لافادة تحول الفاعل الى اصل الفعل على ما فسره العلامة بالتفتازاني وان قيل قد فسر التحريف المحقق هذا التركيب بقوله صار الطين حجرا فيكون لازما لفظا ومتعديا معنى فكيف يصح التمثيل به قلنا التحول على ما قالوا قد يكون حقيقة وقد يكون مجازا فعلى الاول معنى استحجر الطين تحول الى الحجرية

ويلزمه صيرورة الطين حجرا وعلى الثانى يكون معناه صار كالحجر فى صلابته فمثال المصنف مبنى على المدلول المطابقى لمعناه الحقيقى ولذا فسرناه به وتفسير الشريف مبنى على المدلول الالتزامى له على ان المثال يكفى فيه البناء على ظاهر التركيب فتدبر (وقيل لطلب الفعل٧) واعترض عليه بانه ان اريد به كونه لطلب الفعل دائما فلا قائل به لاتفاقهم على انه يجئ لغير الطلب ايضا وان اريد انه لطلب الفعل غالبا فلا يكون مقول البعض بل مقول الجمهور فليس لايراد القيل ثمرة غير القال والقيل واجاب عنه الفاضل الكفوى باختيار الشق الاول وتأويل ماجاء لغير الطلب بالطلب وباختيار الشق الثانى بعدم منافاة كونه مقول الجمهور مقول البعض لاستلزامه اياه اقول كل من الجوابين فاسد اما الاول فلان صحة تأويل ماجاء لغير الطلب بالطلب يوجب كونه لطلب الفعل دائما متفقا عليه فلاوجه لايراد القيل واما الثانى فلان مادل على كونه مقول البعض لايدل على كونه مقول الجمهور بل ينافى كونه مقول الجمهور فلاوجه لايراد القيل وارادة الجمهور والحاصل ان كونه مشتركا بين المتعدى واللازم لاينافى كونه للطلب لان بناء الاستفعال لايجوز عن طلب فقولهم استحجر الطين معناه طلب نفسه ان يكون حجرا وقولهم استقر معناه سئل نفسه القرار على ماذكره العصام فى شرح الشافية نقلا عن صاحب المفتاح فلا يصح التمريض بقوله وقيل فالصواب ان يقال السؤال غالبا كما قاله ابن الحاجب وغيره من المحققين (نحو استغفر الله العظيم) اى اطلب المغفرة من الله العظيم فان قيل هل بين الطلب والسؤال فرق؟ قلت نعم! فرق بعضهم بتخصيص الطلب بالقلب والسؤال باللسان لكن الاكثرون لم يفرقوا بينهما بل جعلوا هذين المعنين معنى واحدا على ما فى الامعان ثم الطلب اما تحقيقى كاستكتبته فانه لطلب الكتابة وهو تحقيقى وكذا استخرجت زيدا من الدار فانه لطلب خروجه من الدار وهو تحقيقى ايضا واما تقديرى كاستخرجت الوتد من الحائط لان الوتد لايطلب منه الخروج بل ينزل السعى فى الاخراج والحيلة له منزلة الطلب ولذا

٧ لظهور ان اتيان الفعل بالتمريض يدل على انه عند الجمهور ليس كذلك (منه)

صار تقديريا وقد يجئ للتحول نحو استحل الخمر اى انقلب الخمر الى الخل فقول الفاضل الكفوى متابعة لظاهر كلام صاحب المقصود اى انقلب الخمر خلا غير صحيح كيف وقد نبه الامام البركوى على وقوعه سهوا من قلم الناسخ لان باب انفعل لازم قطعا على ما حقق سابقا لا يقال لزومه ليس بكلى لما جاء فى القرآن العظيم لاجدن خيرا منها منقلبا وهو اسم مفعول لانا نقول هذا ليس باسم مفعول بل مصدر أو اسم مكان ولذا فسره المفسرون بالمرجع والعاقبة وللاعتقاد نحو استكرمته اى اعتقدت انه كريم وللوجدان نحو استجدته اى وجدته جيدا وللتسليم نحو استرجع القوم اى قالوا انا لله وانا اليه راجعون واعلم ان ظاهر كلام صاحب المقصود يوهم ان السين فى باب استفعل حرف من حروف المعانى فيكون نحو استكرم مركبا من حرف وفعل فلا يكون كلمة وليس كذلك لان الدال على الاعتقاد مثلا ليس هو السين فقط بل مجموع حروف الكلمة مع الهيئة غايته انه صار دخوله مبنيا لذلك المعنى وجزأ من الدال عليه واسناد المعانى الى السين مجاز من قبيل اسناد الشئ الى مبنيه على ما بين فى باب الافعال (الباب الثانى افعوعل يفعوعل افعيعالا موزونه اعشوشب يعشوشب اعشيشابا) اصله اعشوشابا قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) ثلثة منها اصلية والباقى زائد (بزيادة الهمزة فى اوله والواو وحرف آخر) اى مغاير لها (من جنس عين فعله) اى من مثل عين فعله (بين العين واللام) ولم يختلفوا فى ان الزائد هو الشين الثانى كما اختلفوا فى فعل وتفعل لكن اعترض عليه انه قد حقق فيما سبق من ان الحروف الزائدة فى الاسماء والافعال حروف (اليوم تنساه) والشين ليست منها فكيف تزاد هنا واجيب بانهم قالوا اذا كانت الزيادة للالحاق او من جنس الاصول يجوز زيادة اية حرف كانت كما هنا على ما فى الشافية وشرح الزنجانى التفتازانى (وبناؤه لمبالغة اللازم) يشير الى ان بناء هذا الباب لازم لا غير وننا لم نقل غالبا لكن نقل عن بعضهم انه قد يجئ متعديا

الباب الثانى
افعوعل يفعوعل
افعيعالا
موزونه
اعشوشب يعشوشب
اعشيشابا
وعلامته ان يكون
ماضيه على ستة
احرف بزيادة
الهمزة فى اوله
والواو وحرف
آخر من جنس
عين فعله
بين العين
واللام وبناؤه
لمبالغة اللازم

نحو احلوليته بمعنى جعلته حلوا واعروريت الفرس اى ركبته عريانا وقيل لاثالث لهما كذا فى شرح ميزان الادب ولما خفى فهم صورة المبالغة على من لم يكن له ممارسة بالعربية من المبتدئين صوره بمثال بالنسبة اليهم فى صورة الاستدلال فقال (لانه) اى الشان واعلم ان اهل العربية اعتبروا ضمير الشان وضمير القصة على ما هو الواقع فى كلام البلغاء وذلك بايراد المضمر موضع المظهر على خلاف مقتضى الظاهر ويقولون هو زيد عالم مكان قولنا الشان زيد عالم وهى زيد عالم مكان قول القصة زيد عالم على ماقاله الخطيب لكن يختار تانيث هذا الضمير اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة فان هندا مؤنث غير فضلة بل عمدة لكونها مبتدأ وكذا مليحة فانها عمدة لكونها خبرا وقوله تعالى ﴿ فانها لاتعمى الابصار ﴾ فان الابصار فى هذا الكلام لكونها جمعا مؤنثا غير فضلة بل عمدة لانها فاعل لاتعمى وانما اختاروا قصدا الى المطابقة لاباعتبار كونه راجعا الى ذلك المؤنث بخلاف قولنا هى الامير بنى غرفة فانه لم يسمع لان الكلام وان وقع فيه الغرفة لكنها فضلة لكونها مفعولا وكذا قولنا هى زيد عالم لم يسمع ايضا لعدم وجود مؤنث فيه اصلا وان كان القياس يقتضى جوازه على ماحققه العلامة التفتازانى فى المطول والمصنف اورد ضمير الشان هنا على ماهو المختار عند البلغاء فتفطن (ثم ان ضمير الشان يستعمل فى مقام الاجمال ثم التفصيل لاعتناء المتكلم بشان الحكم وتقرره فى ذهن السامع على ما ذكره المحقق السيالكوتى فى حاشيته على المطول (يقال) فى اللغة (عشب الارض اذا نبت) النبات (فى وجه الارض) اى سطحه نباتا كائنا (فى الجملة) اى قليلا فالاسناد مجازى من قبيل جرى النهر وسال الميزاب ولعل تفسير بعض الشارحين بقوله اى صار الارض ذا نبات قليل بيان لحاصل المعنى ويحتمل ان يكون الوجه زائدة كما فى قول بعض الشعراء ＊ الاكل شئ هالك غير وجهه ＊ اى غيره وعشب بضم عين الفعل من العشب بضم العين وسكون الشين بمعنى النبات الرطب وهو لازم ولفظ فى الجملة يستعمل فى القلة كما ان بالجملة يستعمل فى الكثرة

(ويقال اعشوشب الارض) و يجوز اعشوشب الارض (اذا كثر نبات
وجه الارض) وكثر عشبها واضافة النبات فيئية وكذا يقال اخشوشن
اذا اشتدت خشونته واخشوشن الرجل اذا تعودت لبس الخشن
من خشن بكسر العين من الخشونة ضد اللينة من باب حسب فهو
لازم ايضا وكذا اخشوشب من الاخشيشاب المروى عن عمر الفاروق
رضى الله عنه اخشوشنوا واخشوشبوا وتمعددوا اى تعودوا لبس
الخشن واختاروا ابتذال النفس وتشبهوا بمعد فى العيش تواضعا
لله تعالى ومعد قبيلة من العرب مشهورة فى رثاثة الحال ودناءة العيش

(الباب الثالث افعوّل يفعوّل افعوّالا موزونه اجلوّذ يجلوّذ اجلوّاذا)
بكسر الهمزة وسكون الجيم وتشديد الواو يقال اجلوذ بهم السير
اذا دام مع السرعة وهو نوع من سير الابل واعترض بانه اذا اجتمع فى الكلمة
مقتضى الاعلال ومقتضى الادغام يرجح الاول على الثانى لان الاعلال
يجب بالنظر الى واحد من حروف العلة والادغام لم يجب الا بالنظر
اليهما وما بالنظر الى الواحد ارجح على ما بالنظر الى الاثنين فلم روعى
الادغام مع كونه مرجوحا واجيب بان الواوين اذا زيدتا معا ولم يبال
حركة الواو الاولى فاستعد الادغام دفعة فاختير الادغام دون الاعلال
بخلاف ارعوى على ما سبق وقيل اجلبوا ذا بقلب الواو الاولى ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها لكنه مرجوح بالدليل المذكور فتدبر
(وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) كاجلوذ اصله جلذ
ثم صار اجلوذ (بزيادة الهمزة فى اوله والواوين بين العين واللام)
فادغمت الواو فى الواو فصار اجلوذ (وبناؤه ايضا) كبناء الباب الثانى
(لمبالغة اللازم) اى لافادة الكثرة فى اصل الفعل اللازم اشار بذلك
ايضا الى ان بناء هذا الباب لازم والحال انه يجئ لافادة المبالغة فى اصل
الفعل سواء كان لازما كاجلوذا ومتعديا كاعلوط يقال اعلوط الرجل
بعيره اذا تعلق بعنقه وعلاه و يقال اعلوطنى فلان اى لزمنى والاولى فيه
وفيما قبله ان يقال وبناؤه لمبالغة اللازم غالبا وقد يكون لمبالغة التعدى

ويقال اعشوشب
الارض اذا كثر
نبات وجه الارض
الباب الثالث
افعوّل يفعوّل
افعوّالا
موزونه اجلوّذ
يجلوّذ اجلوّاذا
وعلامته ان يكون
ماضيه على ستة
احرف بزيادة
الهمزة فى اوله
والواوين بين
العين واللام
وبناؤه ايضا
لمبالغة اللازم

وانما كان كذا (لانه) اى الشأن (يقال) فى اللغة (جلذ الابل اذاسار)
هكذا وجدنا النسخ الموجودة عندنا ولعله سهو من قلم الناسخ
اذالصواب تأنيث العامل لانه مسند الى ضمير الابل وهى جمع لا واحد لها
من لفظها وكل جمع كان كذلك اذا كان من غير الآدميين وجب
تأنيثه لان كل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة
سواء كان واحده مذكرا اومؤنثا حقيقيا اولفظيا اولم يكن واحده
اصلا والابل كذلك (سيرا) ملابسا (بسرعة) وقوله سيرا مفعول
مطلق نوعى وللمبالغة فى حد ذاته لانه سير مخصوص من مطلق
السير قال الفاضل الكفوى فيه اشارة الى ان فى اصل الكلمة مبالغة
فاذا بنى من هذا الباب يفيد زيادة فى تلك المبالغة اقول فيه نظر لانه
لوكان كذلك لوجب ان يقال لزيادة مبالغة اللازم (ويقال) فى اللغة
وفى السنة العرب (اجلوذ الابل اذاسار) الصواب سارت ايضا
لما مر (سيرا بزيادة سرعة) اى سيرا سريعا مبالغة سرعة (الباب الرابع
افعالّ يفعالّ افعيلالا) اصله افعالل يفعالل افعيلالا فادغم اللام
فى اللام فى الماضى والمضارع فصار افعالّ يفعالّ فان قيل فعلى
هذا يلزم اجتماع الساكنين اذ الالف ساكنة واللام الاولى ساكنة
ايضا وهو غير جائز قلنا لانسلم عدم الجواز مطلقا وانما كان غير جائز
لولم يكن الاول من الساكنين حرف مد والثانى مدغما فيه وليس
كذلك فانهما وان كانا ساكنين لكن الالف حرف مد واللام الاولى
مدغمة فجاز لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة
والمدغم فيه متحرك فيكون الثانى من الساكنين كلا ساكن فلا يتحقق
التقاء الساكنين الخالص وافعيلالا اصله افعئلالا قلبت الالف ياء
لسكونها وانكسار ماقبلها فصار افعيلالا لان الالف الساكنة اذا كان
ماقبلها مكسورا تقلب بجنس حركة ما قبلها (موزونه احمارّ يحمارّ
احميرارا) تفعلى مثل مافعل فتذكر (وعلامته ان يكون ماضيه
على ستة احرف بزيادة الهمزة فى اوله والالف وحرف آخر من جنس
لام فعله فى آخره) وتفصيل التخصيص بالحرف الاخير من المثلين

والالف وحرف آخر من جنس لام فعله فى آخره

قدم في باب الافعال فتذكر (وبناؤه ايضا) كبناء باب الافعلال وهو الملايم للسوق ومن قال كبناء البابين المذكورين فقد بعد عن المرام (لمبالغة اللازم) اى لافادة الكثرة في اصل الفعل اللازم ثم لما قال في باب الافعلال ان بناءه لمبالغة اللازم وقال هنا ايضا وبناؤه لمبالغة اللازم كان المقام مظنة ان يتوهم ان بناءهما لمبالغة اللازم بحيث لا يوجد فرق بينهما فاستدرك واراد دفعه باثبات الفرق بينهما وقال (لكن بناء هذا الباب ابلغ) اى اكثر مبالغة (من باب الافعلال) لان كلمة لكن للاستدراك وهو عبارة عن دفع توهم نشأ من الكلام السابق دفعا شبيها بالاستثناء في كونها اخراجا لما بعد لكن عما قبلها توهما وان لم يكن استثناء حقيقة لعدم شمول ما قبلها لما بعدها وبهذا الاعتبار تراهم يعدون الاستثناء المنقطع بلكن وبالجملة فالرفع الشبيه بالاستثناء انما يتصور اذا كان هناك نفي يمكن استدراكه بالاثبات او يكون هناك اثبات ليمكن استدراكه بالنفي ومن ههنا تراهم يقولون ان لكن يتوسط بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فاذا قلت جاءني زيد وقد كان بينه وبين عمرو مصاحبة وكان المقام مقام ان يتوهم مخاطبك ان عمرا ايضا جاء فانت تستدرك وهمه وترفعه فتقول لكن عمرا لم يجئ اذا عرفت هذا فمعنى كلام المصنف لكن بناء هذا الباب ابلغ اى ليس بقدر ما يفيده بناء باب الافعلال من المبالغة بل ازيد مبالغة منه لما تقرر من ان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى وان كان المفضل والمفضل عليه مشتركين في اصل المبالغة فان قلت يستفاد منه نفي الشركة وقد قرر العلامة التفتازاني في شرح التلخيص انه لا يقال لنفي الشركة حتى ان نحو ماجاءني زيد لكن عمرو انما يقال لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو لا لمن اعتقد انهما جاءاك جميعا فكيف يصح نفي شركة المراد منهم قلت هذا مختص بالنفي واما هنا فالمعطوف عليه مثبت فتأمل ثم استدل على ابلغية بناء هذا الباب من بناء باب الافعلال فقال (لانه) اى الشان (يقال حمر زيد) من الثلاثي (اذا كان له

حمر اى ح

وبناؤه ايضا

لمبالغة اللازم

لكن بناء هذا الباب

ابلغ من باب

الافعلال

لانه يقال

حمر زيد

اذا كان له

اى حصل لزيد (حمرة فى الجملة) اى حصل حمرة قليلة قيل لاحاجة اليه اقول بل لا حاجة الى قوله (و يقال احمرّ زيد) من الخماسى (اذا كان له حمرة مبالغة) اى كثيرة والاولى ان يقال و بناؤه لزيادة المبالغة لانه يقال احمر زيد ونحو احمار زيد لكن مراد المصنف رد مانقل عن سيبويه ان احمر مقصور من احمار لطول الكلمة والايماء الى ان باب احمر باب مستقل تنصيصا للارجح وتوضيحا للمبالغة وزيادتها (و يقال احمارّ زيد) من هذا الباب (اذا كان له حمرة زيادة مبالغة) اى اكثر مبالغة وبالجملة ان بناء افعل وافعال للمبالغة فى النعوت لكن الثانى اشد مبالغة لما ان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى نحو اصفر واصفار وابيض وابياض وادهم وادهام ومنه قوله تعالى مدهامتان اسم فاعل تثنية مؤنث اشبهت باسم المفعول بعد الادغام * ولما فرغ عن بيان الثلاثى ومنشعباته مما زيد عليه من غير الالحاق شرع فى بيان الرباعى المجرد ومنشعباته فقال (وواحد منها) من الابواب الخمسة والثلثين فواحد مبتدأ ومنها صفة مخصوصة اذ لا يجوز وقوع النكرة المحضة مبتدأ ولذا لم يجوزوا كونها حالا وهذا على نهج قوله ستة منها ولا حاجة الى كون التقدير باب واحد او بناء واحد كما قدر بعض الشراح والا لكان قوله منها زائدا لاطائل تحته ضرورة ان الغرض تعداد الابواب الخمسة والثلثين الا ان يقصد مجرد البيان (للرباعى المجرد) من الزيادة خبر المبتدأ والجملة معطوفة على قوله ستة منها للثلاثى المجرد او على قوله واثنى عشر (وهو) اى الرباعى المجرد (باب واحد) حكم بعض الشارحين بانه زائد لاحاجة اليه وتبعه الفاضل الكفوى والذى دعاهم اليه انهم قدروا فى قوله وواحد منها باب واحد او بناء واحد وهو ليس بمراد المصنف بل مراده مابيناه ولما قال وواحد منها للرباعى المجرد توهم متوهم ان لذلك الواحد انواع ولكل نوع ابواب فدفعه بقوله وهو باب واحد فحينئذ يثبت الاحتياج اليه تنصيصا للمقصود لكن بقى ههنا اشكال صعب وهو ان الرباعى المجرد على ماسبق مما فى اول الرسالة قسم من الاصلى وهو قسم من الفعل وهو قسم

حمرة فى الجملة
ويقال احمر
زيد اذا كان
له حمرة مبالغة
ويقال احمار
زيد اذا كان له
حمرة زيادة مبالغة
وواحد منها
للرباعى المجرد
وهو باب
واحد

من الكلمة وقد اعتبر فى مفهومها الافراد فكيف يحمل عليه ما اعتبر فى مفهومه الجمع اذ ليس فى المجموع من حيث المجموع ملاحظة وحدة وفردية على ما فى الحواشى الشريفية حيث قال هناك الاستغراق المنافى لافراد الاسم هو شمول المجموع من حيث هو المجموع اذ ليس فيه ملاحظة وحدة وفردية (وزنه فعلل يفعلل فعللة وفعلالا) اى ميزانه والموزون به قد ذكر المصنف ماضيه ومضارعه ومصدريه فتوجيه الفاضل الكفوى بقوله لم يذكر مضارعه كما ذكره فى الثلاثى لعدم الالتباس هنا غير موافق لما نشر من النسخ ولعله التبس بعبارة المق فوجه بما وجه به شارحوه واعلم انهم انما لم يتصرفوا به كما تصرفوا فى الثلاثى المجرد من فتح عينه وكسره وضمه لامتناع حركة عينه بتوالى اربع حركات فى كلمة واحدة فجعلوا عينه ساكنا (فان قلت قيل لم خص العين بالسكون مع ان غيره لو اسكن لا يوجد توالى اربع حركات قلنا انه لا يجوز اسكان غير الثانى اما الاول فلتعذر الابتداء بالساكن واما الثالث فللزوم التقاء الساكنين على غير حده اذ الرابع يسكن اذا اتصل به ضمير مرفوع بارز متحرك واما الرابع فلوجوب بناء الماضى على الفتح لفوات موجب الاعراب وهو مشابهته للاسم مالم يمنع مانع فلما لم يجز اسكان غير الساكن فتعين اسكانه

(موزونه دحرج يدحرج دحرجة ودحراجا) بكسر الدال هذا فى الصحيح واما فى المضاعف فقد يجئ بفتح الاول نحو قوقاة يقال قوقى الديك قوقاة اذا صاح وقد يجئ بكسر الاول نحو زلزال ووسواس قال العلامة الزمخشرى فى تفسير سورة الناس ان الوسواس بالفتح اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال بالفتح اسم بمعنى الزلزلة واما المصدر فوسواس بالكسر كزلزال هذا (فما قاله الفاضل الكفوى واما فى المضاعف فيجوز الفتح والكسر نحو زلزل زلزالا بالفتح والكسر نقلا عن التفتازانى فلا اصل لنقله ولا لقوله كيف وان الزلزال بالكسر مصدر وبالفتح اسم لحركة شديدة على ما صرح به البيضاوى ايضا ومحشيه ثم اعلم ان فى زلزل خلافا بين البصريين والكوفيين

وزنه فعلل
يفعلل فعللة
وفعلالا
موزونه دحرج
يدحرج دحرجة
ودحراجا

فعند البصريين رباعي مجرد وعند الكوفيين ملحق بالرباعي المجرد لانهم جوزوا تكرار الفاء وحده وقالوا زلزل من زلّ وصرصر من صرّ ودمدم من دمّ ودليلهم اتحاد المعنى لان زلزل وزلّ بمعنى حرّك وصرصر وصرّ بمعنى صوّت ودمدم ودمّ بمعنى اهلك وقال البصريون انه رباعي مجرد ليس بتكرير الفاء ولا العين بل كل حروفه اصلية واستدلوا عليه بانه ان كرر قبل العين لزم الادغام وهو متعذر لاستلزام الابتداء بالساكن ولو جيء بهمزة الوصل لوقع الالتباس بباب آخر وان كرره بعده لزم تكرير الفصل بحرف ولم يثبت مثله في لغتهم (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) حال كونه ملابسا او هو (بان يكون جميع حروفه اصليـة) احتراز عن الرباعي المزيد على الثلاثي (وبناؤه للتعدية غالبا وقد يكون لازما مثال التعدي نحو دحرج زيد الحجر) اي دوره وكذا زلزل كقوله تعالى ﴿اذا زلزلت الارض زلزالها﴾ وكقوله تعالى ﴿واذا بعثر ما في القبور﴾ بالبناء للمفعول فيهـا (ومثال اللازم نحو دربج زيد) يقال دربج الحمامة لذكرها اي خضعت له ودربج الرجل اذا طأطأ رأسه وبسط ظهره وكذلك قوله تعالى ﴿حصحص الحق﴾ اي ثبت واستقر وكذا هملج الفرس اي مشى مشي الهملاج وبعضهم جعله متعديا وبرهم اي ادام النظر وبرهن زيد فما قاله صاحب المغني من ان ابواب الرباعي كلها متعد الا دربج فقد رده الامام البركوي في الامعان بمجيء برهن وموّت واصى وجلبب وغيرها وقد يؤخذ من كلام ليفيد التكلم به نحو بسمل وحمدل اي قال بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله وحوقل اي قال لا حول ولا قوة الا بالله وحسبل وسبحل اي قال حسبي الله وسبحان الله ومنه قول محدثين حديث مروي بالعنعنة اي بان يقال من فلان عن فلان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنه قول العلماء هذا فذلكة ذلك الكلام واصله ان من فرع كلاما على كلام سابق يقول فذلك كان كذا والمراد نتيجته وحاصله ويسمى هذا بالاشتقاق المنحوت ولا يشترط منه حفظ المشتق منه بتمامها (وسنة) مبتدأ

مضاف الى (ابواب) خبره (الملحق دحرج) اى لما هو ملحق بكلمة دحرج بزيادة حرف واحد على الثلاثى المجرد لاجل الالحاق وانما زيدت لغرض جعل بناء على بناء لزيد منه فيجعل ذلك الحرف الزائد فى المزيد فيه مقابلا للحرف الاصلى فى الملحق به ليعامل معاملته فى التصغير والتكسير وغيرهما وجعل بعضهم هذه الزيادة من قبيل مما لامعنى له اصلا غير الالحاق وهو فاسد لان معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل لما ان دلالة زيادة الحرف على زيادة المعنى مرعى فيما بينهم بل المراد من زيادة الالحاق ان لاتكون الزيادة مطردة فى افادة المعنى كزيادة الهمزة فى اكرم وتكرير العين فى كرم وزيادة الالف فى كارم فانها لايقال لهذه الزيادة انها للالحاق وان صار لفظ كل منها بواسطة الزيادة على وزن الرباعى فان هذه الزيادات ظاهرة فى معان اخر على ماتبين معانى كل منها فى بابه فلا يجوز حمل تلك الزيادات على الغرض اللفظى الذى هو الالحاق مع ظهور امكان حمل تلك الزيادات على الغرض المعنوى وجعل المصنف الملحق بالرباعى سبعة بزيادة باب فعنل حيث قال فى ميزان الادب وكزيد الثلاثى ملحقا بدحرج سبعة جلبب وحوقل وبيطر وجهور وعثير وقلنس وقلسى انتهى فالاولى للمصنف ان يجعله سبعة كما جعله وما قاله بعض الشارحين من انه بحكم الاستقراء ثمانية ابواب لان باب فعنل وفعفل ايضا منه كقلنس وزلزل انتهى مبنى على مذهب الكوفيين وقد اشرنا الى ضعفه فتذكر (ويقال) اى يطلق (لهذه الستة الملحق بالرباعى) المجرد اختلف النسخ هنا ففى بعضها وستة ابواب لملحق دحرج الباب الاول وقوله ويقال وقع بعد بيان الابواب الستة وفى اكثرها وقع قبله وبعده والاصوب تركه هنا واتيانه بعد الابواب الستة (الباب الاول) من تلك الابواب الستة هو مازيد فيه الواو بين الفاء والعين (فوعل يفوعل فوعلة وفيعالا) اصله فوعالا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وانما جاز الاعلال هنا لعدم كونه مبطلا للالحاق لبقاء الوزن بخلاف الادغام فانه مبطل لانكسار الوزن

ابواب ملحق
دحرج وبقال
لهذه الستة
الملحق بالرباعى
الباب الاول
فوعل يفوعل
فوعلة وفيعالا

ولذا لا يجوز الادغام فى جلبب كما سيجئ (موزونه حوقل يحوقل حوقلة وحيقالا) اصله حوقالا فصار بعد الاعلال حيقالا (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) ثلثة منها اصلية وواحدة زائدة فاصله حقل ثم صار حوقل (بزيادة الواو بين الفاء والعين وبناؤه للازم فقط نحو حوقل زيد) اى هرب وضعف كذا فى الصافية وفى شرح الشافية لسيد عبدالله اى كبر وفتر عن الجماع وفى بعض النسخ لم يوجد بيان هذه الابواب (الباب الثانى) هو ما زيد فيه الياء بين الفاء والعين (فيعل يفيعل فيعلة وفيعالا) فان قيل تقديم الباب الثالث وهو باب فعول كما قدمه صاحب المق نظرا الى انهما متوافقان فى كون الزائد فيهما واوا قلنا وان توافقا لكن المصنف نظر الى ان الواو زائد فى الاول بين الفاء والعين وفى الثالث بين العين واللام فاخره باعتبار تأخر محل الزيادة واما باب فيعل وان كان الزائد فيه هو الياء لكن الزيادة واقعة بين الفاء والعين كباب فوعل فقدمه باعتبار تقدم محل الزيادة وتقديم ما فيه الواو على ما فيه الياء لقوة الواو وهو ظاهر (موزونه بيطر يبيطر بيطرة وبيطارا) على وزن فيعالا (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كبيطر اصله بطر فصار بيطر (بزيادة الياء بين الفاء والعين وبناؤه للتعدية نحو بيطر زيد القلم اى شقه) وغرضه من التفسير على ما فى بعض النسخ التنصيص على كونه متعديا ويطلق البطر على شدة الجرح فهو متعد ايضا لكن ما فى القا. ومن المبيطر معالج الدابة والبيطرة صنعته فعلى هذا اذا قيل بيطر زيد كان متعديا من حيث المعنى لتضمنه معنى عمل ولازم من حيث اللفظ فمثال المصنف مبنى على المعنى الخاص فافهم (الباب الثالث فعول يفعول فعولة وفعوالا) قد عرفت ان المصنف قدم الباب الذى زيد فيه الواو بين الفاء والعين على الباب الذى زيد فيه الياء بينهما لقوة الواو فكذا قدم الباب الذى زيد فيه الواو بين العين واللام على الباب الذى زيد فيه الياء بينهما لقوة الواو (موزونه جهور يجهور جهورة وجهوارا) بكسر الجيم لم تقف على وجود المصدر الثانى فيما رأيته

موزونه حوقل
يحوقل حوقلة
وحيقالا
وعلامته ان يكون
ماضيه على
اربعة احرف
بزيادة الواو
بين الفاء
والعين وبناؤه
للازم نحو حوقل
زيد
الباب الثانى
فيعل يفيعل فيعلة
وفيعالا موزونه
بيطر يبيطر بيطرة
وبيطارا وعلامته
ان يكون ماضيه
على اربعة احرف
بزيادة الياء بين الفاء والعين وبناؤه للتعدية نحو بيطر زيد
اى ... الباب الثالث فعول يفعول فعولة ... موزونه ...

من كتب اللغة غير ان المصدر الاول موجود (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) جهور اصله جهر فصار جهور (بزيادة الواو بين العين واللام وبناؤه للتعدية نحو جهور زيد الستر) اى اظهره وافشاه وجهور زيد الحديث اى اظهره وجهور الكلام بلند كفت سخن را والجهورة بمعنى رفع الصوت يقال جهور بالقول وجهر به اى رفع صوته يقال فلان جهوري الصوت اى رفيع الصوت فعلى هذا يكون لازما لفظا ومتعديا معنى (الباب الرابع فعيل يفعيل فعيلة وفعيالا موزونه عثير يعثير عثيرة وعثيارا) اعلم انهم قالوا لا يوجد فى كلام العرب وزن فعيل بفتح الفاء الاضهيد وانما الموجود فعيل كعثير بكسر الفاء وسكون العين وفتح الياء وضهيد ليس بلغة اصلية بل هو مصنوع بمعنى الشديد والصلب قال فى الترجمان ولا تقل عثير لانه ليس فى الكلام فعيل بفتح الفاء الاضهيد وهو مصنوع معناه صلب شديد كذا فى الصحاح انتهى ولعل لهذا لم يأخذ ابن الحاجب وزن فعيل فى باب الملحق فى الشافية وكذا صاحب المراح ولعل اخذ المصنف وصاحب المق وصاحب الميزان مبنى على اطلاعهم عليه فعلى هاذا عثير من عثر يعثر عثورا والعثور بالضمتين لغة قريش واصله ان من عثر فهو غافل ينظر اليه حتى يعرفه كذا فى الترجمان واما من العثار يقال عثر فى ثوبه يعثر عثارا اى زل وفى الترجمان العثار افتادن بروى اى برسر آمدن (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كعثير اصله عثر بقصد الالحاق فصار عثير (بزيادة الياء بين العين واللام وبناؤه للازم نحو عثير زيد) اى ایطلع اوزل ولم يستقر رجله موضع وضعه (الباب الخامس فعلل يفعلل فعللة وفعلالا موزونه جلبب يجلبب جلببة وجلبابا) الاولى اما تقديمه على كل الابواب كما فى الشافية او تأخيره كما فى المق لان الزائد فيه حرف صحيح والزوائد الباقية حرف علة وتقديم ما زيادته حرف علة على ما زيادته حرف صحيح اولى اذ العلة اصل واكثر لكن المصنف نظر الى ان باب سلقى اجرى فيه الاعلال بالقلب والاعلال بالآخر وان كان غير مضر بالالحاق اذ لا يبطل الالحاق

وعلامته ان يكون
ماضيه على اربعة
احرف بزيادة
الواو بين العين
واللام وبناؤه
للتعدية نحو
جهور زيد الستر
الباب الرابع
فعيل يفعيل
فعيلة وفعيالا
موزونه عثير
يعثير عثيرة
وعثيارا
وعلامته ان يكون
ماضيه على
اربعة احرف
بزيادة الياء

تنبيه

بين العين واللام وبناؤه للازم نحو عثير زيد الباب الخامس
فعلل يفعلل فعللة وفعلالا موزونه جلبب يجلبب جلببة وجلبابا

تغيير آخر الكلمة على ما بينه صاحب الامعان لكنه ضعيف بالنسبة الى هذه الابواب فاخره فان قيل انهم زادوا حرف العلة اولا سواء كان واوا او ياء بين الفاء والعين في الباب الاول والثاني ثم بين العين واللام في الثالث والرابع فلم يزيدوا في آخر الفعل الكائن من الباب الخامس وزادوا الياء في آخر الفعل الكائن من الباب السادس فقط والترتيب الطبيعي يقتضي زيادة الواو في آخر فعل الباب الخامس والياء في آخر فعل الباب السادس فلم يقولوا اجلبو قلنا انما لم يزيدوا الواو في جلب لانهم لو زادوا لوقعت الواو رابعة في الطرف فتقلب الفا وتكتب بصورة الالف فكأن مظنة ان يقال ان الالف لا يكون للالحاق عندهم ولذا اتوا بتكرير اللام واما الالف المقلوبة في سلقى فكتوب بصورة الياء فرقا بينهما وانما لم يدغم لان الادغام يبطل الالحاق ويكسر وزن الملحق كالاعلال في الوسط فليتأمل (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كجلبب اصله جلب فصار جلبب (بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله في آخره) هذه الزيادة هي الباء الثاني من غير اختلاف فيما بينهم وما نقل عن سيبويه من جواز الامرين فلا اصل له لان الترتيب المرعي فيما بينهم ينادي فساده باعلى صوت لان البابين الاولين يزاد فيهما بين الفاء والعين والبابين الذين بعدهما يزاد فيهما بين العين واللام فبقي ان البابين الآخرين يزاد في محل آخرهما فكيف يجوز سيبويه الامرين وما يجوز الا في الافعال المذكورة سابقا (وبناؤه للتعدية نحو جلبب زيد المال) اي جره واخذه الجلب بفتح الجيم وسكون اللام والجلب بفتحتين الجر الى نفسه يقال جلب الشيء يجلبه جلبا وجلبا وجلبت الشيء الى نفسي من باب ضرب ويقال جلب الشيء على فرسه يجلب جلبا من باب نصر اذا صاح من خلف الفرس واستحثه للسبق والجلبة بضم الجيم وسكون اللام جلد تحصل فوق الجرح اذا حان برؤه يقال جلب الجرح يجلب جلبة وجلبة من الباب الاول والثاني والجلبة ايضا شدة الزمان يقال اصابتنا جلبة الزمان وكلبته واما جلببة والجلباب كالدحرجة والدحراج الملحفة التي تلبسها المرأة

وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف بزيادة حرف واحد من جنس لام فعله في آخره وبناؤه للتعدية نحو جلبب زيد المال

فهي غير معنى جاب وفيه معنى الجلب ايضا بجر الجلباب الى نفسها
عند المشي خفظ نفسها مثلا عن المحارم فاذا كان المراد من الجلباب
الملحفة يكون لازما من حيث اللفظ ومتعديا من حيث المعنى (الباب
السادس) من الابواب الستة (فعلى يفعلي فعلية وفعلاء موزونه سلقى)
قلبت الياء فيه وفي فعلى الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (يسلقي)
اسكنت ياؤه لثقل الضمة عليها وبقي ساكنا لانكسار ماقبلها ويجوز
قلبها الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها اذا كان مجهولا وكتبت الالف
فيهما على صورة الياء دلالة على انها مقلوبة منها لقربها في المخرج
من الالف بخلاف ما اذا كانت المقلوبة واوا فانها تكتب بصورة
الالف لبعد الواو في المخرج من الالف ولا يبطل الالحاق بقلب الآخر
الفا لكون الآخر محل التغيير ولا سيما عند اتصال الضمير ولانه كالوقف
(سلقية) على وزن دحرجة ولا يجوز ان يكون سلقاة على فعلاة اذ
لو جاز لم يبق الوزن فيكون مبطلا للالحاق قال بعض الشارحين
فعلاة اصله فعلية قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فيه بحث
من وجهين اما اولا فلان الشرط الاول من الشروط الستة غير
موجود هنا وهو كونها في وزن الفعل لانه قيل بانه التخريج ولذا
قالوا وهذا الشرط يخرج نحو الحوكة لخروجها بالتاء عن وزن الفعل
وعدم هذا الشرط مانع من الاعلال وارتفاع الموانع معتبر في القواعد
واما ثانيا فلان الياء وان كان آخر الكلمة في الاصل لكنها خرجت عن
الآخرية بسبب التاء على ماصرح به نفس هذا الشرح حيث قال بعد
هذا الكلام ولم تكتب على صورة الياء لخروجها بالتاء عن الآخرية
وانما يكون ذلك اذا كان في الآخر لكونه محل التغيير كما كان في ياء ارمى
انتهى فاذا خرجت عن الآخرية لم يجز الاعلال عند كونه مبطلا
للالحاق وان جاز عند عدم كونه مبطلا للالحاق كما في حبالى على ماتم
فتدبر (وسلقاء) بقلب الياء همزة لوقوعها في الطرف بعد الف زائدة
اذ اصله سلقايا وبيان ذلك ان الواو والياء اذا وقعتا في الطرف بعد الف
زائدة قلبتا الفا اما لعدم كون الالف حاجزا حصينا واما لتنزيلها

الباب السادس
فَعَلَى يَفْعَلِي
فَعْلَيَةً وفعلاءً
موزونه سَلْقَى
يُسَلْقِي سَلْقِيَةً
وسَلْقاءً

منزلة الفتحة لانها متولدة منها فقد التقى الفان ساكنتان احديهما الالف الزائدة وثانيهما الالف المقلوبة فلاجرم حركوا المقلوبة الاخيرة فان قيل لم لم يحذفوا احديهما قلنا لوحذفت لكان الممدودة مقصورة فاختل الغرض فاذا حركت الاخيرة صارت همزة (وعلامته ان يكون ماضيه على اربعة احرف) كسلقى اصله سلق فصار سلقى (بزيادة الياء في) محل قريب من (آخره) وعند بعضهم بزيادة الالف واختاره الفاضل الكفوى وهذا مخالف لما هو المشهور فيما بينهم ان الالف لايكون للالحاق وانما الزائد هنا هو الياء لكنها تقلب الفا على ماقررنا في اول الباب (وبناؤه للتعدية نحو سلقيت رجلا) يقال سلقيته سلقاء اذا القاه على ظهره وسلقيت رجلا اى ارقدته على قفاه وكذا سلقته يقال طعنته فسلقته اذا القيته على ظهره من السلق بفتح السين وسكون اللام فعلى هذا يكون معنى سلقى وسلق واحدا ويقال سلقته بالكلام اذا آذاه بشدة القول باللسان كما في قوله تعالى ﴿سلقوكم بالسنة حداد﴾ وعند ابي عبيدة بالغوا فيكم بالكلام ويقال سلقت المزادة اذا دهنتها والمزادة بكسر الميم هو الاناء ويقال سلقت البقلة او البيض اذا اغليته بالنار اغلاء خفيفا ويقال سلقها وسلقيها اذا بسطها ثم جامعها وفي بعض النسخ سلقى زيد اى نام على قفاه فهذا يشعر بانه قد يكون لازما ولعل هذا مصنوع لانه لم يأت في كتب اللغة بهذا المعنى وانما هو معنى الاستلقاء اذ يقال استلقى الرجل اذا نام على ظهره فتدبر (ويقال) ويسمى (لهذه) الابواب (السنة) وهو باب الفوعلة والفيعلة والفعولة والفعيلة والفعللة والفعلية عندهم (الملحق بالرباعي) لكونها على زنته هذا على تقدير تكرير ده انما ذكر لتقريب المفسر والمفسر ولابد من ذكره هنا سواء ذكر فيما سبق اولا اذ لو لم يذكر هنا مع كونه مذكورا فيما سبق لزم الفصل بين المفسر والمفسر بابواب كثيرة وكلام طويل وهو غير مقبول في مقام التفهيم بل قبيح ولذا رجحنا التزام في ذلك المقام والاتيان هنا فتذكر (ومعنى الالحاق) اعلم ان التفسير بكلمة اى للايضاح والكشف والتفسير عما يشتبه من العناية والقصد والارادة لدفع السؤال

وعلامته ان يكون
ماضيه على اربعة
احرف بزيادة
الياء في آخره
وبناؤه للتعدية
نحو سلقيت رجلا
ويقال لهذه
السنة الملحق
بالرباعي
ومعنى الالحاق

وازالة التوهم اذ قد يتوهم هنا ان الملحق من الالحاق وهو اللحاق بفتح اللام او اللحق بفتحتين بمعنى الوصول والادراك يقال لحقه ولحق به من الباب الرابع اذا ادركه والالحاق الايصال ويقال الحقته بمعنى لحقته فهذا المعنى اللغوي لايليق بهذا المقام فيشكل بناء على ذلك التوهم بانه مامعنى الالحاق هنا عندهم ٩ وفي اصطلاحهم دفعه مزيلا لذلك التوهم بقوله ومعنى الالحاق فاللام للعهد الخارجي النوعي فاقاله الفاضل الكفوي اي الحاق هذه الابواب على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما هو مذهب الكوفية او مغنيا عن الاضافة في الاشارة الى المعهود كما هو مذهب البصرية مما لاوجه لتخصيصه بالحاق هذه الابواب والحال ان المراد منه معناه الاصطلاحي وهو (اتحاد مصدري الملحق) نحو جلببة وجلبابا (والملحق به) نحو دحرجة ودحراجا فيكون التقدير اتحاد مصدري كل من الملحق والملحق به فلا يرد ماقيل من انه اذا كان المراد بالالحاق اتحاد المصدرين في الوزن كان اخراجا ودحراجا متحدين في الوزن فلم يحكم بالالحاق فيه ولاحاجة الى الجواب بان العبرة في الالحاق بالمصدر الاول وهو الفعللة كالدحرجة لابالمصدر الثاني وهو الفعلال فان الاول يجيء في جميع الصور بخلاف المصدر الثاني وهو فعلالا فانه لم يجئ في جميع الصور كما في قحنب وعربد فانهم لم يقولوا في مصدرهما قحنابا وعربادا بل يقولون قحنبة وعربدة لان هذا التوجيه لايستفاد من عبارة المصنف بل المتبادر من الاتحاد الاتحاد في المصدرين لكل منهما لافي واحد من المصدرين على مايشعر به الاضافة على انه لايرد السؤال اصلا لان الزائد للالحاق لايكون في اول الكلمة بل يكون في وسطها وآخرها على ماسيجيء من المصنف ولان الزائد في نحو اخراجا لغرض معنوي كالتعدية لالغرض لفظي كالمساواة والموازنة للملحق به فتبصر وبالجملة ان معناه ادخال وزن في وزن آخر بزيادة حرف او اكثر فيه غير اصلية ليعامل معاملة ذلك الوزن الآخر في مصدريه وجميع تصرفاته بحيث يجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصلي في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في الحركات والسكنات وعدد الحروف

٩ تعميم لبيان الالحاق سواء في هذا المقام او بعده (منه)

وفي الاحكام من التصغير وغيره ولما فرغ عن الرباعي المجرد وملحقاته شرع في المزيد على الرباعي المجرد وملحقاته فقال (وثلثة) اى وثلثة ابواب على ان يكون التنوين عوضا عن المضاف اليه بقرينة المعطوف عليه يعني وثلثة ابواب من خمسة وثلثين بابا كائنة (لما) اى البناء (زاد) اى وقع الزيادة (على الرباعي المجرد) صفة مخصصة للرباعي الخالي عن الزيادة ويسمى المزيد على الرباعي (وهي) اى تلك الابواب الثلثة بحسب الزيادة الواقعة فيه (على نوعين) لان تلك الزيادة اما بحرف او حرفين لاغير والالزم زيادة حرف البناء على ستة وهي سبب لخروجه عن حد الاعتدال (النوع الاول) من النوعين (ما) اى فعل او الفعل الذي (زيد فيه حرف واحد) على الرباعي المجرد (وهو) اى النوع الاول (باب واحد) اى منحصر فيه بحكم السماع قد عرفت ما في هذا الحمل فتذكر وتقديم هذا النوع على النوع الثاني وضعا ليوافق الوضع الطبع فان الزائد في النوع الاول واحد وفي الثاني اثنان والواحد مقدم على الاثنين طبعا (وزنه) اى مايوزن به (تفعلل يتفعلل تفعللا) بضم اللام الاولى على مايقتضيه قاعدة المصدر (موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجا) بضم الراء المهملة (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كتدحرج اصله دحرج ثم صار تدحرج (بزيادة التاء في اوله) اى في محل قريب من اوله (وبناؤه للمطاوعة) لقبول الاثر اثر على ماعرفت معناها (نحو دحرجت الحجر) اى دورتها (فتدحرج ذلك الحجر) اى تدورت هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها فتدحرج باضمار الفاعل وكلتا النسختين ليست بصواب اذ على الاولى يجب ان يقال فتدحرج تلك الحجر لان الحجر مؤنث معنوي وعلى الثانية يجب ان يقال فتدحرجت ٧ وقصر الاعتراض على الثانية واختار الاولى كما فعله بعض الشارحين ليس على ماينبغي فتدبر (النوع الثاني) من ذينك النوعين (هو مازيد فيه حرفان على الرباعي المجرد) فيكون ماضيه على ستة احرف ويسمى هذا النوع السداسي المزيد على الرباعي

وثلاثة لما زاد على الرباعي المجرد وهي على نوعين النوع الاول ما زيد فيه حرف واحد

٩ ومن هذا الباب تبرقع وتسربل اى لبس البرقع والسربال فهو لازم لفظا ومتعد معنى

٧ لانه مسند الى ضمير الحجر فيجب تأنيث العامل ... هو

وهو باب واحد وزنه تفعلل يتفعلل تفعللا موزونه تدحرج يتدحرج تدحرجا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة

التاء في اوله وبناؤه للمطاوعة نحو دحرجت الحجر فتدحرج ذلك الحجر
النوع الثاني هو ما زيد فيه حرفان على الرباعي المجرد

(وهو) اى النوع الثانى (بابان) اى منحصر فيهما لان احد الزائدتين فى اول ذينك البابين همزة وصل مكسورة وثانيهما اما نون ساكنة بعد عينه وهو الباب الاول واما تكرير اللام الثانية مع الادغام بنقل حركته الى اللام الاولى الساكنة لدفع توالى اربع حركات وهو الباب الثانى (الباب الاول) من البابين (افعنلل يفعنلل افعنلالا) بكسر العين (موزونه احرنجم يحرنجم احرنجاما) وهو فى منشعبة الرباعى كانفعل فى منشعبة الثلاثى فى انه للمطاوعة على ما سيجئ (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) مثل احرنجم اذ اصله حرجم ثم صار احرنجم (بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام الاولى) وبناؤه للمطاوعة نحو حرجمت الابل فاحرنجم تلك الابل) اى رددتها فارتد بعضها على بعض الصواب احرنجمت او فاحرنجم ٧ تلك الابل وحكم بعض الشارحين بان النسخة الموجودة عنده هى حرجمت الابل فاحرنجم وفسر بقوله اى تلك الابل اقول هذا التفسير ليس بصواب ايضا لانه ان كان المراد منه تفسير الفاعل المحذوف فيعرف بان لا يصح حذف الفاعل وهو لا يجوز فى غير المصدر وان كان المراد منه تفسير الضمير الفاعل وهو ايضا غير جائز لان المفسر مذكر وتفسيره بالمؤنث لا يجوز عند كل (الباب الثانى افعلل) بكسر الهمزة وسكون الفاء وفتح اللام الاولى مخففة والاخيرة مشددة ومدغمة (يفعلل) بكسر اللام الاولى وفتح الاخيرة مشددة (افعلالا) بكسر العين وادغام اللام الاولى فى الثانية وزيدت الالف قبل اللام الزائدة فرقا بينه وبين فعله الماضى (موزونه اقشعر) فسكنت القاف فى قشعر وحركت الشين بالفتحة فادغم الراء فى الراء فصار اقشعر (يقشعر) بضم الاخر (اقشعرارا) هذا باب الافعلال وهو بمنزلة افعل فى منشعبة الثلاثى (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) اذ اصله قشعر ثم صار اقشعر مثلا (بزيادة الهمزة فى اوله وحرف آخر من جنس لامه الثانية فى آخره) لا خلاف فيما قاله المصنف فى تعيين الزائد لكن قال الامام البركوى رحمه الله تعالى مرتبة اذا كان اول

المكرر بن متحركا فالزائد هو الثانى بلا خلاف (وبناؤه لمبالغة اللازم)
اي بناؤه مختص لمبالغة الفعل اللازم وما يكون مختصا لمبالغة اللازم
لازم لا غير (لانه) اى الشأن (يقال) فى لغة العرب (قشعر جلد
الرجل اذا انتشر شعر جلده) انتشارا كائنا (فى الجملة) اى قليلا
ويقال اقشعر جلد الرجل اذا انتشر شعر جلده) انتشارا (مبالغة)
اقول ما الباعث فى تفسير المصنف الاقشعرار بالانتشار ولعل هذا مبنى
على غفلته عن معنى الاقشعرار والانتشار فلا بد لنا ان نبين معناهما
حتى يتضح لك جلية الحال ومعنى الاقشعرار القفوف بضم القاف
يقال قف شعرى اى قام من الفزع ٩ قال صاحب الكشاف فى تفسير
قوله تعالى ﴿الله نزل احسن الحديث كتابا متشابها مثانى تقشعر
جلود الذين يخشون ربهم﴾ اقشعر جلده اى قف شعره وهو مثل
فى شدة الخوف وقال القاضى تقشعر منه تشمئز مما فيه من الوعيد وهو مثل
فى شدة الخوف واقشعرار الجلد انقباضه وتركيبه من حروف القشع
وهو الاديم اليابس بزيادة الراء ليصير رباعيا كتركيب اقمطر من القمط
وهو الشد انتهى والانتشار خروج الخبر يقال انتشر الخبر اى ذاع
وحركة آلة الرجل يقال انتشر الرجل اذا انعظ والانعاظ بالنون
والعين المهملة والظاء المعجمة تحرك آلة الرجل فبين الاقشعرار
والانتشار بون بعيد والصواب ان يقال قشعر جلد الرجل
اذا قف شعره فى الجملة ويقال اقشعر جلده اذا قف مبالغة لا يقال
لعله مبنى على التجريد فى الانتشار لانا نقول التجريد من المجاز ولا بد فيه
من علاقة وهى ليست بموجودة بوجه من الوجوه على ان اعتبار
العلاقة يوهم الفحش والقبح فتفطن فى هذا المقام فان الشراح
كلهم لم يعرفوا ايضا معناهما لما اتفقوا اثر المصنف واقتروا على لغة
العرب فخذها بيناه وكن من الشاكرين وفى هذا الباب يادر اصله
ابودر مثل اقشعر يقال ابادر الرجل اذا صار بالغا فى الحدة والغضب
نقلت حركة الواو الى الباء ثم قلبت الفا لتحركها فى الاصل فصار بادر
ثم حذفت الهمزة لعدم الاحتياج اليها فصار بادر ومصدره بادرة

وبناؤه لمبالغة
اللازم لانه
يقال قشعر
جلد الرجل
اذا انتشر شعر
جلده فى الجملة

٩ قوله تلك التاء بمعنى
الهاء واللام بمعنى ذا
والكاف مشار اليه
وكلاهما اشارة الى
المؤنث على ما فى حواشى
شرح العقائد منه
٧ وقال الشريف المحقق
فى شرح الزنجانى
الاقشعرار ارتفاع
شعر البدن منه

ويقال اقشعر
جلد الرجل
اذا انتشر
شعر جلده
مبالغة

يقال اخشى عليك بادرته اى حدته وغضبه (وخمسة منها) اى من الابواب الخمسة والثلثين فخمسة مبتدأ ومنها صفة مخصصة وقوله (للحق بدحرج) خبره على قياس ماعرفت فى قوله ستة منها للثلاثى المجرد وههنا بحث من وجهين الاول ان اكثر الصرفيين لم يذكروا ملحقات تدحرج لعدم الاعتداد بها لقلة استعمالها او لان اكثرها ٨ من ملحقات دحرج والحاقها بتدحرج اعتبارى فينبغى ان يترك المصنف فى هذا المختصر والثانى انه على تقدير ذكرها لزم ذكر مابقى من ملحقاته استيفاء لها وهى تفعفل ٩ مثل تزلزل وتفعنل مثل تقلنس وتمفعل مثل تمسكن والجواب عن الاول انه اراد المصنف ذكر الابواب الدائرة فى الالفاظ العربية ليفيد للمبتدئين فائدة تامة والجواب عن الثانى ان غرضه بيان ماهو المشهور من هذه الملحقات (ثم ان هذه الملحقات زيادة حرفين على الثلاثى المجرد احدهما للمطاوعة والثانى لمجرد الالحاق فى باب تجوربه فان اصله جورب وشوربا على مجرد على مااشير اليه آنفا) (الباب الاول) من الابواب الخمسة (تفعلل يتفعلل تفعللا) قدمه لكون الزائد الثانى من جنس الاصول (موزونه تجلبب يتجلبب تجلببا) وتقدم معناه فى باب جلبب فتذكر (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) مثلا تجلبب اصله جلبب ثم صار تجلبب (بزيادة التاء فى اوله و) بزيادة (حرف من جنس لام فعله فى آخره) اما زيادة التاء فى اوله فلافادة المطاوعة وليحصل الموافقة فى الملحق والملحق به لان شرط الالحاق بوقوع الزيادة فى الملحق فى موضع يكون الزيادة فى الملحق به فى مثل ذلك الموضع ولما كان الزيادة فى الملحق به واقعة فى الاول تكون كذلك فى الملحق واما زيادة حرف آخر من جنس لام فعله فلمجرد الالحاق وكون الزائد هو الثانى من المثلين اتفاقى على مامر (وبناؤه للمطاوعة) اى لمطاوعة فعلل وجلبب مثلا (نحو جلببه فتجلبب) اى لبس الجلباب وهو لازم لفظا ومتعد معنى واعترض بعض الشراح بانه اذا كان تجلبب بمعنى لبس الجلباب يكون متعديا وان معنى المطاوع لايكون الالازما واجاب عنه بانا لانسلم انه

الباب الاول

٨ الان الحاق فى تمسكن باعتبار ان ميم المسكنة عوض عن واو السكون فكان تمسكن كالواو وقعت فى الوسط تقديرا غير مفيدة للمعنى والا فقد ذكروا ان الزائد للالحاق لايكون فى اول الكلمة ولايكون حرف تضعيف ولا الفا زائدة ولايكون مطردا فى افادة المعنى حتى يحمل على الغرض اللفظى لعدم امكان حمله على الغرض المعنوى لعدم ظهور معانيه كذا فى دروح الشروح ✱

٩ عند البصريين واما عند الكوفيين وزنه تفعلل (منه)

لا فى قولنا ولان اكثرها من ملحقات دحرج (منه)

تفعلل يتفعلل

تفعللا موزونه

تجلبب يتجلبب تجلببا وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف

بزيادة التاء فى اوله وحرف من جنس لام فعله فى اخره وبناؤه للمطاوعة نحو جلببه فتجلبب

لايكون الالازما مطلقا بل فيما اذاكان المطاوع بالفتح متعديا الى مفعول واحد واما اذا تعدى الى مفعولين يتعدى المطاوع بالكسر الى مفعول واحد مثل علمته المسئلة فتعلمها اقول كل من السؤال والجواب ليس بصحيح اما السؤال فلانه لايردهنا اصلا لان اللزوم هنا باعتبار اللفظ كما هو شان سائر الافعال اللازمة فلاضير للتعدية باعتبار المعنى واما الجواب فلانه يقتضى ان يكون تجلبب من قبيل المتعدى الى مفعولين على من له معرفة باساليب الكلام فتفطن

(الباب الثانى) منها (تفوعل يتفوعل تفوعلا) هذا باب التفوعل (موزونه تجورب يتجورب تجوربا) وانما قدم باب التفوعل على باب التفيعل لقوة الواو التى هى علوية وعلى باقى الابواب لتقدم محل زيادته (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كتجورب اصله جرب ثم صار تجورب هكذا قالوا (بزيادة التاء فى اوله و) بزيادة (الواو بين الفاء والعين) هذا كلام ظاهرى ومبنى على ماهو المشهور من مسامحات الصرفيين والتحقيق ان تجورب اصله جورب وهو رباعى مجرد والواو بين الفاء والعين اصلية لازائدة ومصدره جوربة على وزن دحرجة وجورب معرب لما قالوا ان جمعه جواربة والهاء للعجمة ويجئ جمعه على جوارب ايضا مثل كيالج جمع كيلج وهو الكيل ومقتضى ظاهر كلامهم ان اصل تجورب جرب ليس بصحيح اذ لامناسبة بين الجرب والجورب لان الاول علة تحصل من هيجان الدم الفاسدة والثانى لباس القدم المتخذ من الشعر على ماهو المبسوط فى كتب اللغة (وبناؤه للمطاوعة) اى لمطاوعة فعلل بجورب مثلا (نحو جوربته فتجورب) اى البسته الجورب فلبسه وفى بعض النسخ وبناؤه للازم نحو تجورب زيد اى لبس الجورب

(الباب الثالث) منها (تفيعل يتفيعل تفيعلا) قدمه لتقدم محل الزائد الثانى (موزونه تشيطن يتشيطن تشيطنا) والتشيطن التمرد (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) مثل تشيطن اصله شطن فصار تشيطن (بزيادة التاء فى اوله والياء بين الفاء والعين

الباب الثاني
تفوعل يتفوعل تفوعلا
تفوكل تتفوكل
تفوكلا موزونه
تجورب يتجورب
تجوربا وعلامته
ان يكون ماضيه
على خمسة احرف
بزيادة التاء في
اوله والواو بين
الفاء والعين
وبناؤه للمطاوعة
نحو جوربته فتجورب
الباب الثالث
تفيعل يتفيعل
تفيعلا موزونه
تشيطن يتشيطن
تشيطنا وعلامته
ان يكون ماضيه
على خمسة احرف

بزيادة التاء في اوله والياء بين الفاء والعين

وبناؤه للمطاوعة) وفى بعض النسخ للازم واعلم انه لايلزم ان يكون لكل مطاوع بكسر الواو مطاوع بفتحها اذقد يتكلم فى محاوراتهم بالاول بدون الثانى ٩ لان معنى المطاوع بالكسر عبارة عما لم يمتنع من قبول الاثر على ماقاله عبد القاهر (نحو تشيطن زيد) اى صار كالشيطان فى تجاوز الحد والتمرد اذ يقال لكل متجاوز الحد والمتمرد شيطانا سواء كان جنا او انسانا او حيوانا وتقول العرب للحية شيطانا والمشهور انه علم لابليس وهو اما مأخوذ من شطن شطونا يقال شطن عنه اذا بعد فعلى هذا معنى الشيطان فى الاصل وهو البعيد من رحمة الله او من الشيطن بفتح الشين وسكون الطاء المهملة وهو الحبل المديد الطويل على رواية الخليل وعلى هذا معنى الشيطان فى الاصل المتمادى فى الطغيان ٧ الممتد الى العصيان او من شاط [illegible] شيطا يقال شاط فلان اذا هلك والنون زائدة فيكون غير منصرف لكونه على وزن فعلان للالف والنون الزائدتين والعلمية وعلى هذا معنى الشيطان فى الاصل الهالك فى التمرد او المبالغ فى اهلاك الغير وان كان النون اصلية كان منصرفا لكونه على وزن فيعال

(الباب الرابع) منها (تفعول يتفعول تفعولا) لم يقل ملحقا بالرباعى لكونه مضرا للالحاق اذ لو الحق لكان تاؤه الا فى غير الآخر وهو مبطل للالحاق كما سيجىء ان شاء الله تعالى (وزنه ترهوك يترهوك ترهوكا) قدمه على باب تفعلى لتقدم محل الزيادة ولم يسمع زيادة الياء بين العين واللام (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف بزيادة التاء فى اوله والواو بين العين واللام وبناؤه للازم نحو ترهوك زيد) اى تبختر يقال مر فلان يترهوك كأنه يموج فى مشيته وفى بعض النسخ ترهوك زيد عجبا ٤ وفى بعضها وبناؤه للمطاوعة فيكون من قبيل ماليس له مطاوع بالفتح ايضا (الباب الخامس) منها (تفعلى يتفعلى) قلبت الياء فيهما الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها للالحاق لما مر (تفعليا) بكسر اللام اذ لو كان بضمها لزم قلب الياء واوا [illegible] اليه من هذا القلب [illegible] ما امكن

٩ كقولهم انكسر الاناء من غير ملاحظة الكاسر (منه)
لايكون مأخوذا من قولهم تشيطن الرجل على مافى الصحاح وغيره
٤ اى متعجبا [illegible] ال الى [illegible] الذى هو [illegible] (منه)

وبناؤه للمطاوعة
نحو تشيطن زيد
الباب الرابع
تفعول يتفعول
تفعولا وزنه
ترهوك يترهوك
ترهوكا وعلامته
ان يكون ماضيه على
خمسة احرف بزيادة
التاء فى اوله
والواو بين العين
واللام وبناؤه للازم
الباب الخامس

(٩ ووزنه تسلقى يتسلقى تسلقيا) قدم اعلاله وحال مصدره (وعلامته ان يكون ماضيه على خمسة احرف) كتسلقى اصله سلق ثم صار تسلقى (بزيادة التاء فى اوله والياء فى آخره وتاؤه للمطاوعة) اى لمطاوعة فعلى كتسلقى مطاوع سلقه بالكلام وسلقاه فتسلقى اى اى آذاه فتأذى (نحو تسلقى زيد) وقدم تفصيل متعلق بهذا المقام فتذكر ولما بين ان الملحقات بدحرج بزيادة حرفين على الثلاثى المجرد واحتاج المقام الى بيان ان الالحاق باى حرف من الحرفين يتحقق فقال اهتماما بشان المقام (اعلم ان حقيقة الالحاق) اى مابه يثبت ويتحقق الالحاق (فى هذه الملحقات) اى الملحقات الخمسة التى زيدت فيها حرفان على الثلاثى المجرد (انما هو) اى لا يحصل ولا يثبت ذلك الالحاق الا (بزيادة غير التاء) المراد بالزيادة المعينة وهى زيادة الياء فى تجلبب ٣ مثلا والتعيين مستفاد من الاضافة الى الغير الاضافة المعنوية فان قيل ان كلمة غير لتوغلها فى الابهام قد انعدم العهد فيها فكيف يفيد اضافة الزيادة اليها التعيين قلنا بسبب اضافة الغير الى التاء والاضافة المعنوية ايضا فان قلت انهم قالوا اشترط الاضافة المعنوية تعريفا لمن كان المضاف اليه معرفة والحال ان المضاف غير غير معرفة ومثل من هذه الكلمات لا تتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام ولانعدام العهد فيها قلت انهم قالوا ايضا لو وجد العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى ضد واحد مثل الحركة غير السكون فقد افادت التعريف فالمعنى هنا بزيادة حرف فى هذه الملحقات هو غير زيادة التاء فيها فيكون العهد موجودا بسبب اشتهاره بين المحصلين او بعلم المخاطب الشارع فى تحصيل ادراكات هذه الافعال الملحقة او بان زيادة الياء ضد زيادة التاء مقدم والمؤخر ضد المقدم فيكون من قبيل الحركة غير السكون فنقول (مثلا) اسم مفعول بمعنى التمثيل على ما قاله ابو البقاء اى امثل لك تمثيلا والتمثيل تصوير الشئ بمثاله فقال مثلت له كذا تمثيلا اذا صورت له مثاله بالكتابة وغيرها (الالحاق) الى تحققه وثبوته (فى تجلبب التي

٩ لان فى التفعلى وقت التاء فيها ساكنة وقبلها ضمة فاذا كانت الياء ساكنة وما قبلها مضموما لزم قلب الياء واوا اثقل منه ولذا جاء تفعليا بكسر اللام (منه)

٣ زيادة الواو فى تجورب وترهوك وزيادة الياء فى تشيطن وتمسكن فيكون المراد منه التعيين النوعى فافهم (منه)

موزون تفعلل وهو الباب الاول من الملحقات الخمسة (بتكرار الباء)
التكرار جعل الشئ مكررا يقال كررت الشئ تكريرا وتكرارا بفتح
التاء قال ابوسعيد الضرير سألت ابا عمرو عن التفعال بفتح التاء
والتفعال بكسرها فقال ابو عمرو الاول مصدر والثانى اسم والمعنى
ثبوت الالحاق فى تجلبب مثلا بجعل الباء مكررا ثم سأل سائل بانه ما فائدة
التاء فيه اجاب عنه بقوله (والتاء) فى تجلبب مثلا (انما دخلت
بمعنى المطاوعة) اى لافادة معنى المطاوعة على ان يكون الباء بمعنى
اللام كما فى قوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل (كما)
كانت (فى تدحرج) والظاهر ان الكاف بمعنى المثل وكلمة ما مصدرية
والمؤول ٤ مرفوع محلا خبر لمبتدأ محذوف فالمعنى هو مثل كون التاء
فى تدحرج فى الحال والصفة والتاء فى تدحرج لافادة معنى المطاوعة
فالتاء فى تجلبب لافادة معنى المطاوعة فيكون تمثيلا وهو الاستدلال
بحال الجزئى على الجزئى فان قيل هل هو قياس ام لا قلناه وقياس
عند الفقهاء بعلية الجامع بينهما ٣ وعند المنطقيين قياس غير
متعارف بالنسبة الى النتيجة المشتملة على اداة التشبيه وخارج عن
القياس بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة عليها كقولنا النبيذ كالخمر
والخمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته ان النبيذ كالحرام وتمثيل
بالنسبة الى دعوى ان النبيذ حرام ويجوز ان يكون الكاف بمعنى
اللام كما فى قوله تعالى فاذكروه كما هديكم على ماذكره المالكى
اى لما كانت التاء فى تدحرج لاجله اى للافادة التى كانت التاء فى تدحرج ٧
لاجلها فيكون دليلا لدعوى ان التاء فى تجلبب لافادة معنى المطاوعة
وحاصل الاستدلال انه لما كانت التاء فى تدحرج لافادة معنى المطاوعة
فلزم ان يكون فى تجلبب كذلك تحقيقا لمعنى الالحاق خذ هذا المقام
على هذا المنوال فانه ينفعك فى كثير من الامثال والحمد لله على كل حال
(ثم انه قد يورد المنع المقدر على كبرى التمثيل فى التصوير الاول او على
المقدمة الواضعة فى التصوير الثانى بان يقال لانسلم ان التاء فى تدحرج
لافادة معنى المطاوعة لم لا يجوز ان يكون للالحاق اثبت للممنوعة
بابطال السند المساوى بان يقال كونها للالحاق بط (لان الالحاق

٨ ويجوز ان يكون المؤول منصوب المحل على انه مفعول مطلق مجازا والمعنى انما دخلت دخولا مثل دخول فى تدحرج والاصل ما ذكرنا فى الشرح منه)

٣ قوله بعلية الجامع بينهما والتمثيل علية الجامع اما بالدوران واما بالترديد والاول وهو ترتب الشئ على ماله صلوح العلية وجودا وعدما ويسمى الشئ الاول دائرا والثانى مدارا مثل ان يقال علة الحدوث هو التأليف لانه يدور عليه وجودا كما فى البيت وعدما كما فى الواجب تعالى والثانى كان يقال علة الحدوث اما التأليف والامكان والثانى بط ٣

لايكون) اى لايثبت ولايتحقق بالزيادة الواقعة (فى) محل (اول الكلمة بل) يتحقق بالزيادة الواقعة (فى وسطها) سئل ابو السعود مفتى الروم عن الفرق بين الوسط بسكون السين والوسط بفتحها اجاب بان الساكن متحرك والمتحرك ساكن وهنا بسكون السين لانه اعم مما بين الفاء والعين ومما بين العين واللام كزيادة الواو فى جوورب ٤ وترهوك والياء فى شيطن (و) بل يتحقق بالزيادة الواقعة فى (اخرها) كزيادة الباء فى جلبب والياء فى تسلقى والحاصل انه ليس الحاق نحو تجلبب بتدحرج بواسطة تصديره بالتاء فلا يقال الحق جلبب بتكرار اللام بدحرج ثم الحق بتدحرج بزيادة التاء فى اوله وانما يقال الحق بدحرج ثم يزاد عليه مازاد على دحرج وهو التاء فيكون تجلبب كما يقال تدحرج وانما لم يكن التاء للالحاق لان زيادتها مطردة فى افادة الغرض المعنوى وهو معنى المطاوعة فان تفعلل مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج ولما كان التاء فى تدحرج الذى هو الملحق به لتحقيق معنى المطاوعة فكذلك فى ملحقاته على ماصرح فى شرح المفصل لابن الحاجب وغيره من الشروح (و) بابان (اثنان) من الابواب الخمسة والثلثين كائنان (لملحق احرنجم) يعنى ان ماهو ملحق باحرنجم بابان وهما زيادة ثلثة احرف على الثلاثى المجرد الاولان لغير الالحاق والاخير لمجرد الالحاق باحرنجم (الباب الاول من البابين (افعنلل يفعنلل افعنلالا) انما قدمه على باب الافعنلال لان احدى زوائده من جنس اصوله (ووزنه اقعنسس يقعنسس اقعنساسا) ويسمى هذا باب الافعنلال وانما كان هذا ملحقا باحرنجم دون باب الاستفعال مع انه فى جميع تصاريفه على وزنه لانه لايوجب فى الملحق ان يكون كل من حروف الاصول والزوائد موافقها فى الملحق به وباب الاستفعال بالنسبة الى الاحرنجام ليس كذلك لا فى اصوله ولافى زوائده لان الزيادة فى احرنجم همزة فى اوله ونون بعد عينه وفى الاستفعال همزة وسين وتاء فى اوله فاين هذا من ذلك ولان الزوائد كلها فى الاستفعال مطردة لافادة معان فلا يكون ملحقا البتة

سعد ترم البارا [illegible]
للاتحاد

٣ اصفات الواجب تعالى [illegible] الاولى
٧ هذا تفسير كائن فى تدحرج (منه)

٤ قول من يقال كونه النـ[illegible] للالحاق باطل نصوص الدليل اذ لو كان له لزم ثبوته بالزيادة الواقعة فى اول الكلمة والثانى باطل فكذا المقدم (منه)

٤ انما [illegible] فى جوورب جريا على ما [illegible] المشهورة (منه)

(وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) مثل اقعنسس اصله قعس والقعس بفتحتين والقعس بفتح القاف وكسر العين وكذا المقاعس بمعنى واحد يقال رجل قعس ومتقاعس اذا ظهر بطنه ودخل صدره وهو ضد الاحدب على ما قاله الاصمعي لكن معنى الاقعنساس على ما سيجى بيانه غير معنى القعس وان كان اصله قعس ثم صار اقعنسس (بزيادة التاء فى اوله والنون بين العين واللام) والكلام فى الهمزة والنون كالكلام فى تاء تجلبب فى انهما ليستا للالحاق كما ان التاء كذلك فالهمزة للوصل والنون للمطاوعة كما كانتا فى احرنجم (و) بزيادة (حرف آخر من جنس لام فعله فى آخره) وهذه الزيادة لمجرد الالحاق وانما لم يدغم احد السينين فى الآخر لئلا يبطل الالحاق باحرنجم ثم انه لا اختلاف فى ان الزائد من المثلين هو ما ذكره المصنف (ويكون للازم) الظاهر ان يقول للمطاوعة لما قالوا النون للمطاوعة لكن المصنف قال للازم تنبيها على ان هذا الفعل من قبيل المطاوع الذى ليس له مطاوع لمغايرة معنى القعس والاقعنساس لان معنى القعس قدر ومعنى الاقعنساس التأخر والرجوع الى خلف (نحو اقعنسس زيد) اى تأخر ورجع الى خلف وفى بعض النسخ ويكون للمبالغة للازم كما قال العرب قعس الرجل اذا خرج صدره ودخل ظهره وفيه نظر فتفطن (الباب الثانى) من هذين البابين (افعنلى) قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل الالحاق بباب الاخير الفا لكونه محل التغيير على ما مر (يفعنلى) اصله يفعنلى بضم الياء استثقل الضمة على الياء وحذفت فبقى ساكنا ونزل على حاله (افعنلاء) اصله افعنلايا قلبت الياء همزة لوقوعها فى الطرف بعد الف زائدة (موزونه اسلنقى يسلنقى اسلنقاء) اعلاله كاعلال الموزون (وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف) كاسلنقى اصله سلق ثم صار اسلنقى (بزيادة الهمزة فى اوله والنون بين العين واللام) ليوافق هاتان الزيادتان ما فى الاصل فى ان الهمزة للوصل والنون للمطاوعة (والياء) دون الالف

كما ذهب بعضهم (في آخره) وهذا لمجرد الالحاق (وبناؤه للازم نحو اسلنقى زيد) الاسلنقاء كالاستلقاء زنة ومعنى يقال اسلنقى الرجل واسلنقى اذا نام على ظهره ويجيء لمطاوعة سلقى يقال سلقيته اذا القيته على ظهره فاسلنقى كذا في شرح الشافية للسيد عبد الله قال الفاضل الكفوى وههنا باب آخر ملحق باقشعر وهو افعألّ يفعئلّ افعئلالا موزونه اطمأنّ يطمئنّ اطمئنانا وعلامته ان يكون ماضيه على ستة احرف بزيادة الهمزة في اوله وحرف آخر من جنس لام فعله في آخره ليوافق زائدي الاصل وزيادة همزة اخرى بين العين واللام لمجرد الالحاق انتهى اقول يقتضي كلامه هذا ان يكون الهمزة الثانية زائدة وان يكون اصله ثلاثيا والحق ان اصله رباعي مجرد وهو طمأن على وزن فعلل مثل دحرج ومصدره طمأنة على وزن فعللة مثل دحرجة وهو الكون ساكنا فيكون من باب اقشعر لا من ملحقه وكذا اشمأز يقال اشمأز الرجل اشمئزازا اذا انقبض واصله شمأز على ما فهم من كتب اللغة فالمتبع من ان يكون مثل اطمأن واشمأز اصلا واما الداعي الى كونهما ملحقين باقشعر على ان افعئلالا لا اصل مصدر افعيلال لاصل اجراؤا على ماسبق افعلاله عنه فلبنأمل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام (ولما فرغ عن تعداد الابواب باعتبار الاصالة والزيادة شرع في بيان اقسام الفعل مطلقا باعتبار السلامة وغيرها فقال (ثم اعلم) الظاهر انه عطف على قوله اعلم ان ابواب التصريف وقد اشار بلفظ ثم الى ان ما بين هذا البيان وما قبله من التفاوت فان البيان الاول مضمح انظار الصرفيين وان كان الاوصاف المذكورة للفعل متعلقة بالذات (ان الفعل) بكسر الفاء لا بفتحها لان الاول اسم لكلمة مخصوصة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة والثاني مصدر فعل يفعل (المنحصر في هذه الابواب) اي الابواب الخمسة والثلثين منحصر في ثمانية اقسام لانه (اما ثلاثي مجرد سالم) لو ورد كلمة اما الدالة على انحصار الفعل في الاقسام المذكورة لان الشائع في امثال هذه العبارة في تقاسيم الاشياء

في آخره وبناؤه
للازم نحو
اسلنقى زيد

ثم اعلم ان
الفعل المنحصر
في هذه الابواب
اما ثلاثي مجرد
سالم

وهو الانفصال الحقيقي او المانع في الخلو اذ باحدهما يصير الاقسام مضبوطة دون المانع من الجمع اذ لا يعلم به عدة اقسام على ما حققه الشريف المحقق فما قيل انه يجوز ان يكون كلمة اما لمنع الجمع لا لمنع الخلو منشاؤه عدم العلم بفائدة التقسيم فان قلت هذا التقسيم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان مورد القسمة الفعل المنحصر في هذه الابواب وكل فعل اما ثلاثي مجرد سالم او غير سالم واما رباعي مجرد سالم او غير سالم واما مزيد فيه سالم او غير سالم فمورد القسمة ايضا احدها وعلى كل تقدير يكون تقسيمه اليها تقسيما للشيء الى نفسه والى غيره قلت مورد القسمة مفهوم الفعل من غير نظر الى كونه ثلاثيا او رباعيا مجردا سالما او غير سالم او مزيدا فيه سالما او غير سالم وهكذا جميع التقسيمات اذ المعتبر في التقسيم نفس مفهوم الكلي للمقسم لا افراده اذ الغرض منه تحصيل القسم وهو لا يقتضي الا مجرد ضم القيد الى مفهوم المقسم فادخال كلمة كل على المقسم مخل كما ان ادخالها على المعرف كذلك ولذلك ترى انه كلما وقع ذلك ممن له شان احتيج الى التمحل والتكلف في تصحيحه واللام الداخلة على المقسم لام الحقيقة من حيث هي هي على ما حققه الفاضل العصام في بعض كتبه فما قيل ان اللام في الفعل للاستغراق ومعنى الفعل المنحصر كل فعل منحصر آه فغير مستقيم لما ذكرنا ان التقسيم في عرف ارباب التدوين ضم قيود متباينة او متغايرة الى مفهوم كلي ليحصل بانضمام كل قيد اليه مفهوم اخص منه اما بحسب الصدق او بحسب المفهوم وهو مجموع المقسم والقيد ويسمى كل من الامور المخصوصة بالقياس الى الكلي الاعم قسما وبالقياس الى الاخص الحاصل من ضم قيد آخر قسيما والكلي الاعم بالقياس الى تلك الامور المخصوصة مقسما والتقسيم الذي يكون اقسامه متباينة يسمى تقسيما حقيقيا وما ليس كذلك يسمى تقسيما اعتباريا والعمدة في التقسيمات هي الحقيقيات وهي المتبادرة اذا اطلق التقسيم وما نحن فيه تقسيم حقيقي لتحقق المباينة بين الاقسام

وعلامة التباين صحة جريان السلب الكلي من الطرفين في كل منها

مثلا لاشئ من الثلاثى المجرد السالم ثلاثى مجرد غير سالم ولاشئ من الثلاثى المجرد السالم ثلاثى مجرد سالم وعلى هذا القياس الاقسام الباقية والاغلب فى الاعتبار ان يكون التقسيم متضمنا لحصر المقسم فى الاقسام اذ المقصود منها شرطها غالبا ولذلك يعترض على التقسيمات بانها غير حاصرة ويتكلف بالمكن فى جعلها حاصرة والحصر المعتبر فيها قد يكون عقليا بان يحكم العقل بمجرد ملاحظة القسمة بالانحصار كحصر العدد للزوجية والفردية وقد يكون استقرائيا يحتاج فى الحكم به الى التتبع والتفحص للاقسام كحصر الابواب المذكورة سابقا وقال بعض الفضلاء الحصر على اربعة اقسام حصر عقلى وهو مالا يجوز العقل فيه قسما ويكون ذكر الاقسام فيه بالترديد بين الاثبات والنفى كقولك المعلوم اما موجود اولا وحصر استقرائى وهو ما يجوز العقل فيه قسما آخر لكن ذكر فيه ما علم بالاستقراء كقولك العنصر اما ارض او ماء او هواء او نار وحكمه عدم الترديد بين الاثبات والنفى وحصر وقوعى كحصر الكلمة على الثلثة وحصر جعلى كحصر الرسالة الشمسية على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة (ثم انه لا حكم فى التقسيم مطلقا اى سواء كان حقيقيا او اعتباريا لانهما من المبادى التصورية فى الحقيقة وان كان من المبادى التصديقية صورة على ماذهب اليه الشريف المحقق وذيله ان الحق منهما تصور الاقسام نفسه فى الذهن بحيث يحصل بذلك التصور تميز كل واحد من الاقسام عن الآخر ولا يعتبر الحمل على المقسم كما فى صورة التعريف فهو لا يشتبه اشتباها معنويا بالقضية المنفصلة وكذا بالحملية الشبيهة بها التى موضوعها متشخص او كلى مسور واما اذا كان موضوعها كليا غير مسور نحو العدد اما زوج واما فرد فربما يقع الاشتباه والفرق بينهما ان فى الحملية حكما باحد الامرين على ما صدق عليه العدد وفى التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين اليه ليحصل به قسم فلا يكون قضية فى الحقيقة بل فى الصورة واذا حكم بانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية على

قياس ماعرف فى المعرف والتعريف الحقيقى خلافا للتفتازانى فانهما
عنده من المبادى التصديقية صورة وحقيقة لكن الاصح عند المحققين
ماذهب اليه الشريف المحقق نعم لابد فى التقسيم الحقيقى من ان يكون
المقسم بحيث يصح الحكم على كل واحد من افراده باحد القسمين
على سبيل الانفصال الحقيقى فيلزم قضية كلية ربما يحصل كبرى
لقضية اخرى موضوعها لفظ مورد القسمة ومحمولها ماجعل
مورد القسمة فيحصل الحاصل من ضم احدى القضيتين الى الاخرى
شبيهة فى شمول المقسم القسمين فى التقاسيم كلها فيقال فى تقسيم
الحيوان الى الحيوان الناطق وغيره مثلا مورد القسمة الحيوان وكل
حيوان اما ناطق اوغيره فمورد القسمة اما ناطق اوغيره فان كان ناطقا
لم يشمل غيره وبالعكس وفيما نحن فيه مورد القسمة الفعل المنحصر
فى هذه الابواب وكل فعل اما ثلاثى مجرد سالم و اما ثلاثى مجرد غير
سالم واما رباعى مجرد سالم واما رباعى مجرد غير سالم واما ثلاثى مزيد
فيه سالم واما ثلاثى مزيد فيه غير سالم واما رباعى مزيد فيه سالم
واما رباعى مزيد فيه غير سالم فمورد القسمة اما ثلاثى مجرد سالم واما غير
سالم الى آخر الاقسام فان كان الاول لم يشمل الباقى وان كان احدا
من الباقى لم يشمل الاول اى مايقابله ويندفع بعدم اندراج المقسم
فى هذه الكلية وشرائط انتاج الشكل الاول انما يكفى فيه اذا كانت
المقدمات من القضايا التى يكون المحمول فيهما صادقا على الموضوع
صدق الكلى على جزئياته كما صرح به المحقق الشريف والصغرى
ههنا ليست منها لان محمولها عين موضوعها ولا اختلاف بينهما
[1] الا بالعبارة هذا غاية تنقيح الكلام بعون الله الملك العلام (نحو كرم)
فانه ثلاثى لكونه على ثلثة احرف ومجرد لكونه خاليا عن الزيادة وسالم
لكونه عاريا عن حروف العلة والهمزة والتضعيف (اعلم ان المراد
بالسالم عند الصرفيين ماسلمت حروفه الاصلية التى تقابل بالفاء
والعين واللام من حروف العلة والهمزة والتضعيف وذلك ان لم يكن
حرف من حروفه الاصلية شيئا من حروف العلة وهى الواو والياء

[1] اى بين مورد القسمة وبين ماجعل مورد القسمة (منه)

والالف والهمزة والتضعيف والحروف الاصلية هى التى تقابل بالفاء والعين واللام والمراد بالمقابلة الموازنة وهى ان يقابل حرف الموزون بحرف الميزان مثل ان يقابل النون بالفاء والصاد بالعين والراء باللام وتوضيح المقام انك اذا اردت تمييز السالم عن غيره فقابل الموزون بالميزان فان وجدت فى حروفه الاصلية حرفا من حروف العلة والهمزة والتضعيف فاحكم عليه بانه غير سالم والا فاحكم عليه بانه سالم مثلا اذا قابلت ضرب بفعل فالضاد فى مقابلة الفاء والراء فى مقابلة العين والباء فى مقابلة اللام فاحكم عليه بانه سالم اذ ليس من حروفه الاصلية التى قابلتها بفعل شيئا من حروف العلة والهمزة والتضعيف وكذا فتح وعلم وحسن واذا قابلت وعد وقال وكل ومد فاحكم على واحد منها بانه غير سالم وكذا الكلام فى الرباعى المجرد مثلا اذا قابلت دحرج بفعلل فاحكم عليه بانه سالم واذا قابلت بيطر فاحكم عليه بانه غير سالم وانما قلنا المراد بالسالم عند الصرفيين تنبيها على ان السالم عندهم غير ما عند النحويين لان السالم عند الصرفيين ما ذكرناه وعند النحويين ما ليس فى آخره حرف علة فقط سواء وجدت فى غير الآخر او لا فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه باعتبارين الاول بالنسبة الى السالم والثانى بالنسبة الى غير السالم (اما بيان الاول فضرب سالم عندهما واسلنقى سالم عند الصرفيين فقط ووعد سالم عند النحويين فقط) واما بيان الثانى فرمى غير سالم عندهما ووعد غير سالم عند الصرفيين فقط واسلنقى غير سالم عند النحويين فقط وانما قيل ما سلمت دون ما صحت تنبيها على الفرق بين الصحيح والسالم اذ الصحيح ما ليس احد اصوله حرف علة وان وجد فيه الهمزة والتضعيف فيكون بينهما عموم وخصوص مطلقا والسالم اخص مطلقا اذ كل سالم صحيح وليس كل صحيح بسالم ومنهم من لم يفرق بينهما بان يريد بالصحيح ما اريد بالسالم فيهما هنا وهو المختار عند المصنف وانما وصف الحروف بالاصلية تنبيها على ان الزائد لم يخرج الفعل عن

السلامة لان السالم ماسلم من الاعلال فلما سلم اصوله المعتبرة كان سالما فيكون اكرم وفرح وقاتل سالما زيادة الهمزة والتضعيف والالف (واما ثلاثي مجرد غير سالم نحو وعد) فانه مثال واوي وكل مثال واوي غير سالم عندهم وان كان سالما عند النحاة (واما رباعي مجرد سالم نحو دحرج) فانه رباعي لكونه على اربعة احرف اصول ومجرد لكونه خاليا عن الزيادة وسالم لكونه عاريا عما ذكر (واما رباعي مجرد غير سالم نحو وسوس) فانه مضاعف وكل مضاعف غير سالم (واما ثلاثي مزيد فيه سالم نحو اكرم) فان اصله كرم وهو ثلاثي مجرد سالم وما زاد عليه سالم ايضا (واما ثلاثي مزيد فيه غير سالم نحو اوعد) فان اصله وعد وهو مثال واوي غير سالم فكذا مزيده (واما رباعي مزيد فيه سالم نحو تدحرج) فان اصله دحرج وهو رباعي مجرد سالم فكذا مزيده (واما رباعي مزيد فيه غير سالم نحو توسوس) فان اصله وسوس وهو رباعي مضاعف غير سالم على مامر (ويقال) اي ويسمى (لهذه الاقسام) عند ارباب هذا الفن (الاقسام الثمانية) يعنونون بهما عند تعليمهم واعترض على هذا التقسيم بوجهين الاول انه يجوز ان يكون الفعل ثنائيا مجردا سالما او غير سالم كما جاز ان يكون ثلاثيا مجردا سالما او غير سالم والثاني انه يجوز ان يكون الفعل خماسيا مجردا سالما او غير سالم فيختل الحصر واجيب عن الاول بان الحصر استقرائي ولابد فيه من تحقق مادة النقض فلا يضره التجويز العقلي والثاني المجرد مطلقا غير متحقق اذ الاصل في الفعل بل في الاسم ان يكون على ثلثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفصل بينهما ليكون حاجزا بين المبتدأ به والموقوف عليه وذلك لتنافيهما في الصفة لان المبتدأ به لاقتضائه الحركة موصوف بصفة الحركة والموقوف عليه لاقتضائه السكون موصوف بصفة السكون فلم يكن تقارنهما معقولا عند اهل العربية فلزم الاحتياج الى فاصل متوسط بينهما فان قلت ننقل الكلام الى الحرف الحاجز المتوسط بينهما بان نقول الحرف المتوسط لايخلو من ان يكون متحركا

واما ثلاثي مجرد غير سالم نحو وعد واما رباعي مجرد غير سالم نحو وسوس واما ثلاثي مزيد فيه سالم نحو اكرم واما ثلاثي مزيد فيه غير سالم نحو اوعد واما رباعي مزيد فيه سالم نحو تدحرج واما رباعي مزيد فيه غير سالم نحو توسوس ويقال لهذه

الاقسام الثمانية

١٢

اوساكنا واياما كان يلزم اتنا فى المذكور مع احدهما لأنه ان كان متحركا
لايكون تقارنه مع الموقوف عليه معقولا لتنا فيهما فى الصفة وان كان
ساكنا لايكون تقارنه مع المبتدأ به معقولا للعلة المذكورة ايضا قلنا المراد
بالحرف المتوسط نفسه وجوهره مع قطع النظر عن حركته وسكونه
لايقال ان مادة النقض متحققة اذ قد وقع فى الفعل صن وبع وامثالهما
فان كلا منهما فعل امر مع انه ثنائى لانا نقول المراد من قولنا الفعل
لايقع ثنائيا عدم وقوع ثنائية الماضى والمضارع دون الامر والامر يجوز
ان يقع على حرف واحد نحوق فضلا عن ان يكون على حرفين وايضا
ان اصل صن اصون واصل بع ابيع فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين
والمحذوف فيهما فى حكم الباقى بناء على ان المحذوف بالاعلال
فى حكم الثابت عندهم والمراد من عدم وقوعه ثنائيا بحسب الوضع
فاندفع الايراد والجواب عن الثانى من الوجهين من وجوه (اما اولا
فلان الغرض من الزيادة على الثلثة توسع فى الكلام ويحصل بالرباعى
(واما ثانيا فلان الفعل ثقيل لفظا ومعنى اما لفظا فلاقتضائه الفاعل
ابدا والمفعول واما معنى فلدلالته على الحدث بجوهره وعلى الزمان
بصيغته وكثرة استعماله مع كونه ثقيلا لفظا ومعنى يمنع ان يكون زائدا
على اربعة مع انه لو اتصل به ضمير المرفوع على تقدير كونه خماسيا
لتوهم انه كلمتان ركبت احديهما مع الاخرى (واما ثالثا فلان الفعل
فرع الاسم وهو مخمس فلو خمس الفعل لزم المساواة بين الفرع
والاصل وهو مستنكر اذ الفرع ينبغى ان يكون منحطا عن الاصل
بدرجة (ولما فرغ عن بيان تقسيم الفعل الى اقسامه الثمانية شرع
فى بيان تقسيمه الى الاقسام السبعة فقال (ثم اعلم) مصدرا بكلمة ثم
لقصد ربط ما بعدها لما قبلها ومشيرا بها الى تفاوت بين البيانين لان
من عادة الصرفيين بيان الفعل فى ابتداء تعليمهم بانه من اى قسم
من الاقسام الثمانية ليكون اعون للمتعلمين الخائضين فى مسائل علم
التصريف ثم البيان بانه من اى قسم من الاقسام السبعة لكن هذا البيان
بالنسبة الى البيان الاول كالتصريح بما علم ضمنا فتفطن (ان كل فعل)

ثم اعلم

ان كل فعل

اى مفهومه ادخال كلمة كل على المقسم مخل اذ المعتبر فى التقسيم نفس المفهوم الكلى للمقسم لا افراده على ما عرفت آنفا (اما صحيح) اعلم انه قد يذكر المقسم فى الاقسام صريحا كقولك الانسان اما انسان ابيض واما انسان اسود وقد يدخل فى مفهومها كقولك الكلمة اما اسم او فعل او حرف فالكلمة داخلة فى مفهوم كل من الاسم والفعل والحرف لان الاسم كلمة دلت على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والفعل كلمة دلت على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة والحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل آلة لفهم غيره وقد يحذف المقسم وهو مراد كقولك الانسان اما ابيض او اسود وهنا من قبيل الثانى لان المقسم الذى هو الفعل داخل فى مفهوم كل من الاقسام على ما اشار اليه المصنف بقوله (وهو) اى الصحيح (الفعل الذى ليس فى مقابلة الفاء والعين واللام حرف من حروف العلة) بالرفع اسم ليس والجار والمجرور اعنى قوله فى مقابلة خبر مقدم على اسمه قيل عليه لو قدم المصنف المعتل على الصحيح لكان اولى كما فعله ابن الحاجب لان مفهوم المعتل وجودى يستدعى التقديم ومفهوم الصحيح عدمى يستدعى التاخير وفيه نظر لانا لا نسلم ان العدمى مؤخر عن الوجودى مطلقا بل المؤخر عن الوجودى العدم المضاف واما العدم المطلق فهو مقدم على الوجودى على ما عرف فى موضعه فعلى هذا يكون تقديم الصحيح اولى كما لا يخفى على ان العدميات مقدمة على الملكات فى الذهن وان كانت الملكات مقدمة على العدميات فى الخارج ويمكن ان يقال انما قدم الصحيح لتجرده عن الاعلال وقال بعض الشارحين انما قدمه على المعتل لان الصحيح اصل والمعتل ليس باصل اقول هذا ليس بشئ لانه انما يكون كذلك ان لو كان المراد ذاتهما وانما المراد مفهومهما اذ البحث فى تعريفهما والتعريف ليس بحسب الذات بل بحسب المفهوم (وهى) اى حروف العلة (الواو والياء والالف) مبتدأ وخبر والربط بعد العطف والجملة معترضة وانما سميت هذه الحروف بحروف العلة لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين نحو واى ٧

اما صحيح

وهو الفعل الذى

ليس فى مقابلة

الفاء والعين

واللام حرف

من حروف العلة

وهى الواو

والياء والالف

٧ ويسمى حروف الزوائد والفرق بين حروف [illegible] الزوائد وحروف العلة عموم من وجه لصدقهما فى واو قعود وصدق الاول فى همزة اكرم وصدق الثانى فى واو وعد فالوحروف العلة اخص من حروف المد الاخص مطلقا من حروف العلة

فاضافوا الحروف الى العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم انهم
اضافوا اشيئا الى شىء بادنى ملابسة او نقول تسمية هذه الحروف بها لما وقع
فيها من التغيرات المطردة من القلب والحذف والاسكان (فان قلت
اليس الهمزة منها (قلت قد قال بعضهم انها منها لكن الجمهور
على خلافه اذ الهمزة لا يجرى فيها ما يجرى فى الواو والالف والياء
فى كثير من الابواب ولم يعدوا المهموز من المعتل ولهذا اخرجوا
عن حده فان قيل لم لم يقل حرف من حروف المد واللين ايضا
قلنا تنبيها على الفرق بينهما لان حروف العلة اعم من حروف
المد واللين وحروف اللين اعم من حروف المد والتفصيل ان تلك
الحروف ماعدا الالف ان كانت متحركة تسمى حروف العلة
فقط وان كانت ساكنة تسمى حروف اللين ايضا لما فيها
من اللين لاتساع مخرجها وخروجها من غير خشونة على اللسان
وتسمى حروف المد ايضا ان كان حركة ماقبلها من جنسها بان يكون
ماقبل الواو مضموما وماقبل الالف مفتوحا وماقبل الياء مكسورا
فكل حروف مد ولين حروف علة من غير عكس كلى وكذلك كل
حروف مد حروف لين ولا عكس لانها اذا سكنت ولم تكن حركة
ماقبلها من جنسها صدق عليها انها حروف لين ولا يصدق
عليها انها حروف المد واذا كان كذلك فيكون الالف حرف مد
دائما لدوام سكونه بعد فتحة تلسعه والواو والياء تارة حرفا لين كما فى
قول وبيع مصدرين واخرى حرف مد نحو يعوم وبيع وتارة
ليستا حرفى لين ولا حرفى مد بل هما بمنزلة الصحيح (والهمزة)
بالرفع معطوف على قوله حرف (والتضعيف) بالرفع ايضا معطوف
على [illegible] البعد والاولى [illegible] ولا الهمزة ولا التضعيف لئلا
يتوهم توجه النفى الى الجمع المستفاد من العطف انما اعتبر خلوه عن
الهمزة [illegible] تعلقهما احكام المعتل من الابدال
والحذف اما الهمزة فقد يكون بحرف علة لانها قد تخفف بالقلب

والهمزة
والتضعيف

او بالحذف او بالتسهيل اى بجعلها بين بين وانما خففوها لانها
حرف شديد مستقل فحذفت لدفع ثقلها اما التخفيف بالقلب فكما
اذا كانت ساكنة ومتحركا ماقبلها ففى هذه الصورة تقلب الى حرف
يوافق حركة ماقبلها لين عريكة الساكن يعنى ان كان ماقبلها
فتحة تقلب الفا وان كان كسرة تقلب ياء وان كان ضمة تقلب واوا
مثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذى قبلها فى كلمة نحو آمن وراس
بالالف فيهما والاصل اءمن ورأس بالهمزة قلبت الهمزة فيهما
الفا لسكونها وانفتاح ماقبلها ونحو اومن ولوم بالواو فيهما
فاصلهما اءمن ولؤم بالهمزة فيهما قلبت الهمزة فيهما واو
لسكونها وانضمام ماقبلها ونحو ايمان وبير بالياء فيهما اصلهما اءمان
وبئر بالهمزة قلبت الهمزة فيهما ياء لسكونها وانكسار ماقبلها
ومثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذى قبلها فى كلمتين نحو قوله تعالى
﴿ الى الهدى أئتنا ﴾ فان قوله تعالى أئتنا امر من ايتاء قلبت الهمزة
الثانية فيه ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وليس هذا موضع الاشهاد
ثم اتصل بقوله الهدى فسقط همزة الوصل من اوله فعاد الهمزة
الثانية المنقلبة ياء لزوال موجب القلب فالتقى ساكنان وهما الف
الهدى والهمزة التى اعيدت فحذف الف الهدى لكونه آخر الكلمة
والتغيير بالآخر اولى فصار الى الهدى أتنا بهمزة ساكنة بعد الدال
فقلبت الفا فصار الى الهدى أتنا وهو موضع الاشهاد وانما قلبت
الساكنة اذا تحرك ماقبلها الى جنس حركة ماقبلها لكون
عريكة الساكن وطبيعته ضعيفة وماقبلها مستدع لذلك ومنه ٢
قوله تعالى ﴿ فليؤدى الذى اؤتمن ﴾ وكذلك قوله تعالى ﴿ ومنهم من
يقول ائذن لى ﴾ فقلبت الهمزة ياء فى الاول وواوا فى الثانى فعند سقوط
الهمزة الاولى فيهما عادت الثانية واما تخفيف الهمزة بالحذف ففيما
اذا كانت متحركة وساكنا ماقبلها فتحذف حركتها اولا لتلين
عريكتها وطبيعتها بمجاورة الساكن ثم تحذف لالتقاء الساكنين
فاعطى حركتها الى ماقبلها اذا كان حرفا صحيحا او واوا او ياء

الانعام ٧١

١ ومن مثال الهمزة الساكنة مع المتحرك الذى قبلها فى كلمتين نسخ

البقرة ٢٨٣
التوبة (٤٩)

أصليتين أي كائنتان من نفس الكلمة أو مزيدتين بمعنى واحد وإنما جعل له
بين الصحيح والواو والياء الموصوفين لان الحكم فيهما واحد وهو
نقل الحركة الى ما قبلها وحذف الهمزة وانما فعلوا ذلك لان ابدالها
غير ممكن اذ ليس قبلها حركة يجيء بها اليها وجعلها بين بين ايضا
غير ممكن لما في ذلك من اجتماع الساكنين وانما لم يحذفوا من غير نقل
لانه يؤدي الى الاخلال باسقاط حرف متحركة محلها من غير ضرورة
نحو مسئلة بفتح الميم والسين واللام اصله مسئلة بسكون السين وفتح
الهمزة حذفت حركة الهمزة فالتقى ساكنان ثم حذفت الهمزة لاجتماع
الساكنين ثم اعطى حركتها الى ما قبلها وهو السين وملك بفتح الميم
واللام اصله ملأك بسكون اللام وفتح الهمزة على وزن مفعل
واشتقاقه من الالوكة وهي الرسالة التي هي الواسطة بين المرسل
والمرسل اليه اعل كما اعل مسئلة وقيل اصله مألك بتقديم الهمزة
فقلبت الهمزة مكانا فقيل ملأك ثم تركت لكثرة الاستعمال فقيل ملك فلما
جمعوه ردوها اليه وقالوا ملائكة وقالوا ملائك والتاء لتأنيث لان كل جمع مؤنث
قال البيضاوي رضي الله تعالى وجهه في تفسير قوله تعالى ﴿واذ قال
ربك للملائكة﴾ الملائكة جمع ملأك كالشمائل جمع شمأل والتأنيث
لتأنيث الجمع وهو مقلوب مألك من الالوكة وهي الرسالة انتهى ونحو
الحمر اصله الاحمر حذفت حركة الهمزة وحذفت لاجتماع الساكنين
فصار الحمر الا انه يجوز فيه لحمر لان الهمزة ادخلت لاجل سكون اللام
وقد انعدم سكونها فلا احتياج الى الهمزة ويجوز الحمر بابقاء الهمزة
لعروض حركة اللام لانه في الاصل ساكن ولا اعتبار بالعارض واما
التخفيف بالتسهيل ففيما اذا كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت
ومتحركة ما قبلها باي حركة كانت فحينئذ تثبت الهمزة على تخفيفها بين بين
في كل الاحوال لانطاوع الحذف والقلب لقوة عريكة الهمزة المتحركة
بسبب حركتها مع حصول اصل التخفيف وانما تعين فيه التسهيل
اذ لا مجال للقلب لان الهمزة ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع
استدعاء حركة ما قبلها ولا للحذف اذ لا يبقى من آثارها وعوارضها

البرهان

مايدل عليها لان ماقبلها متحرك لايقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين نحو سأل ولؤم وسئل فاحوال الهمزة مع احوال ماقبلها تسعة حاصلة من ضرب الثلثة فى الثلثة ففى هذه الاحوال كلها تثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وماقبلها مكسورا او مضموما فانها لاتثبت حينئذ بل يجعل واوا ان كان ماقبلها مضموما نحو جون اصله جؤن بالهمزة او ياء ان كان ماقبلها مكسورا نحو مير اصله مئر بكسر الميم وفتح الهمزة لان الفتحة كالسكون فى الضعف فتقلب كما فى حال السكون وعدم قلب الهمزة فى سأل القامع كون فتحة الهمزة ضعيفة لينة لتقوى فتحتها بفتحة ماقبلها لان الجنس مع الجنس يتقوى (اعلم ان الاصل فى تخفيف الهمزة التسهيل لانه تخفيف مع بقاء الهمزة ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه اذهاب الهمزة من غير عوض واختلفوا فى همزة بين بين فعند الكوفيين على نوعين الاول مشهور والثانى غير مشهور والمشهور بجعل الهمزة بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذى منه حركة الهمزة وغير المشهور بجعل الهمزة بين نفسها وبين الحرف الذى منه حركة ماقبل الهمزة نحو سأل هذه خلاصة ماذكروا فى هذا الباب والتوضيح فى هذا المقام ان الهمزة يعرض عليها مايعرض على حروف العلة من نقل حركتها الى ماقبلها وحذفها وقلبها فلا تعد الهمزة من الصحيح لذلك والا فالهمزة حرف صحيح فى نفسها فهى ان وقعت فى اول الكلمة ثبت مطلقا وقولهم هرت الثوب فى ارت الثوب بمعنى جعلته معلما شاذ مثل هراق فى اراق وان وقعت فى غير الاول فان تحركت وتحرك ماقبلها تثبت ايضا فى الاكثر المشهور نحو رءف ورؤف وكئب وقد تحذف فى سأل تثقيلها اتفاقا وان تحركت وسكن ماقبلها فالاكثر الثبات نحو يسأل وقد تخفف ايضا بنقل حركتها الى ماقبلها وحذفها او قلبها بجنس حركتها المنقولة مثل يسل ويسال وعليه مبنية بالحذف ومن الاول قوله تعالى فاسألوا اهل الذكر ومن الاخيرين

قوله تعالى ﴿سل بني اسرائيل﴾ وقول الشاعر عن المرأ لا تسئل وسل عن قرينه * والتزموا حذفها في يرى وارى لكثرة استعمالهما بخلاف امثالهما فان عدم الحذف فيها اكثر وقرئ اخرج شطه بالحذف وشطاه بالقلب الفا وشطوه بالقلب واوا والكل على معنى واحد ويقال الحمر في الاحمر بالاستغناء عن همزة الوصل بعد تحرك اللام بحركة همزة افعل الصفة والحمر بابقاء الهمزة نظرا الى طرد حركة اللام وقرئ عاد الولى بحذف الهمزة ونقل ضمها الى لام التعريف ويقال ابو يوب في ابو ايوب وابتغى امره في ابتغ امره بنقل حركة الهمزة الى الواو والياء وحذفها وقد تقلب بدون نقل حركتها ويقال سو في سوء وشي في شيء وعلى هذا اذا كان ماقبلها واو او ياء ساكنة غير اصلية نحو خطيئة ومقروء بالقلب والادغام اصلهما خطيئة ومقروء واذا كان ماقبلها الفا فانه تجعل بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف المناسبة حركتها ٧ نحو قائل وكائل وان سكنت الهمزة وتحرك ماقبلها فالقلب بشيء يوافق حركة ماقبلها جائز والترك اكثر هذا اذا كان ماقبلها غير مثلها نحو راس ولوم وبئر وكذا لومن ومومن وامثالهما وعلى القلب قراءة بعض القراء ومنه المام بين الناس اذا اصله المأتم بالهمزة وفي الصحاح المأتم عند العرب اجتماع النساء في الخير والشر والجمع المآتم وعند العامة المصيبة واما اذا كان ماقبلها مثلها فالقلب المذكور واجب لزيادة الثقل باجتماعهما نحو آمن واومن وايمانا وفي القرآن ﴿فلما آسفونا انتقمنا منهم﴾ ومنه قوله تعالى ﴿لايلاف قريش ايلافهم﴾ وفي الحديث آمركم بالمعروف وعليه كل المهموز الفاء في متكلم المضارع اذا كان وحده نحو آخذ وآكل وآمر وفي امره اودب من ادب بالضم وايلاف من الف بالكسر اما في خذ وكل ومر من اخذ واكل وامر فانما حذفت الهمزتان لكثرة استعمالها وان كان القياس اؤخذ واؤكل واؤمر ولكثرة الاستعمال قالوا في الجنة نعم صلحاتي انعم بكسر العين من النعومة او من النعمة بمعنى اللين والنعم وهو جاء من السادس كما جاء من الخامس والرابع

فحذفوا الهمزة والنون معا للخفة فهي من نوادر الشواذ وقد جاء
في القرآن ﴿وأمر اهلك بالصلوة﴾ وفي كلام السلف مروا بالخير
وان لم تعملوا وتقلب في الافعال والافتعال وامرهما واما ائمة اصلها
اءممة جمع امام على افعلة تقدم فيه الادغام على الاعلال فنقلت
كسرة الميم الاولى الى الهمزة الثانية فكانتا متحركتين فأبقيتا على ذلك
عند الكوفيين وجعلت ياء للخفة عند البصريين هذا ماذكره بعض
المحققين فعليك بالتأمل الصادق تكن من الموفقين واما التضعيف
انما اعتبر خلو الفعل الصحيح عنه مع ان المتجانسين حرفان صحيحان
لاعتلاله بالقلب في مثل تقضى البازى اى انقض والحذف في نحو مست
وظلت بفتح الفاء وكسرها بنقل حركة العين اليها واحست اصلها
انقضض ومسست وظللت واحسست قال الله تعالى ﴿فظلتم تفكهون﴾
وقرئ بكسر الظاء وظللتم على الاصل وقرئ ﴿وعزني في الخطاب﴾
بحذف قريب وقوله ﴿لم يتسنه﴾ من القلب والحذف عند من جعله
من التسنن وجعل الهاء للسكت نحو نصر اذ ليس في مقابلة فائه وعينه
ولامه حرف من حروف العلة والهمزة والتضعيف وقوله في مقابلة
الفاء الخ يدل على ان حروف العلة لو لم يكن في مقابلتها لاينافي الصحة
وكذا الهمزة والتضعيف فيدخل فيه نصر وناصر ومنصور واكرم
وفاعل وحوقل واقنسس لان صحة الفعل بالنسبة الى الاصول
لا بالزوائد فان قلت قد قال بعضهم ان موضوع هذا الفن الكلمة
من حيث الاعلال والادغام فموضوع كل علم مايبحث فيه عن عوارضه
الذاتية التي تلحق الشئ لذاته او لجزئه او لمساويه فعلى هذا ينبغي
للمصنف ان يترك الصحيح رأسا او يؤخر عن المعتل قلنا قولهم موضوع
هذا الفن الكلمة من حيث الاعلال والادغام مرادهم من هذا الكلمة
من حيث الصحة والاعلال والادغام لكنهم تركوا الصحة لكون البحث
عنها قليلا بالنسبة الى غيرها من الاعلال والادغام واما تقديمه على
المعتل والمضاعف والمهموز نظرا الى سلامته عن التغيرات الكثيرة
وكونه مقيسا عليه لسائره (واما فاء) ويقال له المعتل الفاء لكون فائه

﴿ حرف ﴾

حرف علة واما تسميته مثالا لمشابهة ماضيه الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال وقال بعض الصرفيين لمشابهة امره بامر الاجوف وهو يجئ من الباب الثاني نحو وعد يعد عدة والامر عد والنهي لا تعد ويسر ييسر يسرا والامر ايسر والنهي لا تيسر ومن الباب الثالث وهب يهب هبة والامر هب والنهي لا تهب ومن الباب الرابع وجل يوجل وجلا والامر ايجل والنهي لا تيجل ومن الباب الخامس وجه يوجه وجاهة والامر اوجه والنهي لا توجه ومن الباب السادس ورث يرث وراثة والامر رث والنهي لا ترث ثبت الواو والياء في الماضي لانهما اذا وقعتا في الاول لا تتغيران غالبا لكن الواو قد تقلب تاء مثل التكلان والتراث والتهمة يقال رجل وكلة تكلة اي عاجز يكل امره الى غيره وقد تقلب همزة في مثل احدان في وحدان واحد في وحد وفي الحديث انه عليه السلام قال لرجل اشار بسبابتيه في التشهد احد احد اي اجعل واحدة ووترا ولا يبعد ان يكون اصل احد وحد وفي القرآن ﴿ واذا الرسل اقتت ﴾ اصله وقتت اي عين لها وقتها وقرئ وقتت فبل وعليه قل اوحي من الوحي قال المازني في كل واو مضمومة في اول الكلمة فانت بالخيار ان شئت تركتها على حالها وان شئت قلبتها همزة فقلت وعد واعد وغيره واما اذا وقعتا غير الاول اعلتا في اكثر الاحوال فان قلت المناسب لتقديم الصحيح ان يقدم المضاعف والمهموز على الاقسام الثلثة كما قدمه اكثر المحققين لان المضاعف يشابه الصحيح في قلة التغير وكون حروفه صحيحة وكذا المهموز لان الهمزة لكونها حرف صحيح تتصرف كتصرف الحرف الصحيح غالبا قلت انما اخرهما نظرا الى انهما غير صحيح وغير سالم عنده كالاقسام الثلثة لكنهما دون الاقسام الثلثة في عدم السلامة ولذا اخرهما عنها وانما قدم المثال لوجود حرف العلة في مقابلة فائه (وهو) اي المثال (الفعل الذي يكون ٧ في مقابلة فائه حرف من حروف العلة) واوا كانت او ياء مثال الاول (نحو وعد) الوعد بفتح الواو وسكون العين كلمة تستعمل في الخير والشر قال الفراء وعدته خيرا ووعدته شرا واذا اريد التفرقة

٧ قوله يكون اما بمعنى الفعل التام بمعنى يوجد فربطه ظاهر واما من الافعال الناقصة فالمعنى يكون حرف من حروف العلة واقعا في مقابلة فائه وحينئذ يكون الخبر مقدرا وقس عليه غيره (منه)

ا لم مثال

وهو الفعل الذي

يكون في مقابلة

فائه حرف ما

حرف العلة نحو

وعد.

حرف علة واما تسميته مثالا لمشابهة ماضيه الصحيح في تحمل الحركات وعدم الاعلال وقال بعض الصرفيين لمشابهة امره بامر الاجوف وهو يجيء من الباب الثاني نحو وعد يعد عدة والامر عد والنهي لاتعد ويسر ييسر يسرا والامر ايسر والنهي لاتيسر ومن الباب الثالث وهب يهب هبة والامر هب والنهي لاتهب ومن الباب الرابع وجل يوجل وجلا والامر ايجل والنهي لاتيجل ومن الباب الخامس وجه يوجه وجاهة والامر اوجه والنهي لاتوجه ومن الباب السادس ورث يرث وراثة والامر رث والنهي لاترث ثبت الواو والياء في الماضي لانهما اذا وقعتا في الاول لاتتغيران غالبا لكن الواو قد تقلب تاء مثل التكلان والتراث والتهمة يقال رجل وكلة تكلة اي عاجز يكل امره الى غيره وقد تقلب همزة في مثل احدان في وحدان واحد في وحد وفي الحديث انه عليه السلام قال لرجل اشار بسبابتيه في التشهد احد احد اي اجعل واحدة ووترا ولا يبعد ان يكون اصل احد وحد وفي القرآن ﴿واذا الرسل اقتت﴾ اصله وقتت اي عين لها وقتها وقرئ وقتت قيل وعليه قل اوحي من الوحي قال المازني في كل واو مضمومة في اول الكلمة فانت بالخيار ان شئت تركتها على حالها وان شئت قلبتها همزة فقلت وعد واعد وغيره واما اذا وقعتا غير الاول اعلتا في اكثر الاحوال فان قلت المناسب لتقديم الصحيح ان يقدم المضاعف والمهموز على الاقسام الثلثة كما قدمه اكثر المحققين لان المضاعف يشابه الصحيح في قلة التغير وكون حروفه صحيحة وكذا المهموز لان الهمزة لكونها حرف صحيح تتصرف كتصرف الحرف الصحيح غالبا قلت انما اخرهما نظرا الى انهما غير صحيح وغير سالم عنده كالاقسام الثلثة لكنهما دون الاقسام الثلثة في عدم السلامة واذا اخرهما عنها وانما قدم المثال لوجود حرف العلة في مقابلة فائه (وهو) اي المثال (الفعل الذي يكون ٧ في مقابلة فائه حرف من حروف العلة) واوا كانت او ياء مثال الاول (نحو وعد) الوعد بفتح الواو وسكون العين كلمة تستعمل في الخير والشر قال الفراء وعدته خيرا ووعدته شرا واذا اريد التفرقة

٧ قوله يكون اما بمعنى الفعل التام بمعنى يوجد فربطه ظاهر واما من الافعال الناقصة فالمعنى يكون حرف من حروف العلة واقعا في مقابلة فائه وحينئذ يكون الخبر مقدرا وقس عليه غيره (منه)

امارات

وهو الفعل الذي يكون في مقابلة فائه حرف العلة نحو وعد

بينهما يقال فى الخير وعد عدة وفى الشر اوعد ابعاد ووعيدا واصل عدة وعدا فاسقطت الواو وعوضت عنها الهاء ويجمع عدة على عدات ولم يجمع الوعد ومعنى الايعاد والوعيد اخبار بنية الشر واذا استعمل موصولا بالباء تستعمل بالالف يقال اوعده بالسجن وكذا التواعد يستعمل الخير يقال تواعد القوم اى وعد بعضهم بعضا والاتعاد يستعمل فى الشر يقال اتعد زيد اى اخبر بما ينوى الشر (و) مثال الثانى نحو (يسر) فى التاج اليسر بضم الياء وسكون السين اسما ثانى بمعنى السهولة ضد العسر كما الميسور ضد المعسور فان قيل لم لم يمثل المصنف بما فى اوله الف قلنا الالف ساكن دائما والساكن لا يقع فى اول الكلمة خاقاله بعض الشارحين من انه لم يجئ ما فى اوله الف لانه لا يكون اصلا الامقلو با عن واو او ياء وهما لا تقلبان فى الاول الفا لتعذر الابتداء بالساكن فليس بوجه وجيه لايجابه انكار اصالة الالف الساكن رأسا (واما اجوف) سمى به لخلو ما هو كالجوف له من الصحة وبعبارة اخرى لوقوع حرف العلة فى الوسط الذى هو بمنزلة الجوف من الحيوان وجوف الشئ وسطه فافهم ويقال له ذو الثلثة ايضا لصيرورته على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك نحو قلت وبعت على ما قاله الامام الزنجانى وهو المشهور فيما بين القوم واعترض عليه من وجوه اما اولا فلانه يستلزم اختصاص هذا الاسم بالاجوف الثلاثى لان غيره ليس على ثلثة احرف اذا اخبرت عن نفسك مثل اقمت واستقمت مع انهم يسمونه ايضا بذى الثلثة واما ثانيا فلانه لم يكن ماضيه على ثلثة احرف وقت الاخبار عن نفسك كيف وان الثالث ضمير الفاعل فيكون على حرفين واما ثالثا فلانه لا وجه لتخصيصه بالمتكلم وحده لانه فى المخاطب ايضا كذلك فالصواب ان يقال لصيرورته على ثلثة احرف عند اتصال الضمير البارز المرفوع المتحرك واجيب عن الاول انه على ثلثة احرف نظرا الى الاصل لان اصل اقمت واستقمت قمت وعن الثانى بان الثلاثى الحرف على الثالث ليس باصطلاح النحاة بل المراد انه على ثلثة احرف من حروف الهجاء

اصل عدة

ص (حرم)
١٤٠

ويسر

واما اجوف.

فكأنهم نزلوا الضمير المرفوع المتحرك بمنزلة حرف من حروف الكلمة لشدة اتصاله وفرط امتزاجه وعن الثالث بأن تخصيص الشيء في الذكر لا يستلزم نفي ما عداه في الحكم عند الحنفية وان استلزمه عند الشافعية على ما عرف في موضعه وانما قدم هذا القسم على الناقص لتقدم العين على اللام اذ يقال لهذا القسم معتل العين ايضا وهذا القسم يجيء من الباب الاول نحو قال يقول ومثله كان يكون وقد يحذف نونه تخفيفا كقوله تعالى ﴿ولم يك شاكرا لأنعمه﴾ وقوله ﴿فلا تك في مرية من لقائه﴾ وقد يبقى كقوله تعالى ﴿لم يكن الذين كفروا﴾ ومن كثرة استعمال المكان منه عدميه في حكم الاصلية فقيل تمكن من الكون مثل تمسكن من السكون وقيل الميم عوض عن واو المصدر وقدم الاشارة اليه وقولهم (معاذ الله) اى اعوذ بالله معاذا فهو مصدر ميمي ومن الباب الثاني نحو باع يبيع ومثله ساح يسيح سياحة ومجهوله بيع بياع بيما كما في قول علي رضي الله تعالى عنه * بكيت على شباب قد تولى * فياليت الشباب لنا يعود * ولو كان الشباب يباع بيعا * لاعطيت المبايع ما يريد * قال الله تعالى ﴿فسيحوا في الارض﴾ وعن السري السقطي قدس سره من احب الله عاش ومن احب الدنيا طاش والطيش عدول السهم عن الهدف والمعنى من احب الله عاش عيشة طيبة ومن احب الدنيا يسعى في الليل والنهار في غير ما خلق له من الانس بالله والتلذذ بعبادته كسهم معوج ومن الباب الرابع نحو خاف يخاف وهاب يهاب ويعل في هذا القسم من الزوائد اربعة ابواب فقط باب الافعال نحو اقام يقيم اقامة مقيم مقام ثم لا تقم اصلها قوم يقوم اعلالها بالنقل والقلب على مقتضى الحركة المنقولة واقواما اعل بالنقل والحذف وتعويض التاء عن المحذوفة وقد يحذف هذا التاء عند الاضافة اقامة للاضافة مقام التاء لطول الكلام بالاضافة كقوله تعالى ﴿واقام الصلوة﴾ تحذف في افت ولم تستغن عن الهمزة لعدم كونها زائدة للوصل ومجهولها على خلاف معلومها نحو اقيم يقام لان ما يعل بالالف في معلومه يعل بالياء في مجهوله وبالعكس وكذا اباع واخاف

واجلب وامثالهما كثيرة وفى القرآن ﴿ ان اقيم الصلوة ﴾ ﴿ واجيبوا داعى الله ﴾ وباب الافتعال نحو اعتاد يعتاد بقلب العين فيهما الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها اعتيادا بقلبها ياء لانكسار ماقبلها مع اعتلال فعله وفى القرآن ﴿ ان ارتبتم ﴾ ﴿ فاصطادوا ﴾ ﴿ ولا ترتابوا ﴾ وباب الانفعال نحو انقاد ينقاد انقيادا مثل اعتاد فى الاعلال ومجهولهما انقيد واعتيد (وباب الاستفعال نحو استفاد يستفيد استفادة مستفيد مستفاد استفد لاتستفد مجهولها استفيد يستفاد اعلالها كاعلال باب افعال من غير فرق قال الله تعالى ﴿ يا ايها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول ﴾ ﴿ فاستجيبوا لى ﴾ ﴿ وان ٧ يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل ﴾ وامثالها كثيرة فيحذف منها مايحذف من مجردها وقد لايعل نحو قوله تعالى ﴿ استحوذ عليهم الشيطان ﴾ اى استولى والم نستحوذ عليكم ويسلم العين فى باقى ابواب المزيد نحو حول وزين وعاون وباين وتعون وتعين وتعاون وتباين وابيض واسود وغيرذلك (ثم انه لايجئ من هذا القسم مهموز العين لما بين ارباب هذا الفن ان الهمزة لاتقع موقعها حرف العلة ويجئ مهموز الفاء نحو آل يؤل بمعنى رجع ومنه المآل والتأويل وآد يئيد ايدا بمعنى اشتد وقوى ومنه تأييدالله ويجئ مهموز اللام ايضا نحو ساء يسوء سوءا بالفتح ومساءة والاسم السوء بالضم ويقال السوء بالفتح والضم مصدران فى الاصل لكن يستعملان على معنى الصفة بالاضافة اليه فى المفتوح والاضافة اليه مطلقا وبدونها فى المضموم قال الله تعالى ﴿ عليهم دائرة السوء ﴾ وقال الله ﴿ يسومونكم سوء العذاب ﴾ ومن المضموم السيئة فى مقابل الحسنة اصلها السيوئة تأنيث السيئ اصله سيوء يقال فلان سيئ وقد يخفف مثل هين ولين ومنه الاساءة وهى ضد الاحسان والمساوى بفتح الميم القبائح والمعائب فى جميع مساءة بقلب الهمزة ياء تخفيفا وفى الامر سوء سوأى وهذا الوزن يجئ لتأنيث السوء كقوله تعالى ﴿ ثم كان عاقبة الذين اساؤا السوأى ان كذبوا بآيات الله ﴾ فهو ضد الحسنى وجاء يجئ مجيئا وشاء يشاء شيئا وشاء ومشيئة ومشاءة ومشائية وشيئة وقد جعلوه من الرابع

٧ مضارع جمع مذكر غائب من الاستغاثة بمعنى طلب المدد ويغاثوا مجهول المضارع من الاغاثة وهى ايصال المدد فالمراد الاستهزاء بالكفر والاخبار من شدة حالهم نعوذ بالله (منه)

وتقول فى الفاعل جاء وشاء اصلهما جائى وشائى فاعل بقلب الياء مكان الهمزة ثم بحذف الياء كما فى غاز وتقول الجائى والشائى وفى القرآن ﴿وباؤا بغضب من الله﴾ ﴿ولقد بوأنا بنى اسرائيل مبوأ صدق﴾ ﴿واذ بوأنا لابراهيم مكان البيت﴾ ﴿نتبوأ من الجنة حيث نشاء﴾ ﴿فلما اضاءت ماحوله﴾ ﴿يكاد زيتها يضئ﴾ ﴿وما افاء الله على رسوله﴾ ﴿وهيئ لنا من امرنا رشدا﴾ اى سلوكا الى طريق مستقيم والمضاعف منه يكون لفيفا مقرونا كما سيجئ ان شاء الله تعالى (وهو) اى الاجوف (الذى) اى البناء الذى (يكون فى مقابلة عينه حرف من حروف العلة) سواء كانت واوا او ياء مثال الاول (نحو قال) اصله قول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ومضارعه يقول اصله يقول بسكون القاف وضم الواو نقلت ضمة الواو الى القاف وتركت على حالها بجعلها حرف مد ومصدره قولا وقولة ومقالا يقال قال يقول قولا وقولة ومقالا واما القيل والقال فهما اسمان بمعنى الكلمات يقال كثر القيل والقال وفى الحديث نهى عن قيل وقال وقيل بمعنى المقال صرح به البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ﴿واقوم قيلا﴾ اى اشد او اثبت مقالا واسم الفاعل منه قائل اصله قاول قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فاجتمع الفان ساكنان احدهما الف الفاعل والاخر الالف المقلوبة عن الواو ولايمكن حذف احدهما اذ لو حذف الاول لالتبس بالماضى ولو حذف الثانى لزم الاجحاف فحركت الالف الثانية لدفع اجتماع الساكنين فصار الالف الثانية همزة لان الالف الساكنة اذا حركت تصير همزة فان قيل كيف تقول لتحركها وانفتاح ماقبلها والحال انما قلب الواو الفا وهو ساكنة لا اعتبار لالف الفاعل لانها ساكنة والحرف الساكن ليس بحاجز حصين فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة فقلبت الفا ويمكن ان يقال انه مبنى على تنزيل الالف منزلة الفتحة (واعلم ان نقط مركوب الهمزة فى نحو قائل كما نقطها بعضهم خطأ اذئذ حكى ان ابا على الفارسى دخل على واحد من المشهورين بمعرفة العلوم العربية فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب

---

٧ قوله تعالى من يعمل سوء او يظلم نفسه وقوله تعالى من يعمل سوء يجزبه (منه)

٤ ... فى ... الخراج وافاء الله اعطى من ... ل الخراج واصل الفاء رجع والله يرجع ويعطى اموال الكافرين الى رسوله واتباعه (منه)

٩ من التهيئة بمعنى الاعداد واصلاح ماهم (منه)

لفظ قائل منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو على هذا خط من
قال خطى فالتفت الى صاحبه كالمغضب قال قد اضعنا خطوتنا
بزيارة مثله فقام وخرج من ساعته مع صاحبه (واسم المفعول منه مقول
اصله مقوول نقلت ضمة الواو الى القاف لاستثقال الضمة على الواو فاجتمع
ساكنان هما واو المفعول وعين الفعل فوقع الاختلاف بين ابى الحسن
الاخفش وسيبويه فقال سيبويه المحذوف واو المفعول التى هى الثانية
لانها زائدة وهى اولى بالحذف من الاصل وقال ابو الحسن المحذوف
الواو الاصلى الذى هو عين الفعل لان واو المفعول وان كانت زائدة
الا انها علامة والعلامة لا تحذف واجاب عنه سيبويه بانا لا نسلم ان العلامة
لا تحذف مطلقا بل اذا لم توجد علامة اخرى واما اذا وجدت فتحذف
وان فيه علامة اخرى وهى الميم فوزنه عند سيبويه مفعل بفتح الميم
وضم الفاء لان الواو التى هى عين الفعل باق عنده وعند الاخفش
مفول بفتح الميم وضم الفاء وسكون الواو لان العين محذوف عنده
والاصح مذهب سيبويه لان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثانى
فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة فى مثل مكيل ومبيع خلاف
قياسهم ولا علة لهم ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل
بما قال سيبويه لدفع الالتباس ايضا فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصل
المحذوف هو الاصل كالياء من غاز مع وجود التنوين واذا التقى الساكنان
والاول حرف مد يحذف الاول كما فى قل وبع وخف قلنا كل من ذلك
انما يكون اذا كان الثانى من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس
كذلك بل هما حرفا علة (و) مثال الثانى نحو (كال) اصله كيل قلبت
الياء الفا لما مر ويكيل اصله يكيل بفتح الياء وسكون الكاف وكسر
الياء الثانية نقلت حركة الياء الثانية الى ما قبلها فصار يكيل وكيلا فى
المصدر الغير الميمى ومكيالا فى الميمى ومكيلا مثل محيص على رواية
الاخفش وقال بعضهم انه شاذ لان المصدر الميمى من الباب الثانى يجى
بفتح العين واسم الفاعل كائل فدم اعلاله فى قائل الا ان هذا
يائى منه واسم المفعول منه مكيل اصله مكيول نقلت ضمة الياء الى ما قبلها

وكال

وحذفت واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ماقبل الياء لئلا ينقلب واوا فصار مكيل على وزن مفعل بفتح الميم وكسر الفاء وسكون العين هذا عند سيبويه واما عند ابى الحسن الاخفش فاصل مكيل مكيول نقلب ضمة الياء الى ماقبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوى والاول اولى على مالايخفى وبنو تميم يثبتون الياء فى اليائى دون الواو فى الواوى لان الياء اخف من الواو فيقولون مبيوع ومكيول كما تقول مضروب ولايقولون مقوول ومصوون (واما ناقص) وهو عبارة عما كان فى آخرها حرف علة ولذا يقال له المعتل اللام ايضا اما تسميته بالناقص لنقصانه فى الآخر وهو اما نقصان بعض الحركات كما فى حالة الرفع نحو يغزو ويرمى ويخشى اونقصان بعض الحروف كما فى حالة الجزم نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش يقال له ذو الاربعة ايضا لكون ماضيه على اربعة احرف عند الاخبار عن نفسك لكن هذا يبتى على جعل الضمير المرفوع المتحرك المتصل بالفعل من نفس الكلمة لشدة اتصاله به فكان يصير جزأ من الفعل فان قيل ماذكرتم يقتضى ان يقال الصحيح ايضا ذو الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف عند الاخبار عن نفسك نحو ضربت قلنا لايلزم من تسميتهم المعتل اللام بذى الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف فى المتكلم تسميتهم الفعل الصحيح بذى الاربعة لوجود هذا الوجه فيه ايضا على ماتحقق من انه لايجب الاطراد فى التسمية (وهو) اى الناقص البناء (الذى يكون فى مقابلة لامه حرف من حرف العلة) ولو الفا كانت (نحو غزا) اذ اصله غزو قلبت الواو الفا لما مر (و) ياء نحو (رمى) اذ اصله رمى قلبت الياء الفا وهذا القسم يجيء من الباب الاول نحو دعا يدعو دعاء ودعوة فهو داع وهم دعاة وذاك مدعو وادع لاتدع يقال فلان دعا الله له بالخير ومنه الادعية فى الجمع ودعا عليه بالشر ودعا الرجل اهله اى صاح ودعاه الى المدعاة او الدعوة وهى الدعوة المشهورة من الناس ويجيء من الباب الثانى نحو قضى يقضى قضاء والقضاء بكون اسما ايضا

واما ناقص
وهو الذى
يكون فى
مقابلة لامه
حرف من حروف
نحو غزا
و رمى

كلفظ الحكم فانه يكون مصدرا و يكون اسما و يجمع على الاقضية بمعنى
الاحكام فهو قاض وهم قضاة وذاك مقضى وهى القضية والقضايا
والامر اقض كقوله تعالى ﴿ فاقض ما انت قاض ﴾ والنهى لاتقض
يقال قضى له عليه وقضى الصلاة والدين وفى القرآن ﴿ فلما قضى زيد
منها وطرا اى اتم حاجته ﴾ وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه ﴾ اى امر
﴿ وقضينا الى بنى اسرائيل ﴾ اى انهيناه وارسلناه ﴿ فقضيهن سبع
سموات ﴾ اى قدرهن ومنه القضاء والقدر ﴿ فمنهم من قضى نحبه
اى مات ﴾ ثم اقضوا الى ﴾ اى امضوا الى ﴾ فوكزه موسى فقضى
عليه ﴾ اى قتله ويجئ من الباب الثالث نحو سعى يسعى سعيا
ومن الباب الرابع نحو خشى يخشى خشية ومن الباب الخامس نحو سرو
يسرو سراوة بفتح السين وتخفيف الراء بمعنى الجود يقال سرو
سراوة ويقال سرو الثوب عنى سروا اذا القيته عنك والفاعل منه
سرى وجمع على سراة بفتح السين وتخفيف الراء بمعنى الاسخياء وجمع
جمعه سروات ويقال لظاهر الشئ ووسطه سراة ايضا ويجمع
جمعه على سروات كما جاء فى الحديث ليس للنساء سروات الطريق
اى ظهر الطريق ووسطه ولكنهن يمشين فى الجوانب ويقال
جئت سراة النهار اى وسطه ولايجئ من الباب السادس ويعل فى
هذا القسم من الزوائد تسعة ابواب فقط باب الافعال نحو اعطى
يعطى اعطاء بالهمزة لان الواو والياء المتطرفتين تقلبان بعد الفات
المصادر همزة لكون المصدر معربا وكون المعرب متحركا بحركات مختلفة
وحرف العلة ضعيفة ناقصة عن هذه الرتبة ومنه قوله تعالى ﴿ فان
اعطوا منها رضوا وان لم يعطوا منها اذاهم يسخطون ﴾ وقوله تعالى
﴿ وجئنا ببضاعة مزجاة ﴾ اى قليلة ومن باب التفعيل نحو حلى يحلى تحلية
بقلب الياء الثانية تاء لكونها معربة على ماسبق مع اجتماع اليائين
ولو لم تقلب لالتبس بمصدر التفعل وعليه مصدر كل مايكون لامه حرف
علة مثل التولية والتنبية والتسوية وامثالها وفى القرآن ﴿ ان هى
الا اسماء سميتموها ﴾ ولكن الله يزكى من يشاء ﴾ فلاتزكوا انفسكم

﴿ ان ﴾

﴿ان الله وملائكته يصلون على النبي﴾ ﴿وحلوا اساور من فضة﴾ ﴿يحلون فيها من اساور﴾ ﴿ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها﴾ ﴿واتخذوا من مقام ابراهيم مصلى﴾ وفى الحديث حلوا انفسكم بالطاعة وامثالها كثيرة وباب المفاعلة نحو دارى يدارى مداراة فهو مدار وذاك مدارى ومن التجنيس (فدارهم مادمت فى دارهم * وارضهم مادمت فى ارضهم * ومن هذا الباب قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدى نجويكم صدقة﴾ وعن على رضى الله تعالى عنه (ان فى كتاب الله آية ما عمل بها احد غيرى كان لى دينار فصرفته فكنت اذا ناجيته تصدقت بدرهم) وهو على القول بالوجوب لا يقدح فى غيره ولعله لم يتفق للاغنياء مناجاة فى مدة بقائها اذ روى انه لم يبق الا عشرا وقيل الا ساعة كذا فى تفسير القاضى وقوله تعالى ﴿اذا نودى للصلوة﴾ وقوله تعالى ﴿يراؤن الناس﴾ ﴿ان الذين يمارون﴾ ﴿ان الذين ينادونك﴾ ﴿ونادوا شركائى الذين زعمتم﴾ ﴿فلا تمار فيهم الا مراء ظاهرا﴾ وامثالها كثيرة ويقال لا ابالى واذا قالوا لم ابال حذفوا الالف باسكان اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء فى لا ادر (وباب الافتعال نحو اقتدى يقتدى اقتداء فهو مقتد وذاك مقتدى وفى القرآن ﴿والذين اهتدوا زادهم هدى﴾ ﴿فتمارى﴾ ﴿انما المؤمنون﴾ ﴿ان الذين يفترون﴾ ﴿فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ ﴿فلا تمترن بها﴾ ﴿ان الله لا يحب المعتدين﴾ (وفى الحديث) اصحابى كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم) وباب الانفعال نحو انجلى ينجلى انجلاء فهو منجل وذاك منجلى وقول امرئ القيس * الا ايها الليل الطويل الا انجلى * وباب الافعلال نحو ارعوى يرعوى ارعواء اصله ارعو ومن رعا يرعو بمعنى كف فيه وجهان الادغام والقلب واختير القلب على الادغام لما فيه من زيادة الخفة ولم يوجد فى اللغة غير هذا من ناقص هذا الباب وباب التفعل نحو تلقى يتلقى تلقيا بكسر العين البتة فى جميع مصادر هذا الباب وباب التفاعل اذا كان اللام حرف علة لاجل الياء سواء كان الياء اصليا او منقلبا من الواو لان

٤ والمناجاة من النجوى وهى التكلم خفية

الواو فى ذينك البابين يكون فى آخر الاسم ويكون ماقبلها مضموما وهو لا يوجد الا فى لفظ هو الذى حرفه قليل وفى القرآن ﴿فلما تجلى ربه﴾ ﴿ومن تزكى فانما يتزكى لنفسه﴾ ﴿فتنوا اللوت ولا تمنونه﴾ ويقال من تغدى فتطى تهدى اى من اكل طعام الغداء فتمدد يجد الهداية الى رعاية المزاج ومن تعشى فتمشى اى من اكل طعام العشاء فيمشى بالتدريج يتوسع بقدرته ويتقوى هضمه وباب التفاعل نحو تراضى يتراضى تراضيا ونحو قوله تعالى ﴿فتعالى الله الملك الحق﴾ اى ارتفع فى ذاته وصفاته عن مماثلة المخلوقين ومنه تعال امرا بمعنى ائت فى قوله تعالى ﴿تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم﴾ وقوله تعالى ﴿فتعالين امتعكن﴾ ونحو قوله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا اذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان ومعصية الرسول وتناجوا بالبر والتقوى﴾ وباب الاستفعال نحو استدعى يستدعى استدعاء وقوله تعالى ﴿واستغشوا ثيابهم﴾ ﴿ولا يستثنون﴾ غير ذلك وباب الافعيلال نحو اعروری يعروری اعريراء وتصريف اسلنقى مثل هذه الكلمات وقد يسقط اللام اكتفاء بالكسرة الدالة على الياء نحو قوله تعالى ﴿والليل اذا يسر﴾ ﴿يوم يأت لا تكلم نفس الا باذنه﴾ ونحو قوله تعالى ﴿يوم يدع الداع﴾ اكتفاء بالضمة الدالة على الواو ثم انه لا يجئ من هذا القسم مهموز اللام لما سبق من ان الهمزة لا تقع موقع حرف العلة ويجئ منه مهموز الفاء نحو اسى يأسى اسى من الباب الرابع اذا حزن ويقال اسيت لفلان اذا حزنت له وفى القرآن ﴿فكيف آسى على قوم كافرين﴾ بصيغة المتكلم وحده اى احزن ومن مهموز العين نحو رأى يرى رأيا ورؤية وقد يحذف الهمزة فى مستقبله لكثرة استعماله وفى نأى ينأى يجوز الحذف والترك اكثر وعليه قوله تعالى ﴿وهم ينهون عنه﴾ اى عن القرآن والايمان به او الرسول ﴿وينأون عنه﴾ واما اللفيف فسمى به لاجتماع حرفى العلة فيه اذ يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيفا او تقول انه فعيل بمعنى مفعول واللفيف المضموم فكان حرفى العلة ملتف ... صحيح ... لفيفا بمعنى الملفوف ومنه المنافقة ...

آل عمران ١٤٢
فاطر ١٨
المؤمنون ١١٦
آل عمران ٦٤
الأحزاب ٢٨
المجادلة ٩
نوح ٧
الفجر ٤
هود ١٠٥
القمر ٦
الأنعام ٢٦

بمعنى الخلط فسمى به لاختلاط حرفى العلة بحرف صحيح (وهو) اى اللفيف (الذى) اى الفعل الذى (يكون فيه حرفان من حروف العلة) سواء كانا اصليين عينا مثل حيى او اصليين بدلا مثل قوى ووفى اعلم ان الاحتمال العقلى فى هذا الباب تسعة اقسام لانه اما ان يكون فاؤه وعينه حرفى علة او فاؤه او لامه او عينه ولامه فهذه ثلثة اقسام وعلى كل تقدير اما ان تكونا واوين او يائين او احديهما واوا والآخر ياء فهذه ايضا ثلثة فيضرب الثلثة فى الثلثة يصير الاقسام تسعة وان اعتبر تقدم الواو تارة والياء اخرى تزيد ثلثة اخرى لكن كون الفاء والعين حرفى علة لم توجد فى الافعال فسقط ثلثة انواع او اربعة ان اعتبر التقدم والتأخر فبقى ستة ان لم يعتبر او ثمانية ان اعتبر او ثلثة للمقرون او اربعة وثلثة للمفروق او اربعة ولم يوجد فى المفروق غير ما كان فاؤه واوا ولامه ياء الايدى يدى فسقط اثنين او ثلثة على الاعتبار وعدمه فبقى اربعة ثلثة فى المقرون وواحد فى المفروق والى اشار بهذا التقسيم فقال (وهو) اى اللفيف باعتبار وجود حرفى العلة مقترنا او مفترقا مع الاحتمال الثابت (على قسمين) لان حرفى العلة فيه اما ان يجتمعا ووقوعهما فى مقابلة العين واللام واما ان يفترقا بوقوعهما فى مقابلة الفاء واللام (الاول) اى القسم الاول (اللفيف المقرون) اما تسميته لفيفا فظاهر واما تسميته مقرونا فلاقتران الحرفين العلتين من غير فاصل بينهما ولذا قدمه بخلاف ما يجى بعده (وهو) اى اللفيف المقرون (الذى) اى الفعل الذى (يكون فى مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف) اى من حروف العلة قد عرفت ان كون الفاء والعين حرفى علة لم توجد فى الافعال لمانعة من الابتداء بحرفين ثقيلين لا يبنى منه فعل لان الفعل اثقل من الاسم فلو بنى منه الفعل لزم تحميل الثقيل على الاثقل وانما هو مختص بالاسم مثل يين فى اسم مكان ويوم لازمنة مخصوصة وويل هو واد فى جهنم او كلمة عذاب ثم القسمة العقلية فى هذا القسم على ما عرفت تقتضى ان يكون اربعة لان العين واللام اما ان يكونا واوين او يائين او الاول

وهو الذى يكون حرفان من حروف العلة او هو على قسمين الاول اللفيف المقرون وهو الذى يكون فى مقابلة عينه ولامه حرفان من هذه الحروف

و واو والثاني ياء او بالعكس والقسم الاخير ممتنع لعدم مجيئه في لغة العرب
فبقي ثلثة ولايكون الامن باب ضرب يضرب وعلم يعلم مثال ما كان عينه
ولامه واوا فيه نحو قوي يقوى قوة اصله قوو وقلبت الواو الثانية ياء
لانكسار ماقبلها مثل رضي يرضى وانما لم يدغم وان اجتمع المثلان لكون
الاعلال واجبا في هذه الصورة اذلايجوز ان يقال قوو ولارضو مثلا
بل يجب ان يقال قوى ورضى مع الاعلال بخلاف مايجرى فيه الادغام
فانه يجوز ان يقال حيي بلا ادغام فقدم ماهو الواجب فلم يبق سبب
الادغام لانتفاء اجتماع المثلين حينئذ (فان قلت ان اصل قوة قووة
بواوين ساكن ومتحرك فادغمت الاولى في الثانية فصار قوة فلم لم يدغم
في قوى يقوى بل قلبوا الواو الثانية في قوى ياء وفي يقوى الفا ومقتضى
الادغام موجود مع ان الادغام مفيد للتخفيف كما ان الاعلال مفيد له
(قلنا التخفيف الحاصل من الاعلال ازيد من التخفيف الحاصل
من الادغام لان التلفظ بالحرف المقلوب اسهل من التلفظ بالمدغم
والمدغم فيه وذلك مدرك بالبداهة فالمصير الى جانب الاعلال اولى
من المصير الى جانب الادغام فقوى باعلال اخف من قو بالادغام فان قلت
اذا كان الاصل قوو فلم اعل اللام دون العين مع ان السبب
موجود فيها ايضا (قلت لان آخر الكلمة اولى بالتغيير والتصرف فيه
لان حكم عين هذا القسم كحكم الصحيح وحكم لامه كحكم الناقص
فاعلت اعلاله فسلمت العين بذلك ولانه لو اعل العين لزم اجتماع
الاعلالين احدهما قلب الواو الاولى الفا اولاثم تقلب الواو الثانية
ايضا الفا لعدم كون الالف المقلوبة من الواو حاجزا حصينا ونقول
لو اعل العين لزم ثلثة اعلال احدها قلب الواو الثانية ياء اولا وثانيها
قلب الواو الاولى الفا ثانيا وثالثها قلب الياء المقلوبة من الواو الفا لعدم
كون الالف المقلوبة من الواو حاجزا حصينا ايضا فيخل بالكلمة
بحذف احدهما في الصورتين (اعلم ان اجتماع الاعلالين ليس بمخل
مطلقا وذلك لان الاعلال اما ابدال واما اسكان واما حذف والجمع
بين الاسكان والابدال جائز مثل يقال لان اصله يقول نقلت فتحة الواو

الى القاف ثم ابدلت الفا ونحو باع اذ اصله بيع نقلت فتحة الياء الى الباء ثم ابدلت الفا وكذا الجمع بين الاسكان والحذف جائز مثل مقول اصله مقوول نقلت حركة الواو الى القاف وحذفت احدى الواوين لاجتماع الساكنين وكذا الجمع بين الابدالين جائز نحو يدعى لا فان الالف مبدلة من الياء وهى من الواو وكذا الجمع بين الابدال والحذف جائز نحو ليقل وليبع والاصل ليقول وليبيع نقلت حركة الواو والياء الى ماقبلهما ثم قلبنا الفا ثم حذفنا وكذا الجمع بين الحذفين جائز نحو ق حذفت الفاء واللام فعلم ان الجمع بين الاعلالين ليس بمحل مطلقا بل الجمع بقيد مخصوص غير جائز وهو الجمع بين الابدالين او الحذفين او ابدال او حذف بقيد ان يكون احدهما فى موضع والآخر فى موضع آخر على سبيل التعاقب كما فى ماء لان اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت الهاء همزة ولهذا عدوا ان الاعلال فيه شاذ ولهذ قلبوا الواو ياء فى ديم اصله دوم ولم يعلوا فى حيوان لئلا يلزم توالى الاعلالين لان واوه مبدلة من الياء اذ اصله حييان فلو قلبت الياء الفا يلزم توالى الاعلالين وانما لم يجوزوا الجمع بين الاعلالين فى هذه الصور لان الاعلال تغيير فتوالى تغييرين فى موضعين من غير حاجز يستلزم الاجحاف بالكلمة والاضرار بها بخلاف ما اذا كان بينهما حاجز مثل ق فان مثل هذا التغيير لا يماثل ذلك الا يرى ان العليل يسترح اذا تخلل بين العلتين فاصل ويتضاعف ضعفه اذا توالى عليه علتان من غير فاصل وبخلاف ما اذا توالى الابدالان او ابدال وحذف فى موضع واحد كما توالى الابدالان على اللام فى يدعى والابدال والحذف فى ليقل لانه لم يحصل منه تغيير الا بحرف واحد فلا يلزم الاجحاف والاسكان وان كان تغييرا لكنه لم يعد من هذا لانه تغيير يستلزم تخفيفا على ما عرفته فكان وجود هذا التغيير كعدمه خذ هذا المقام فانه من مزالق الاقدام ونشأ ل ما كان عينه ولامه يائين مثل حيى يحيى حيوة من باب علم ٢ وحيى كرضى بلا اعلال العين لما مر وجاز بلا ادغام نظرا الى ان قياس ما يدغم فى الماضى ان يدغم فى المضارع وههنا لا يجوز الادغام فى المضارع

٢ مضارع من باب الافعال (منه)

لانه لو ادغم لزم ان يقال يحى بضم الياء وهو مرفوض ويجوز حي بالادغام
لاجتماع المثلين وهذه هى الكثرة الشايعة وفى مضاعه يحيى بلا ادغام
لئلا يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام الفا لتحركها وانفتاح ماقبلها
كما فى قوله تعالى ﴿ ويحيى من حى عن بينة ﴾ وحيوة بقلب الياء الفا
وكتب بصورة الواو على لغة من يميل الالف الى الواو وكذلك الصلوة
والزكوة والربوا كذا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق ان امثال ذلك
تكتب فى المصحف بالواو اقتداء بالسلف وفى غيره بالالف كحياة لانها
وان كانت منقلبة عن الياء لكن الالف المنقلبة عنها اذا كان ماقبلها ياء
تكتب بصورة الالف الا فى يحيى كذا ذكره العلامة التفتازانى (وهو)
اى مثال ما كان عينه واوا ولامه ياء نحو (طوى) يطوى طيا فهو طاو
وذاك مطوى من باب ضرب واصل طى طوى قلبت الواو ياء لسبقها
على الياء بالسكون وادغمت ومنه غوى يغوى غيا فهو غوى ومنه
الغوغاء وكذا هوى يهوى ولوى يلوى فى قوله تعالى ﴿ والنجم
اذا هوى ﴾ وقوله تعالى ﴿ فاجعل افئدة من الناس تهوى اليهم ﴾
من دعاء ابراهيم عليه السلام وفى قوله تعالى ﴿ وان منهم لفريقا
يلوون السنتهم ﴾ اى يميلونها من المنزل الى غيره من لوى كطوى ليا
كقوله تعالى ﴿ ليا بالسنتهم وطعنا فى الدين ﴾ يقال لوى رأسه اذا مال
واعرض لان الآية فى حق الكافرين المحرفين المغيرين كلام الله
تعالى ولقائل ان يقول الاولى للمصنف ان يقدم طوى على قوى
فى التمثيل على مقتضى الترتيب الطبعى لان طوى من الباب الثانى
وقوى من الباب الرابع (ويعتل فى هذا القسم من المزيدات عشرة
ابواب (باب الافعال نحو احيى يحيى احياء وفى التنزيل ﴿ والله يحيى
ويميت ﴾ و ﴿ فلنحيينه حيوة طيبة ﴾ ومنه اغوى يغوى اغواء واقوى
يقوى اقواء وفى التنزيل ﴿ اغويناهم كما غوينا ﴾ ﴿ وما انا بالذى
(وباب التفعيل نحو قوى يقوى تقوية من الولوى وحيى يحيى تحية
من الباب واصله تحيية نقلت حركة الياء الاولى الى الحاء ثم ادغمت الياء
فى الياء قال الله تعالى ﴿ واذا حييتم بتحية فحيوا ﴾ وقوله تعالى ﴿ فحيوا

﴿ يحيى ﴾

الانفال ٤٢

وهو طوى

النجم ١
ابراهيم ٣٧
آل عمران ٧٨
النساء ٤٦

آل عمران ١٥٦
النحل ٩٧
القصص ٦٣
النساء ٨٦

جمع مذكرام الحاضر من التحية اى اذا قيل لكم السلام عليكم فسلموا بازيد مما قيل لكم مثل ان تقولوا وعليك السلام ورحمة الله واذا قيل السلام عليك ورحمة الله فقولوا وعليك السلام ورحمة الله وبركاته واذا قيل السلام عليك ورحمة الله وبركاته فقولوا مثل ذلك اذ لا زيادة فى الرواية ويجوز ان يقتصر على ما قال المسلم ذكره الطيبى وسوى يسوى تسوية كما قال الله تعالى ﴿فاذا سويته ونفخت فيه من روحى﴾ وفى الحديث (سووا صفوفكم) ولوى يلوى تلوية كما فى القرآن ﴿واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله لووا رؤسهم﴾ ومنه يوم التروية (وباب المفاعلة نحو داوى يداوى مداواة وساوى يساوى مساواة وفى القرآن ﴿حتى اذا ساوى بين الصدفين﴾ وفى الشعر

* لعمرك لو ساويت قارون فى الغنى * وساويت نوحا ثم لقمان فى العمر *
ونلت الذى كان ابن داود ناله * أليس فصار بك المصير الى القبر *
(وان كنت لاتدرى متى الموت فاعلمن * بانك لاتبقى الى آخر الدهر *

وباب الافتعال نحو استوى يستوى استواء وفى التنزيل ﴿لايستوى اصحاب النار واصحاب الجنة﴾ ونحو التوى يلتوى التواء (وباب الافعلال نحو احوى ونحو احووا واصله احوو وتعلب الاعلال على الادغام لغلبته عليه فى الخفة فان احووى اخف من احوو وذلك ظاهر على ما مر فى ارعوى والاحوواء من الحوة وهى حمرة تضرب الى السواد ولذا قالوا ان حوى مؤنث احوى وهى اسم الشفة (وباب الافعيلال نحو احواوى يحواوى احوياء على قياس ما مر (وباب التفعل نحو تقوى يتقوى تقويا وتسوى يتسوى تسويا (وباب التفاعل نحو تساوى وتداوى وفى الحديث (تداووا فان للذى انزل الداء انزل الدواء) وباب الاستفعال نحو استحيى يستحيى استحياء وفى التنزيل ﴿ان الله لايستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة﴾ ومنهم من يقول استحى يستحى استحاء بحذف العين وهذا القسم من مهموز الفاء فقط نحو آوى يأوى ايواء وفى القرآن ﴿او آوى الى ركن شديد﴾ وساوى الى جبل يعصمنى من الماء واووا ونصروا وفى الحديث

(الا اخبركم عن النفر الثلثة اما احدهم فآوى الى الله فآواه الله تعالى واما الآخر فاستحيى فاستحيى الله منه واما الآخر فاعرض فاعرض الله عنه هذا حديث متفق عليه قيل بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المسجد اذا دخل ثلثة نفر فرأى احدهم فرجة فى الحلقة فجلس فيها واما الآخر فجلس خلفهم واما الثالث فادبر فقال عليه السلام الحديث كذا قاله السيوطى (والثانى) اى القسم الثانى اللفيف المفروق ويقال له معتل الفاء واللام (وهو) البناء (الذى يكون فى مقابلة فائه ولامه حرفان من هذه الحروف) المذكورة اما تسميته لفيفا فلما مر واما تسميته مفروقا فلاجتماع حرفى العلة مع الفارق بينهما والاحتمال العقلى هنا يقتضى ان يكون اربعة اقسام لان الفاء واللام اما ان يكون واوين او يائين او الفاء واوا واللام ياء او بالعكس والاول لم يوجد فى الفعل بل فى الاسم مثل واو لاسم حرف هو وكذا الثانى لم يوجد فى الفعل غير يدى يدى وهو نادر والنادر كالمعدوم بل يوجد فى الاسم مثل ياء لاسم حرف هى على ما قالوا انها مركبة من ياآت ثلث بالاتفاق ويجعلون لامه همزة تخفيفا وكذا الواو مركبة من واوات ثلث عند الاخفش لان الالف عنده منقلبة من الواو وقيل من الياء والاول اقرب لان الواوى اكثر من اليائى فالحمل عليه اولى وقلبت العين منهما الفا دون اللام لاستكراههم اجتماع حرفين علتين متحركتين فى الاول وكذا الرابع وهو ما كان فاؤه ياء ولامه واوا لم يوجد فتعين الثالث وهو ما كان فاؤه واوا ولامه ياء (نحو وقى يقى) وقاية وحكم فاء اللفيف المفروق كحكم فاء المثال ولذا تثبت فى الماضى وتسقط فى المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة والامر منه ق حرفا واحدا لان الفاء كانت ساقطة فى المضارع فسقطت اللام للوقف فبقى بعد حذف حرف المضارعة على حرف واحدة ويلزمها لهاء عند الوقف فيقال قه وتسقط تلك الهاء عند الاتصال كما فى القرآن ﴿وقنا عذاب النار﴾ ﴿وقهم السيئات﴾ تقول قه فباقوا فى قياقين وقال الله تعالى ﴿يا ايها الذين آمنوا قوا انفسكم﴾ وفى المجهول الوق باعادة

﴿ قوله فآوى الى الله اى التجأ اليه بان دخل مجلس رسول الله وقوله فآواه بالمد من الايواء اى قربه اليه وجعله متبوأ لذنبه وقوله فاستحيى الله منه اى غفر ذنوبه وقوله فاعرض الله عنه يعنى غضب عليه وبعده من لطفه لا لانه اعرض لا لعذر بل لعدم اعتبار بمجلس العلم الذى هو من افضل المجالس (منه)

والثانى وهو
الذى يكون
فى مقابلة فائه
ولامه حرفان
من هذه الحروف

نحو وقى يقى
البقرة ٢٠١
التحريم ٦

الواو ومنه وعى يعى وعيا ووهى يهى وهيا كما فى قوله تعالى ﴿وتعيها اذن واعية﴾ وقوله تعالى ﴿فهى يومئذ واهية﴾ وكى يكى يكيان يكون والامر منه كه كيا كوكى كيا كين و باثنا كيد كين كيان كن آه فيلتبس كن بجمع المؤنث الغائبة من كان فهذه الامثلة كلها من الباب الثانى و يجئ من باب علم نحو ورى يورى والامر ايروجاء ورى يرى بكسر الراء فيهما والامر ره ر يارو او يجئ من باب حسب نحو ولى يلى من الولاية بمعنى الصداقة ضد العداوة ومنه الولى للمرء المتشرع المتدرع القانت العارف بالله او بمعنى التصرف يقال كل من ولى امر احدهم وليه كقوله تعالى ﴿الله ولى الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور﴾ ولذا فسر بمعنى الناصر ومنه الولاة فى جمع والى الرعية ومنه ولى اليتيم وغيره او من الولى بمعنى القرب فيجوز اولياء الله منه لانهم عباد مقربون بالاطاعة وفى الحديث * واذكروا اسم الله تعالى وليأكل احدكم مما يليه (ومنه قولهم هذا اولى من ذلك بمعنى قرب الى الواقع ومنه قولهم الاصل فى الفاعل ان يلى فعله ومن الالغاز ما قاله بعض الفضلاء * ان روحى دائما فى نفس قلبى فى الانين * ل الانين عقل اوكى السمر فا ظرف الحنين (آنَ) امر من ان يأن ابنا (روحى) منادى بحرف مقدر اى يا روحى (فى) امر من وفى يفى وفاء (نفس) يا نفس وهى مؤنث سماعى والروح يذكر و يؤنث و يجوز كسر السين على حذف ياء المتكلم لكن الاولى البناء على الضم لانى اضافة الروح وعدم اضافة النفس لطافة لا يخفى (قلبى) مفعول فى (ل) امر من ولى يلى بمعنى قرب (الانين) مفعول ل (عقل) يا عقل (اوكى) ماض استيناف بمعنى شد (السمر) فاعله (فا) منصوب مفعول لاوكى بمعنى الفم (ظرف الحنين) صفة فا والحنين الاشتياق ومن المزيدات نحو اولى يولى ايلاء والله مولى النعم كلها اى معطيها وفى القرآن ﴿واوصانى بالصلوة﴾ ﴿قل اوحى الى﴾ ﴿من الايحاء﴾ ﴿والله اعلم بما يوعون﴾ ﴿واوفوا بعهدى اوف بعهدكم﴾ هذه كلها من باب الافعال و يجئ من التفعيل نحو ولى يولى تولية وفى القرآن ﴿لولوا الادبار﴾ ﴿يوم تولون مدبرين﴾

ويجيء من المفاعلة نحو والى يوالي موالاة وفي القرآن (١) يوارى سوآتكم (٢) ويجيء من التفعل نحو تولى يتولى توليا وفي القرآن (٣) الله يتوفى الانفس (٤) وتوفني مسلما (٥) ويجيء من التفاعل نحو توالى يتوالى تواليا وفي القرآن (٦) وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر ويجيء من الافتعال نحو اتقى يتقي اتقاء ويجيء من الاستفعال نحو استولى يستولي استيلاء وفي القرآن (٧) اذا اكتالوا على الناس يستوفون وهذا القسم يجيء من مهموز العين فقط نحو وأى يأى وأيا (واما مضاعف) ٧ هو في اللغة اسم مفعول من ضاعف يضاعف وفي الاصطلاح له معنيان الاول اعم وهو ان يجتمع الحرفان المتماثلان او المتقاربان في كلمة او كلمتين وقال الخليل التضعيف هو ان يزاد على الشيء فيجعل اثنين او اكثر وكذلك الاضعاف والمضاعفة ويقال له الاصم لاحتياجه الى تكرار الحرف كما يحتاج الاصم الى تكرار الصوت ليفهم ما يقال او لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام فيستدعي الجهر كما ان الاصم يستدعي الجهر لحصول الوقر في اذنه والثاني اخص وهو ما ذكره المصنف بقوله (وهو) اي البناء (الذي يكون عينه ولامه من جنس واحد) فاندفع الاعتراض بان [illegible] وخص بالبحث مضاعف الثلاثي لانه لا احكام لمضاعف الرباعي لعدم تجاوز الحرفين المتجانسين [illegible] والمراد بكون عينه ولامه من جنس واحد كونهما متماثلين في الصورة لا المتجانسين اذ الحروف كلها من جنس واحد في كونها بسيطة ولان التجانس بين الحرفين قد يكون في مخرجهما وقد يكون في صفتهما في الاطباق والجهر والهمس والاستعلاء وغيرها فالمتجانسان اعم من المتماثلين فكل متماثلين في الصورة متجانسان وليس كل متجانسين متماثلين ثم هو اما اصلي ان وقع التضعيف في اصوله (نحو مد) او غير اصلي ان وقع في غير [illegible] والشعر واما مضاعف الرباعي مجردا كان او مزيدا فيه [illegible] فلابد الاول من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية [illegible] [illegible] ويقال لهذا النوع من المضاعف المطابق ايضا [illegible]

(١) الاعراف ٢٦
(٢) الزمر ٤٢
(٣) يوسف ١٠١
(٤) المطففين ٢
٧ قدمه على المهموز لشدة مناسبته الصحيح بسبب قلة التغير اذ فيه ابدال الياء من احد حرفي التضعيف وهو في مواضع مخصوصة وفي المهموز تليين الهمزة وهو في مواضع كثيرة على ما فصلنا سابقا

واما مضاعف
وهو الذي
يكون عينه
ولامه
من جنس واحد
نحو مد

اصله مدد
حذفت حركة الدال
الاولى ثم ادغمت
في الدال الثانية
فالادغام :

واى مضاعف الثلاثى مجردا او مزيدا او مضاعف الرباعى مجردا او مزيدا ٧ وهو ان يجتمع الحرفان المتماثلان او متقاربان فى كلمة واحدة او كلمتين *

لان فتحه موافق للامة الاولى وعينه موافق للامة الثانية ولاينطرق الادغام له لوجود الفاصل بين المتماثلين وهو مانع من الادغام والتعريف الصادق على هذين النوعين ٩ هو المعنى الاعم ٧ (اصله مدد) بالتحريك لانه ماض من الباب الاول (حذفت حركة الدال الاولى) ليتحقق الادغام اذلابد من سكون الاول حتى يتصل بالثانى فلو لم يحذف حركة الاولى بل اثبتت على حالها لحالت الحركة بينهما فلم يتصل بالثانى ولابد ان يكون الثانى متحركا ايضا لانه مبين للاول والحرف الساكن كالميت لايبين نفسه فكيف يبين غيره (ثم ادغمت) اى الدال المحذوفة الحركة يعنى الدال الساكنة الاولى (فى الدال الثانية) فصار الحرف المدغم والحرف المدغم فيه حرفين فى اللفظ وحرفا واحدا فى الكتابة وهذا احد قسمى الادغام والقسم الآخر مايكون المدغم والمدغم فيه حرفان فى الكتابة وحرفا واحدا فى التلفظ كالرحمن والرحيم والرازق ونحوها فانهما حرفان فى الكتابة احدهما لام التعريف والثانى الراء وحرف واحد فى التلفظ لان لام التعريف قلبت راء لقرب مخرجهما لكونهما من وسط المخارج فادغمتا فى التلفظ للخفة دون الخط لكونهما فى حكم كلمتين (والادغام) استئنافية مبنية جواب سؤال مقدر تقديره ما الادغام اجاب بان الادغام اه وهو فى اللغة الادخال والاخفاء يقال ادغمت اللجام فى الفرس اى ادخلته فى فيه وادغمت الثوب فى الوعاء اى اخفيته فيه ثم الادغام بالتخفيف افعال من عبارات الكوفيين و بالتشديد افتعال من عبارات البصريين وقد ظن بعضهم ان الادغام بالتشديد افتعال غير متعد وهو سهو مما ذكره الجوهرى فى الصحاح يقال ادغمت الحرف وادغمته على وزن افتعلته والغرض من الادغام طلب التخفيف لان التلفظ بمثلين ثقيل لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به فاذا ادغم احدهما فى الآخر ارتفع اللسان عنهما دفعة واحدة ويسهل التلفظ بهما ويحصل الخفة ويشبه [illegible] التى تقيد من [illegible] الخطو [illegible] الى موضعها الذى نقلها [illegible] على [illegible]

وشبهه بعضهم بوضع القدم ورفعها فى موضع واحد وبعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد تلتذ النفس منه وكرهته فكيف مافيه كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن فى التأليف مما قربت مخارجه الا ترى الى ثقل قول الشاعر * وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر * فلما ثقل عليهم تكرر المثلين المتقاربين حاولوا تخفيفه بان يدغموا احدهما فى الآخر حتى يرتفع اللسان عن مخرج هذين الحرفين دفعة واحدة ليخف على اللفظ كذا ذكره الجاربردى وفى اصطلاح الصرفيين (ادخال احد المتجانسين) اى متماثلين فى الصورة (فى الآخر) اى فى الحرف الآخر والاولى ان يقول ادخال احد المتجانسين فى الصورة او المتقاربين فى المخرج فى الآخر مطلقا اى فى كلمة او كلمتين مثال المتماثلين فى كلمة او كلمتين نحو مد وقوله الم اقل لك ومثال المتقاربين فى كلمة واحدة او كلمتين نحو ادثر وقوله تعالى اخرج شطأه وقوله تعالى ﴿وقالت طائفة﴾ وينبغى ان يعلم ان المراد بالتقارب اعم من ان يكون التقارب فى المخرج او فى صفة يقوم مقامه كالجهر والهمس وغيرهما ومخرج الحرف هو المحل الذى ينشأ منه ومعرفة المخرج بان تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل فتنظر الى منتهى الصوت فحيث انتهى فثمه مخرجه كذا ذكره الجاربردى هذا عند المصنف واما عند الزمخشرى الادغام الاصطلاحى هو الباث الحرف فى مخرجه مقدار الباث الحرفين فى مخرجهما ٨ وعند الشيخ عبد الوهاب الزنجانى اسكان الاول وادراجه فى الثانى واعترض عليه بعض الشارحين بان هذا التعريف غير شامل لنحو مد مصدرا فان الدال الاولى منه ساكن فلا يسكن لان اسكان الساكن محال واجيب بانه لما ذكر ان المتحرك يجب اسكانه عند الادغام علم ان ابقاء الساكن على حاله اولى فانهم وقال الشيخ ابن الحاجب الادغام ان تأتى بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل واعترض عليه بانه مشتمل لقيد الزائد لان قوله

٨ اى قريبا من مقدار اثباتهما فى مخرجهما

ادخال احد المتجانسين فى الآخر

آل عمران ٧٢

تعريف المخرج

من غير فصل مما لاحاجة له اذ الفاء في قوله فمتحرك يغني عنه واجيب بالمنع مستندا بان قوله من غير فصل الاحتراز عن نحو قوول مجهول قاول لان مدة الواو الاولى فاصل بخلاف ما اذا لم يفصل نحو قول مجهول قال ولذلك يفرق بين قوول وقول وكيف يخرج هذا بقوله فمتحرك لان الفاء انما تدل على التعقيب عادة فيجوز ان يكون بينهما فصلا بنفس او غيره وانما يخرج بقوله من غير فصل لان المراد به ان يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرفان مغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولذا يجب ان يكون الحرف الثاني مثل الاول لانه لايمكن اخراج المتقاربين من مخرج واحد دفعة لان لكل حرف منهما مخرجا على حدة كذا ذكره بعض المحققين وقال صاحب المغرب الادغام هو دفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة فقول الزمخشري قريب من هذا وقول المصنف قريب من قول الشيخ عبد الوهاب الزنجاني الا ان فيهما مسامحة لان المراد بادراج الاول وادخاله في الثاني كونه بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه المسامحة ضعف بعضهم وعبر بقيل لكنه يناسب معناه اللغوي لان معناه في اللغة على ماعرفت ادخال الشيء في الشيء واما الالباث والرفع المذكوران فيهما لازمان له وانما لم يذكر المصنف الاسكان له كما ذكره الزنجاني ٨ لئلا يحتاج في الشمول على نحو مد مصدرا الى التوجيه فتفطن (وهو) اي الادغام باعتبار الاختلاف العارض (على ثلثة انواع) النوع (الاول) من الانواع الثلثة ادغام (واجب) قدمه على الجائز لقوة الوجوب وعلى الممتنع لشرفه (وهو) اي الادغام الواجب يتحقق في صور تين (ان يكون الحرفان المتجانسان) اي المتماثلان في الذات والصفة او الحرفان المتقاربان في المخرج (متحركين) في كلمة واحدة وهي الصورة الاولى فالادغام في هذه

---

٨ بل اكتفى بالادخال
منه

قوله وهو مبتدأ خبره محذوف وعلى ماقلنا يتحقق وقوله ان يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره الصورة الاولى فيما وقع فيه ان يكون ولايجوز قوله ان يكون خبر الهو لان الادغام عبارة عن الادخال المعلوم والكون المذكور شرط له والشرط لايحمل على المشروط الا ان يبنى على الادعاء فتأمل
منه

وهو على ثلاثة
انواع الاول
واجب وهو ان
يكون الحرفان
المتجانسان متحركين

الصورة واجب اذا لم يوجد مانع مثل الالحاق والالتباس اما الالحاق
ففي نحو قردد فان الادغام فيه ليس بواجب بل ليس بجائز لئلا يبطل
الالحاق فانه لو ادغم يخرج عن كونه على وزن جعفر لعدم مراعاة
المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا واما الالتباس ففي مثل
صكك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس فانه لو ادغم لالتبس بصك
بفتح الصاد وهو كتاب القاضي ومثل سرر بضمتين جمع سرير فانه
لو ادغم لالتبس بسر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي
ومثل جدد بضم الجيم وفتح الدال جمع جدة بالضم وهي الخطة
التي في ظهر الحمار فانه لو ادغم لالتبس بجد بالضم وهو البئر في الطريق
ومثل طلل بفتحتين وهو ما بقي من آثار الديار فانه لو ادغم لالتبس
بطل بفتح الطاء وتشديد اللام وهو المطر الضعيف واما عدم ادغام
حيي في بعض اللغات مع انه اجتمع فيه المثلان المتحركان فلئلا يقع الضمة
على الياء في مضارعه لان قياس ما ادغم في الماضي ان يدغم في المضارع
فلو ادغم في المضارع لزم وقوع الضمة على الياء الضعيف وهو مرفوض
واما ادغامه في بعض لغة اخرى فبالنظر الى ان ذلك الالتباس انما يكون
اذا تحقق موجب الادغام ولا يسبق الاعلال في مضارعه لم يبق
موجب الادغام فيه فقال في كلتا العين حيي بلا ادغام واستدل
بعضهم على عدم ادغام حيي بان الياء الاخيرة فيه غير لازمة لانها
تسقط تارة مثل حيوا اصله حيوا وتارة اخرى تقلب الياء الف مثل يحيى
اصله يحيي بضم الياء الثانية فلما لم تكن لازمة كان وجودها كعدمها
فكانه لم يجتمع المثلان فلا يصح الادغام هذا وانما قيدنا بقولنا في كلمة
واحدة احترازا عن ان تكونا في كلمتين نحو ضرب بكر فان الحرفين
المجتمعين فيه متحركان مع ان الادغام ليس بواجب فيه لانه لا يلزم
تلاقي اول الكلمة الثانية لآخر الكلمة الاولى على حد لو قال المصنف
في كلمة واحدة لكان اصوب لئلا ينتقض بهذه الصورة الا ان يقال
ان المصنف [illegible] (او يكون) الحرف (الاول
منهما ساكنا [illegible] الصورة (و) الحرف (الثاني متحركا)

او يكون الاول
ساكنا و الثاني
متحركا

وهى الصورة الثانية ٧ فالادغام فى هذه الصورة ضرورى اى لامحال لعدم الادغام فيه بسبب من الاسباب ولو فى كلمتين مثل الم اقل لك بخلاف الصورة الاولى فانه قد يجوز فى بعض الصور لوقوعه فى كلمتين نحو ضرب بكر وقد يمتنع لمانع كالالحاق والالتباس واورد بان كلامه يدل على ان الادغام واجب فيما يكون فيه الحرفان المجتمعان لامين نحو صحراءان اصله القصر زيدت الالف فيه للمد توسعا فانقلب همزة لان اولهما ساكن والثانى متحرك مع انه لايجوز الادغام فلو قال الا ان يكونا العين لكان اولى واجيب بانه مبنى على الاكتفاء بالمثال ٩ وفيه نظر فتدبر (نحو مد يمد) مثال الصورة الاولى ماضيا ومضارعا اصله مدد يمدد من مد الثوب وقد مر وجه ادغامهما (ومدّاً) مثال الصورة الثانية اصله مدد بسكون الدال الاولى ويرد عليه انه ينبغى ان يقول على وزن فعل بسكون العين لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الدال الاولى بمعنى الزيادة فلا يكون من الصورة الثانية بل من الصورة الاولى التى وجد فيها مانع الادغام وهو الالتباس والضابط فى هذا المقام انه يجب فى كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم تقع بينهما فاصل ويكون الثانى متحركا واما قولهم قطط شعره اذا اشتد جعودته وضبب البلد اذا كثر ضبابها بفك الادغام فشاذ جئ به لبيان الاصل كذا ذكره العلامة التفتازانى واقول بل هذا الكلام يقتضى ان يكون قطط وضبب مخالفا للقياس وليس كذلك بل القياس على ماذكروا مقيد بعدم المانع والحال ان هذين الفعلين من الاوزان التى وقع فيها الالتباس وهو المانع من الادغام فالحكم بشذوذهما ليس على ماينبغى فتفطن (و) النوع (٣ الثانى) من الانواع الثلاثة ادغام (جائز) الجواز يجئ بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب فقط وبمعنى سلب الامتناع فقط والمراد هنا الاول وهو الامكان الخاص ٣ يعنى ان الادغام ليس بواجب ولا ممتنع عندهم (وهو) اى الادغام الجائز عبارة عما ثبت فى كلمة وقع فيها (ان يكون) الحرف (الاول من المتجانسين) اى المتماثلين او المتقاربين (متحركا و) ان يكون الحرف (الثانى) منهما

نحو مدّ يمدّ ومدّاً

٨ وانما قلنا فالادغام فى هذه الصورة ضرورى لان الادغام فى الصورة الاولى غالب قريب من اللزوم ولذا جعله الاكثرون لازما (منه)

٩ وجه النظر ان المثال الجزئى لايفيده ووجه التدبر ان عدم الادغام لمانع وهو فوات الغرض الاصلى ويمكن ان يجاب بان اللامين ليستا متماثلين فى الذات بل كل منهما حرف مستقل فى حروف الهجاء ولذا لم يدغم (منه)

٣ كقولنا زيد كاتب بالامكان الخاص يعنى ان وجود الكتابة ليس بضرورى ولا ممتنع (منه)

والثانى جائز

وهو ان يكون

الاول من المتجانسين متحركا والثانى

(سالمة) لكن لا مطلقا بل (بسكون عارض) وعروض السكون اما بالجزم باى جازم كان او بالوقف كما فى امر الحاضر اما عروض السكون بالجزم فكما اذا دخل على فعل الواحد غائبا اوغائبة ومخاطبا كان اومتكلما وحده اومع الغير واما اذادخل على فعل الاثنين وفعل جماعة الذكور وفعل جماعة المخاطبة فالادغام واجب واذادخل على فعل جماعة النساء فالادغام ممتنع فاذا كان السكون عارضا بالجزم او بالوقف يكون الادغام جائزا بتحريك الثانى بناء على تحركه فى الاصل والاولى للمصنف ان يقيد قوله بسكون عارض بان لم يجى من ضمير الفاعل (نحو لم يمد) وكذا مدّ بالضم والفتح اوالكسر اما الضم فلاتباع حركة العين المنقولة الى الفاء ولهذا لم يجز الضم فى غير يفعل بالضم لعدم امكان الاتباع فى الضم نحو لم يفر ولم يعض وفر وعض بالفتح او الكسر فى اللام دون الضم والفاء مكسورة فى الاول لكونها من مكسور العين ومفتوحة فى الثانى لكونها من مفتوح العين واما الكسر فى الكل اى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها فلانه الاصل فى تحريك الساكن لان الجزم عوض عنه فى الفعل فعوض الكسر عنه عند الحاجة كذا فى الامتحان ولمشابهته بالسكون فى الوجود فى بعض الكلمات دون بعض واما الفتح فى الكل فلخفتها قال الله تعالى ﴿لا تضار والدة بولدها﴾ والادغام ليس بجائز فى جمع المؤنث من الامر الحاضر من المضاعف لان سكون الثانى لازم والحال ان شرط الادغام تحرك الثانى فان قيل لم حكموا بجواز الادغام فى الامر ولم يحكموا فى مددن ويمددن وامددن ولا تمددن ومددت ومددتما الى مددت مددنا بل حكموا بالامتناع فى هذه الامثلة مع ان سكون الحرف الثانى فى البابين عارض لان السكون فى الامر بسبب آخر الامر وفى هذه الصورة بسبب اتصال الضمير المرفوع البارز المتصل اجيب بانه لابد لجواز الادغام من تحريك المثل الثانى ولا يمكن ذلك عند اتصال الضمير المذكور لئلا يتوالى الحركات الاربع فيما هو كالكلمة

الواحدة بخلاف الامر فان تحريك المثل الثانى لايمتنع فيه فان قيل لايمكن التحريك فى الامر ايضا اذلو حرك يلزم ان لايكون الامر مجزوما عند الكوفيين وموقوفا عند البصريين وهو باطل قلنا ان الحركة فيه عارضة لانها بسبب الادغام والحركة العارضة ليست بمعتدة بها كالسكون العارض فيمكن تحريك المثل الثانى فى الامر فيجوز الادغام ولايمكن التحريك فى الصورة المذكورة فيمتنع الادغام فيهما (اصله لم يمدد نقلت حركة الدال الاولى الى الميم) ليمكن الادغام ولان الحرف الثانى الساكن لايبين نفسه فكيف يبين غيره على ماعرفت ولئلا يلتقى الساكنان اذهو مح (ثم) ان بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم (حركت الدال الثانية امابالضم) فى يفعل بضم العين فقط لاتباع حركتها حركة العين وهو الضمة ولابد من هذا القيد ٧ (او بالفتح) فى الكل (او بالكسر) فى الكل ايضا لما عرفت آنفا (لكون سكونها عارضا) بسبب الجزم والوقف والعارض لايعتد به (ثم ادغمت الدال الاولى فيها) اى فى الدال الثانية الظاهر ان الادغام المستفاد من قوله ادغمت اصطلاحى فذكر الدال الاولى فيها مما لاحاجة اليه اذ الادغام ادخال احد المتجانسين فى الآخر فاجاب بعض الفضلاء فى امثاله بالحمل على التجريد وهو ليس بحق بل الحق انه تصريح بما علم التزاما لان الادغام عبارة عن الادخال المخصوص بقيد احد المتجانسين فى الآخر والتقييد بالاضافة داخل والقيد خارج كما فى مفهوم العمى وهو عدم البصر اذ الموضوع له عدم مخصوص بقيد البصر والقيد خارج على ماحققه الامام البركوى فى امتحان الاذكياء فتبصر (فصار لم يمد) بالادغام نظرا الى ان السكون عارض غير معتد به فيحرك الثانية فيدغم فيه الاول وهذا لغة بنى تميم قال بعض الشارحين هنا ومثله مد امر حاضر لعروض سكونه ايضا لانه بسبب عارض وهو الجازم لان اصله لتمدد انتهى اقول هذا مبنى على مذهب الكوفيين وهو مرجوح لكونه خلاف الاصل اذ الراجح فيه انه ليس مجزوما مر بابل هو مبنى اجرى مجرى المضارع المجزوم اما البناء فلانه

٧ وقولنا فى يفعل بضم العين فقط (منه)

اصله لم يمدد
نقلت حركة
الدال الاولى
الى الميم ثم
حركت الدال
الثانية بالضم
او الفتح او
بالكسر
لكون سكونهما
عارضا ثم
ادغمت الدال
الاولى فيها
فصار لم يمد

الاصل فى الفعل ولانه لم يشبه الاسم فلم يعرب بل الحق ما قلنا
من ان سبب عروض سكونه هو الوقف (و يجوز لم يمدّ بالفك) اى بفك
الادغام وعدمه نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الثانى وهو ساكن
ههنا مع وجود الخفة فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب
الى القياس وفى التنزيل (ولا تمنن تستكثر) و (لا تشطط واهدنا)
و (يملل الذى عليه الحق) وهذا عطاؤنا فامنن (او) النوع (الثالث)
ادغام (ممتنع وهو) عبارة عما ثبت فى كلمة وقع فيها (ان يكون الحرف
الثانى ساكنا) لكن لا مطلقا بل بسكون اصلى وانما يكون الادغام
فى هذه الصورة ممتنعا لعدم شرط الادغام وهو تحرك المثل الثانى
من المتماثلين لما مر من ان تحرك الثانى شرط فى الادغام وقال بعض
الصرفيين فى وجه الامتناع انما لا يجوز الادغام لانه لو ادغم لابد
من تسكين الاول فيجتمع الساكنان فتفر من ورطة هى ثقل المكرر
وتقع فى ورطة اخرى هى اجتماع الساكنين وقال بعضهم فى وجه
الامتناع ان الادغام انما هو لاجل التخفيف وهو يحصل بسكون
الحرف الثانى مع عدم شرط الادغام واعترض عليه بان هذا الكلام
يدل على عدم جواز الادغام فيما يكون ثانى الحرفين ساكنا للوقف
مع ان الادغام فيه جائز لان السكون للوقف كالحركة فلو قال والثانى
ساكن لغير الوقف لكان احسن واجيب بان سكون الثانى لما كان
عارضا كان كلا سكون فلا يحصل به الخفة فيدغم للخفة ولهذا اشار
الى اخراج السكون للوقف بقوله بسكون اصلى فلا يحتاج هنا
الى التقييد بقوله لغير الوقف (نحو مَدَدْنَ) وكذلك يمددن وتمددن
وامددن ولا تمددن لان نون جماعة النساء مطلقا اى سواء كانت
فى الماضى او غيره مجردا او مزيدا فيه معلوما او مجهولا لكونها
ضميرا بارزا مرفوعا متصلا متحركا تقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا
وهو الثانى من المتماثلين فلا يمكن الادغام وكذلك مددت مددنا
مددتِ مددتُ مددتما لان تاء الخطاب وتاء التكلم ونونه فى الماضى

(مجردا)

ويجوز لم يمدّ

بالفك

والثالث ممتنع

وهو ان يكون

الحرف الثانى

ساكنا

المزمل ٦

محمد ٢٢

البقرة ٢٨٢

طه ٢٩

نحو مَدَدْنَ

مجردا اومزيدا فيه معلوما ومجهولا لكون كل منهما ضميرا بارزا مرفوعا متصلا متحركا تقتضى ان يكون ماقبلها ساكنا فلا يمكن الادغام فيها ايضا * ثم اعلم ان المضاعف يجئ من الباب الاول نحو من يمن منا فهو مان وممنون بلا ادغام فى المفعول لفصل الواو بين المتماثلين والمنان من اسماء الله تعالى من من عليه بمعنى انعم الله عليه ويجئ من الباب الثانى نحو فر يفر فرارا قال الله تعالى ﴿ ففروا الى الله ﴾ وقال عامة الصرفيين انه لايجئ من الباب الثالث لحبثه من دعائم الابواب مطلقا ويجئ من الباب الرابع نحو عض يعض ﴿ ولايجئ من الباب الخامس الاقليلا نحو حب يحب حبا حبيب واحباء ولب يلب لبا فهو لبيب والباء ويجئ من المزيدات من باب الافعال نحو احب يحب احبابا وفى التنزيل ﴿ يحبونهم كحب الله ﴾ وفى الحديث (عش ماعشت فانك ميت واحبب من شئت فانك مفارقه واعمل ماشئت فانك مجزئ به) ويجئ من باب التفعيل نحو خفف يخفف تخفيفا ومن المفاعلة نحو حاج يحاج محاجة وفى التنزيل ﴿ الم تر الى الذى حاج ابراهيم فى ربه ﴾ وكذلك وادوحاد قال الله تعالى ﴿ يوادون من حاد الله ﴾ ويجئ من باب الانفعال نحو انقد ومن الافتعال نحو اقتد ومن التفعل تعزز ومن التفاعل تماد ومن الاستفعال نحو استعد وحكم اجر واجار واقشعر مثل حكم المضاعف ولهذا عد من المضاعف الغير الاصلى فعليك بالتأمل الصادق فى هذا المقام (ومنها مهموز) وهو القسم السابع من الاقسام السبعة وهو فى اللغة اسم مفعول من همز يهمز فهو هامز ومهموز والهمزله معان الاول عصر الشئ بيده يقال همزت الشئ فى كفى والثانى بمعنى التعقيب كالهمز والهماز العياب والثالث بمعنى ايراد الهمزة فى الكلام يقال همزت الكلام فالهمز وقيل لاعرابى أتهمز الفأر فقال الاعرابى السنور تهمزها ومراد السائل تلفظ لفظ الفأر بالهمزة والمجيب لم يفهم مراده بل حمل على معنى العصر بالهمز فقال ماقال والمعنى الثالث ناسب المعنى المصطلح (وهو) اى المهموز فى الاصطلاح (الذى) الفعل الذى

(يكون احد حروفه الاصلية همزة) وهي الالف المتحركة وجعل هذا التعريف وجها لتسمية الفعل بالمهموز كما جعله بعض الشارحين مع انه بعيد لايناسب الغرض الاصلي اذ اللائق بيان المعنى الاصطلاحي لتمييز الاقسام (ثم ان الهمزة لاتقع في الفعل اكثر من واحدة لشدتها وثقلها ومن ثمة يعرض عليها مايعرض على حروف العلة من نقل حركتها الى ماقبلها وحذفها وقلبها فلا يعد الهمزة من الصحيح لذلك والا فالهمزة حرف صحيح في نفسه على ماعرفت سابقا وتلك الهمزة اما من شانها ان يكون في الابتداء او في الوسط او في الآخر فيكون ثلثة انواع واليه اشار بقوله (فان كانت الهمزة في مقابلة الفاء) اي فاء فعل المهموز (يسمى) هذا النوع (مهموز الفاء نحو أخذ) فالهمزة فيه تثبت مطلقا سواء كانت مفتوحة او مضمومة او مكسورة وقولهم هموت الثوب في ازرته بمعنى جعلته معلما شاذ مثل هراق واراق وهذا النوع يجئ من الباب الاول نحو أثر يأثر والاثر بمعنى الرواية ومنه الادعية المأثورة ومن الباب الثاني نحو ادب يادب من الادب بمعنى القرى بكسر القاف اي الدعوة الى الطعام اعني الضيافة لا من الادب فانه من باب حسن ومن الباب الثالث نحو أهب يأهب ومن الباب الرابع أمن يأمن وفي التنزيل (هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل) ومنه اخذ الايمان وكذا ارج يارج تقول ارج الطيب اي فاح ومن الباب الخامس نحو اصل يأصل اصالة واسل يأسل يقال رجل اسيل الخد اذا كان لين الخد طويله وكل مسترسل اسل كذا في الصحاح ولايجئ من الباب السادس (وان كان الهمزة في مقابلة العين يسمى) هذا النوع (مهموز العين نحو سأل) فالهمزة اذا كانت في الوسط تثبت في الاكثر اما في الماضي فلانه متحركة مع تحرك ماقبلها فهي تثبت في الاكثر المشهور كهذا المثال وقد تخفف بقلبها الفا نحو سال واما في المضارع فلانها متحركة مع سكون ماقبلها فهي تثبت في الاكثر ايضا نحو يسئل وقد تخفف ايضا بنقل حركتها الى ماقبلها وحذفها اوقلبها بجنس حركتها المنقولة مثل يسل ويسال

يكون احد
حروفه
الاصلية
همزة
فان كانت
في مقابلة
الفاء يسمى
مهموز الفاء
نحو أخذ
وان كان
الهمزة في
مقابلة
العين يسمى
مهموز
العين نحو
سأل

ومن الاولى ﴿فاسئلوا اهل الذكر﴾ ومن الاخيرى ﴿سل بني اسرائيل﴾
على ما بين عاتشا ويجيء هذا النوع من الباب الثالث كثيرا نحو رأى
يرى ومن الباب الرابع نحو بئس يبأس بؤسا بمعنى شدة الفقر والحاجة
ومنه قوله تعالى ﴿واطعموا البائس الفقير﴾ والبأساء بمعنى شدة الحال
وبئس للذم وقول الفقهاء لا بأس فيه من البأس بمعنى العذاب
اى لا مؤاخذة فيه فهو اخبار عن الجواز والبأس بمعنى الشدة ومنه
قوله تعالى ﴿بعذاب بئيس﴾ اى شديد ومنه رجل بئيس للشجاع
القوى ونحو يئس ييئس يئسا ويجيء من الباب الخامس نحو لؤم يلؤم
لؤما بمعنى الرذالة والخسة واللئيم مقابل الكريم ويجيء من الباب الثاني
قليلا نادرا نحو نأم ينئم نئيما بمعنى صوت فيه ضعف كالانين ومنه النامة
بمعنى النعمة ولذا حصر اكثر الصرفيين هذا النوع على الابواب
الثلثة المتقدمة بالاستقراء لغاية ندرة مجيئه من الثاني (وان كان الهمزة
في آخره يسمى) هذا النوع (مهموز اللام نحو قرأ) وهذه الهمزة
كالهمزة الواقعة في الوسط ثبوتا وتخفيفا ويجيء هذا النوع من الباب
الثاني نحو هنأ يهنئ هناء هكذا قالوا لا والصحيح انه هنؤ يهنؤ من الباب
الخامس ومصدره هناءة على وزن ظرافة بمعنى هضم الطعام الهنئ
بفتح الهاء وكسر النون والمد الهضم بسهولة يقال كلوه هنيئا مريئا
كما في التنزيل وفي الكشاف الهنئ والمرئ صفتان من هنؤ الطعام
ومرؤ اذا كان سائغا لا تنغيص فيه وقيل الهنئ ما يلذه الاكل والمرئ
ما يحمد عاقبته يقال اقلل طعامك تحمد غبابك وقيل هو ما ينساغ
في مجراه وقيل الهنئ لمدخل الطعام من الحلقوم الى فم المعدة والمرئ
لمرؤ الطعام فيه وهو انسياغه وهما وصف للمصدر اى اكلا هنيئا
مريئا او حال من الضمير اى كلوه وهو هنئ مرئ وقد يوقف على
فكلوه ويبتدأ هنيئا مريئا على الدعاء وعلى انهما صفتان اقيما مقام
المصدرين كأنه قيل هناء مراء وهذه عبارة عن التحليل والمبالغة
في الاباحة وازالة التبعة والتبعة ما يتبعه من الذنب انتهى ويجيء هذا
النوع من الباب الثالث كمثال المتن ونحو صبأ يصبأ على ما في المراح

٢ رد على صاحب المراح (منه)

وان كان الهمزة في آخره يسمى مهموز اللام نحو قرأ

ومن الباب الرابع نحو صدئ يصدأ صداء بمعنى التدنس قال عليه الصلاة والسلام (ان هذه القلوب ٧ يصدأ ٦ كما يصدأ الحديد قالوا فما جلاؤه يارسول الله قال قراءة القرآن وذكر الموت) ومن الباب الخامس نحو جرء يجرؤ جرءة ولايجئ من الاول والسادس (وهذه) اى الاقسام المذكورة (يقال لها الاقسام السبعة) الظاهر ان هذا التقسيم اعتبارى ٨ وهو ضم قيود متغايرة فى الجملة الى المفهوم الكلى (مجمعها) اى الاقسام السبعة (هذا البيت) وهو الكلام المنظوم المشتمل على مصراعين (صحيحست مثالست مضاعف * لفيف ناقص مهموز اجوف) قوله صحيحست مع ما عطف عليه بدل من البيت بدل الكل من الكل او خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا وهى ٩ ولفظ است رابطة دالة على النسبة الحكمية بين المبتدأ والخبر لكنه يجوز حذف الالف لفظا وخطا لكون آخر ماقبله ساكنا فعلى هذا الانسب تقديره بالفارسية يكى صحيحست دوم مثالست سيوم اجوف چهارم ناقص پنجم لفيف ششم مضاعف هفتم مهموز لكن غير من ليت ما هو المتفق عليه غالبا لضرورة الوزن والقافية فان قيل لم ترك الرابطة فى غير الاولين مع ان العجم لم يستعمل القضية خالية عنها قلنا الرابطة عندهم انواع زمانية نحو بود وباد وباشد وهست وغير زمانية نحو است ونيست وقد يكون حركة الكسر نحو زيد دبير بكسر الراء على مانقله الشيخ الرئيس فى الاشارات والرابطة فى غير الاولين الكسر لكن امر العطف مشكل نتفطن فتح الله عليك وليكن هذا آخر ما افرغته فى قالب الترصيف مما احاط به ذهنى الكليل فى فن التصريف والمرجو ممن اطلع على العثرة ان يدرأ السيئة بالحسنة وان يعفو عما وقع فيه من الخطأ والخلل اذ الانسان لايخلو عن النسيان والزلل والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب * تم الكتاب بحمد الله مبدئنا * ومن بلاشك بعد الموت محيينا * يارب اغفر لعبد انت ملجأه * يارائى الخط قل بالله آمينا

وهذه يقال لها الاقسام السبعة مجمعها هذا البيت

٧ اى قلوب بنى آدم (منه)

٦ بعرضه الدنس كما يعرض الحديد الدرن (منه)

٨ فلا يرد الاعتراضات الواردة هنا (منه)

٩ الاول راجع الى البيت والثانى الى الاقسام (منه)

صحيحست مثالست مضاعف * لفيف ناقص مهموز اجوف

بحمده سبحانه وتعالى قد كمل طبع هذا الشرح الجديد المسمى
بأساس البناء * في تأسيس العلوم العربية لطلاب الادباء * في زمن
حضرت السلطان بن السلطان السلطان الغازي عبد الحميد
خان ايد المولى اساس دولته * وشيد بالنصر القريب اركان
سلطنته مادام الدوران * وذلك في المطبعة العامرة في اواخر
رجب المرجب من اثنين وثلثمائة والف * من هجرة من له
المجد والشرف

سنة ١٣٠٢هـ

اساس البناء في علم الصرف

طبع هذا سنة ١٨٨١ م

١٣٠٢ هـ

لم

٢٧/ محرم

١٤٢٠

... ١١ دينار

٢٠ ذي الحجة ١٤١٧هـ

٦ أيار ١٩٩٧م

شفهة ١٠/٥ الامتحان وأصبح ملزم

الرق ١٥/٥ ابوابه الفضل

الاثنين ٧/٥

٩ حزيران

الثلاثاء ٥/٥ فقه

الخميس ٧/٥/ علوم قرآن

الاثنين ٢٠/٥ نحو صرف

الاربعاء ٦/ علوم الحديث

السبت ٥ ٦/ تاريخ اسلامي

الاثنين ١ ٦/ أصول دين

الاحد ٢ ٦/ ثقافة

فهرس الآيات القرآنية

النحل: ٢٦ : ١٢١ ، ٤٢ : ١٢٦ ، ١٥٧ ، ٤٧ : ٨٥ ،
٩٧ : ١٤٢ ، ١٢١ : ١٢١ .
الإسراء: ٤ ، ٤٢ : ١٢٦ ، ٧٩ : ٨٤ ، ٨٠ : ٥٦ .
الكهف: ١٠ : ١٢٢ ، ١٨ : ٥٢ ، ٢٢ : ١٢٧ ، ٢٢ و٢٤ :
٦٨ ، ٦٩ : ١٢٢ ، ٧١ : ١٢٧ ، ٥٢ : ١٢٧ ، ٨٢ : ٨٧ ،
٨٧ : ٥٢ ، ٩٢ : ١٤٢ ، ٩٧ : ٨٧ و٨٨ .
مريم: ٩ : ٦٨ ، ٧١ : ١٤٥ . طه: ٧٢ : ١٢٦ ، ١٢٢ : ١٢٨ .
الأنبياء: ٧٠ : ١٢١ ، ١٠٢ : ٢٢ . الحج: ٣٦ : ١٢٢ ، ٨٢ : ١٥٧ ،
٤٦ : ٩١ .
المؤمنون: ٥ : ١٤٢ ، ٦٨ : ٨٥ ، ٧٦ : ٨٨ ، ١١٦ : ١٢٨ .
النور: ٢١ : ١٢٦ ، ٥٤ : ١٢٢ ، ٦٤ : ٢١ . الفرقان: ٥ : ٧٦ .
القصص: ١٥ : ١٢٦ ، ٦٢ : ١٤٢ ، العنكبوت: ٤ : ٥٢ ، ٤٤ : ٢٩ .
الروم: ١٠ : ١٢٢ ، السجدة: ٢٢ : ١٢١ . الأحزاب: ١١ : ١٢٧ ،
١٩ : ١٠٢ ، ٢٠ : ٥٢ ، ٢٢ : ١٢٦ ، ٢٨ : ١٢٨ ، ٢٦ : ٨٢ ،
٢٧ : ١٢٦ ، ٥٦ : ١٢٧ . سبأ: ١٩ : ٦٠ . فاطر: ١٨ : ١٢٨ .
الصافات: ٨ : ٨٥ ، ص: ٢٢ : ١٥٤ ، ٢٦ : ١٢٨ ، ٢٩ : ١٥٤ .
الزمر: ٢٢ : ١٠٧ ، ٤٢ : ١٤٦ . غافر: ٩ : ١٤٤ ، ٢٢ : ١٤٥ .
فصلت: ١٢ : ١٢٦ . الشورى: ١٨ : ١٢٧ . الزخرف: ٥٥ : ١٢٧ ،
٦١ : ١٢٧ . الأحقاف: ٢١ : ١٢٢ . محمد: ١٧ : ١٢٧ . الفتح: ٦ : ١٢٢ ،
٢٢ : ١٤٥ . الحجرات: ٤ : ١٢٧ . الذاريات: ٥٠ : ١٥٥ . النجم: ١ : ١٤٢ ،
٢٢ ، ٢٣ : ١٢٦ . القمر: ٦ : ١٢٨ . الرحمن: ٥ : ٥٢ ، ٦٤ : ٩٥ . الواقعة:
٦٥ : ١٢٨ ، ٧٢ : ١٤٢ . المجادلة: ٨ و٩ : ١٢٨ ، ١٢ : ١٢٧ ، ١٩ : ١٢٢ ،
٢٢ : ١٥٥ . الحشر: ٦ : ١٢٢ ، ٢٠ : ١٤٢ . الممتحنة: ١٢ : ٥٢ .
الجمعة: ٦-٧ : ١٢٨ ، ٩ : ١٢٧ . الطلاق: ٦ : ٧٦ . التحريم: ٦ : ١٤٤ .
الملك: ٢٢ : ٥٩ . القلم: ١٨ : ١٢٨ . الحاقة: ١٢ و١٦ : ١٤٥ . نوح:
٨ : ١٢٨ . الجن: ١ : ١٤٥ . المزمل: ٦ : ١٢٢ . المدثر: ٦ : ١٥٤ .
الإنسان: ٢١ : ١٢٧ . المرسلات: ١١ : ١٢٩ . النبأ: ٢٨ : ٦٠ . عبس: ٦ : ٦٧ .
المطففين: ٢ : ١٤٦ . الانشقاق: ٤٢ : ١٤٥ ، البروج: ١٤ : ٩٠ .